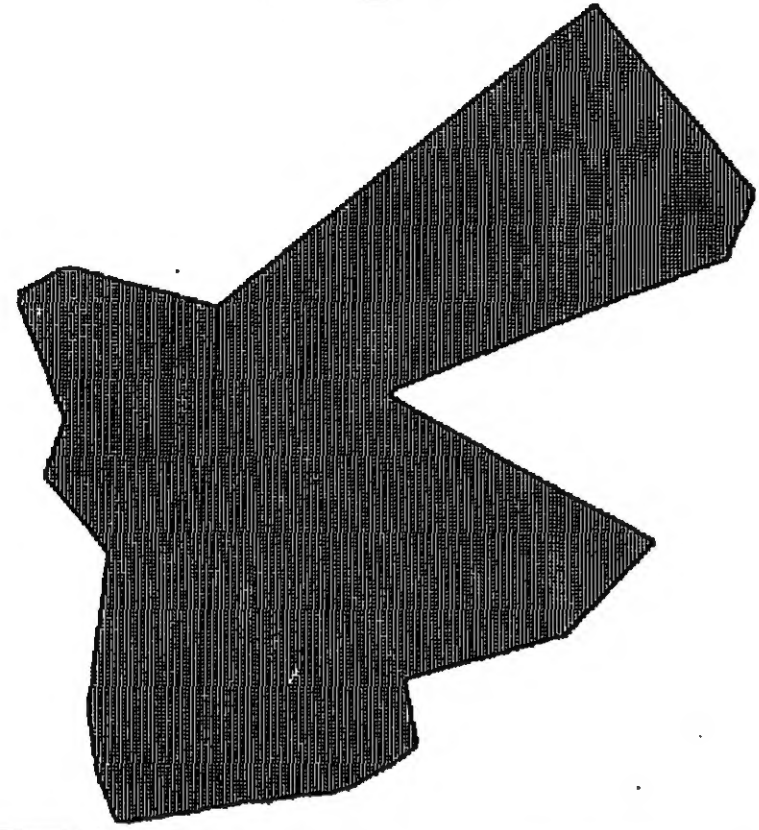


هكذا في الأصل



عمان: الخميس ٢ شعبان سنة ١٤٢٨ هـ، الموافق ١٦ آب سنة ٢٠٠٧ م

رقم العدد: ٤٨٤٣

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية
الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

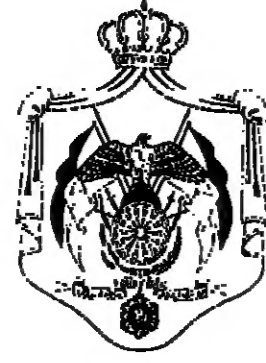
الاشتراك السنوي

داخل المملكة : ٣٠ ديناراً أردنياً

خارج المملكة : ٧٠ ديناراً أردنياً

ثمن النسخة الواحدة - دينار أردني

طبع في المطابع العسكرية ***** البيع والتوزيع - وزارة المالية - الجريدة الرسمية ص.ب ٨٨



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/مديرية الجريدة الرسمية
الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

فهرس العدد ٤٨٤٣ ***** الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٨/١٦

رقم الصفحة	المحتويات
٥١٦٠	* نظام رقم (٨٠) لسنة ٢٠٠٧ - نظام معدل لنظام وكالة الانباء الأردنية
٥١٦٢	* نظام رقم (٨١) لسنة ٢٠٠٧ - نظام معدل لنظام المساحة المفروزة بين الشركاء
٥١٦٥	* نظام رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٧ - نظام معدل لنظام الرسوم وطوابع المرافعة
٥١٦٧	* نظام رقم (٨٣) لسنة ٢٠٠٧ - نظام معدل لنظام الضمان الاجتماعي لموظفي أمانة عمان الكبرى
٥١٦٩	* نظام رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٧ - نظام توريد الفوائض المالية
٥١٧٣	* نظام رقم (٨٥) لسنة ٢٠٠٧ - نظام صندوق التكافل الاجتماعي لنقابة المحامين النظاميين
٥١٨٢	* نظام رقم (٨٦) لسنة ٢٠٠٧ - نظام صندوق الادخار والقرض الحسن لنقابة المحامين النظاميين
٥١٩٢	* نظام رقم (٨٧) لسنة ٢٠٠٧ - نظام معدل لنظام صندوق دعم التعليم والتدريب المهني والتقني
٥١٩٥	* نظام رقم (٨٨) لسنة ٢٠٠٧ - نظام معدل لنظام المعهد القضائي الأردني
٥٢٠٠	* نظام رقم (٨٩) لسنة ٢٠٠٧ - نظام اللوازم لهيئة مكافحة الفساد
٥٢١٣	* نظام رقم (٩٠) لسنة ٢٠٠٧ - النظام المالي لهيئة مكافحة الفساد
٥٢٢٥	* اتفاقيات وبروتوكول للتعاون بين حكومتى المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التونسية

يتبع ...

هكذا من الأصل

رقم الصفحة	المحتويات
٥٢٤٨	* اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومجلس وزراء البوسنة والهرسك بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب فيما يتعلق بالضرائب على الدخل
٥٢٨٠	* البروتوكول المعدل لاتفاقية تريبس (TRIPS) في منظمة التجارة العالمية
٥٢٨٦	* تعليمات شروط وإجراءات الحصول على الموافقة النوعية لادخال أجهزة الاتصالات السلكية التي تدخل في البنية التحتية لشبكات الاتصالات الخاصة والعامة لسنة ٢٠٠٧
٥٢٨٩	* شروط وإجراءات الحصول على الموافقة على الإدخال المؤقت لأجهزة الاتصالات السلكية لسنة ٢٠٠٧
٥٢٩٢	* تعليمات شروط وإجراءات الحصول على الموافقة النوعية لأجهزة الاتصالات الطرفية لسنة ٢٠٠٧
٥٢٩٦	* تعليمات شروط إجراء التعديل الفني على أجهزة الاتصالات الطرفية لسنة ٢٠٠٧
٥٢٩٨	* أسس وشروط منح التراخيص لمكاتب تنظيم الأنشطة الخاصة بمرافق النقل العام وإدارتها
٥٣٠٦	* قرار صادر بالاستناد لقانون الاستثمار رقم (٦٨) لسنة ٢٠٠٣
٥٣٠٦	* قرار صادر بالاستناد لقانون المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا
٥٣٠٧	* قرار بحد كامل رسم التعريف الجمركي الموحد عن مداخل الإنتاج الأجنبية
٥٣٠٨	* قرارات صادرة عن وزير الصناعة والتجارة أرقام (٢٠، ٢١، ٢٢) لسنة ٢٠٠٧
٥٣١٢	* قرار رقم (٧) لسنة ٢٠٠٧ - صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
٥٣٢٦	* الأوسمة
٥٣٢٦	* وزارة /اسم
٥٣٢٦	* وكالات الوزراء
٥٣٢٧	* الموظفين
٥٣٤١	* الجنسية الأردنية
٥٣٤٢	* الاملاك
٥٣٤٥	* شؤون البلدية
٥٣٨٨	* المواصفات القياسية
٥٣٨٩	* الاعلان
٥٣٩١	* المطالبات
٥٤٥٧	* المحاكم

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٠
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨٠) لسنة ٢٠٠٧

نظام معدل لنظام وكالة الانباء الاردنية

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام وكالة الانباء الاردنية لسنة ٢٠٠٧) ويقرأ مع النظام رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ ، المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي ،
نظاما واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من النظام الاصلي بالغاء تعريف (المجلس) الوارد فيها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي :-
المجلس : مجلس ادارة وكالة الانباء الاردنية المؤلف بمقتضى احكام هذا النظام .

المادة ٣- تعدل المادة (٣) من النظام الاصلي باضافة عبارة (ويرمز لها بـ (بتر)) بعد عبارة ((وكالة الانباء الاردنية)) الواردة فيها .

المادة ٤- يلغى نص الفقرة (ز) من المادة (٤) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

ز- العمل على تنمية الموارد المالية للوكالة وتعزيزها من خلال تقديم وتسويق الخدمات الاخبارية والمصورة والفنية والتدريبية .

هكذا من الاصل

المادة ٥- يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٦) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

ب- ينتخب المجلس من بين اعضائه نائبا للرئيس يقوم مقامه عند غيابه .

المادة ٦- يعدل البند (٩) من الفقرة (أ) من المادة (٩) من النظام الاصلي باضافة عبارة (وبرامج التعاون) بعد عبارة (على الاتفاقيات) الواردة فيها .
٢٠٠٧/٧/١٠

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء ووزير الدفاع الدكتور معروف البخيت	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير تطوير القطاع العام ووزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الدليب
وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توق	وزير الداخلية عبد الفايز	وزير النقل سعود نصيرات
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير العمل ووزير المالية بالوكالة باسم السالم	وزير الثقافة ووزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بالوكالة الدكتور عادل الطويسي
وزير العدل شريف الزعبي	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير البيئة المهندس خالد الإبراهيمي	وزير الطاقة والتروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة
وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعلة	وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير الصحة الدكتور سعد الخرابشة	وزير السياحة والآثار أسامة الدبابس
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرنفل	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير التنمية السياسية الدكتور محمد الموران

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٠
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨١) لسنة ٢٠٠٧
نظام معدل لنظام المساحة المفروزة بين الشركاء

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام المساحة المفروزة بين الشركاء
لسنة ٢٠٠٧) ويقرأ مع النظام رقم (٧٠) لسنة ٢٠٠١ المشار اليه فيما يلي
بالنظام الاصلي نظاما واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

المادة ٢- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٢) من النظام الاصلي باضافة البند (١٢) اليها
بالنص التالي :-
١٢- أي قرية أخرى يقرر مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية سريان
احكام هذا النظام عليها .

المادة ٣- يلغى نص المادة (٣) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
أ- مع مراعاة احكام الفقرات (ب) و (ج) و (د) من هذه المادة والمادة (٤) من
هذا النظام يجوز فرز قطع الاراضي التي شملتها احكام المادة (٢) من هذا
النظام بين الشركاء الى قطع حسب حصصهم المسجلة بمساحة اربعة
دونمات لكل شريك حدا أدنى وإذا كانت حصة الشريك تزيد على اربعة
دونمات فتفرز هذه الحصة وتسجل باسمه قطعة واحدة .

صك من الاصل

ب- يشترط لتطبيق احكام الفقرة (أ) من هذه المادة ان لا تقل واجهة القطعة المفروزة عن (٣٥) مترا وان لا يقل أي بُعد من ابعادها عن (٣٠) مترا الا اذا كان عرض القطعة الاصلية اقل من هذا البعد فيسمح بافرازها بعرضها الكامل قبل التقسيم ويقصد بعبار (واجهة القطعة المفروزة) طول ضلع القطعة الواقع على أي طريق او على الطريق الاكثر عرضا في حالة وقوعه على اكثر من طريق .

ج- يجوز تخفيض الحد الأدنى للافراز بين الشركاء المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة وتخفيض طول أي بُعد من ابعاد واجهة القطعة المفروزة المنصوص عليه في الفقرة (ب) بنسبة (١٥٪) من كل منهما بقرار من مدير عام دائرة الاراضي والمساحة او من يفوضه خطياً بذلك .

د- لغايات تطبيق احكام هذه المادة ولاعتبار مساحة القطعة اربعة دونمات يسمح بوصل جزئي لقطعة الارض الناتجة من الافراز والمفصولة بشارع تنظيمي او طريق قديم .

المادة ٤- يعدل النظام الاصيلي باضافة المادة (٦) اليه بالنص التالي واعادة ترقيم المادة (٦) منه لتصبح المادة (٧) .

المادة ٦-

يصدر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

٢٠٠٧/٧/١٠

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير تطوير القطاع العام الدكتور محمد الدنيبات	وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	رئيس الوزراء ووزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير الداخلية عيد الفايز	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توقي	وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	
وزير النقل سعود نصيرات	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	
وزير العمل ووزير المالية بالوكالة باسم السالم	وزير البيئة المهندس خالد الإبراهيمي	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير العدل شريف الزعبي
وزير الثقافة ووزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بالوكالة الدكتور عادل الطويسي	وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعلة	
وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة	وزير الصحة الدكتور سعد الخرابشة	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	
وزير السياحة والآثار أسامة الدباس	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرنفلة	وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران

هكذا من الأصل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٠
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٧

نظام معدل لنظام الرسوم وطوابع المرافعة

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الرسوم وطوابع المرافعة لسنة ٢٠٠٧)
ويقرأ مع نظام الرسوم وطوابع المرافعة لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي
بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل نظاماً واحداً ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل الفقرة (ب) من المادة (٦) من النظام الاصلي باضافة عبارة (او أي
مستحقات مالية أخرى مترتبة بذمته للنقابة) بعد عبارة (الرسم السنوي)
الواردة في مطلعها .

المادة ٣- تعدل المادة (٩) من النظام الاصلي بالغاء عبارة (خمسة دنائير) الواردة في
مطلعها والاستعاضة عنها بعبارة (سبعة دنائير) .

٢٠٠٧/٧/١٠

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء ووزير الدفاع الدكتور معروف البخيت	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير تطوير القطاع العام ووزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الدنيبات
وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توقي	وزير الداخلية عبد الفايز	
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غنيد	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير النقل سعود نصيرات	
وزير العدل شريف الزعبي	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير البيئة المهندس خالد الإبراهيمي	وزير العمل ووزير المالية بالوكالة باسم السالم
وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعلة	وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير الثقافة ووزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بالوكالة الدكتور عادل الطويسي	
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	وزير الصحة الدكتور سعد الخرابشة	وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة	
وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرنفلة	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير السياحة والآثار أسامة الدباس

صك من الأصل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٠
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨٣) لسنة ٢٠٠٧

نظام معدل لنظام الضمان الاجتماعي لموظفي امانة عمان الكبرى

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الضمان الاجتماعي لموظفي امانة عمان الكبرى لسنة ٢٠٠٧) ويقرأ مع النظام رقم (٣٦) لسنة ١٩٩٩ الصادر به فيسأ يلي بالنظام الاصلي نظاما واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٥) من النظام الاصلي بالغاء عبارة (بنسبة (٢٪)) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (بنسبة (٤٪)) .
المادة ٣- يلغى نص الفقرتين (أ) و (ب) من المادة (١٢) من النظام الاصلي ويستعاض عنهما بما يلي :-

أ- راتب اثني عشر شهراً عن السنوات الخمس عشرة الاولى من اشتراكه في الصندوق، وما يتبين وخمسين ديناراً عن كل سنة من سنوات الاشتراك التالية في الصندوق.

ب- ١٥ كانت مدة اشتراكه في الصندوق اقل من خمس عشرة سنة. يدفع له ما يعادل (٥٢,٥٪) من الراتب عن كل سنة من سنوات الاشتراك.

٢٠٠٧/٧/١٠

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير تطوير القطاع العام الدكتور محمد الدنيبات	وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	رئيس الوزراء ووزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير الداخلية عبد الفاييز	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توك	وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	
وزير النقل سعود نصيرات	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	
وزير العمل ووزير المالية بالوكالة باسم السالم	وزير البيئة المهندس خالد الإيراني	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير العدل شريف الزعبي
وزير الثقافة ووزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بالوكالة الدكتور عادل الطوبسي	وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعلة	
وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة	وزير الصحة الدكتور سعد الخرابشة	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	
وزير السياحة والآثار أسامة الدباس	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرنفل	وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران

مكتبة البرلمان

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٠
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٧

نظام توريد الفوائض المالية

صادر بمقتضى المادة (٩) من قانون الفوائض المالية رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٧

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام توريد الفوائض المالية لسنة ٢٠٠٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢-١- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

القانون	: قانون الفوائض المالية النافذ المفعول .
المديرية	: مديرية الإيرادات العامة في وزارة المالية .
السنة المالية	: المدة التي تبدأ في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة ذاتها .
الموازنة	: الإيرادات والتنفقات المقدرة للوحدة الحكومية لسنة مالية تالية .
الميزانية العمومية	: كشف بأرصدة موجودات الوحدة الحكومية ومطلوباتها كما هي في نهاية السنة المالية .

البيانات المالية الختامية : القوائم والبيانات المالية التي يتم اعدادها في نهاية السنة المالية لايضاح المركز المالي للوحدة الحكومية ونتائج اعمالها لسنة مالية منتهية وتشمل قوائم الإيرادات والتنفقات الفعلية والتدفقات النقدية والميزانية واطهار الوفر او العجز لتلك السنة .

ب- لغايات تنفيذ احكام هذا النظام ، تعتمد التعاريف الواردة في القانون حيثما ورد النص عليها في احكام هذا النظام .

المادة ٣-١- تلتزم الوحدة الحكومية بتوريد الفوائض النقدية المتحققة لديها شهرياً وبانتظام وخلال الشهر التالي لتحقيقها .

ب- اذا لم يتم اعداد موقف مالي شهري يظهر الفائض النقدي للوحدة الحكومية فيورد شهرياً ١٢/١ من الفائض المالي المقدر في الموازنة السنوية للوحدة الحكومية .

ج- تتم تسوية رصيد الفائض المالي المستحق للخزينة من الوحدة الحكومية خلال شهرين من تاريخ اقرار البيانات المالية الختامية للوحدة الحكومية .

المادة ٤- يتولى قسم متابعة تحصيل الفوائض المالية في المديرية المهام التالية:-

- متابعة تحصيل الفوائض المالية المستحقة لحساب الخزينة العامة للدولة من الوحدة الحكومية .
- اثبات القيود المحاسبية اللازمة لتحصيل الفوائض المالية من الوحدة الحكومية .

هكذا من الاصل

- ج- حصر الفوائض المالية المتحققة وغير الموردة لحساب الخزينة العامة للدولة من الوحدة الحكومية .
- د- الحصول على البيانات المالية الختامية والتقارير المالية للوحدة الحكومية .
- هـ- مطابقة مبالغ الفوائض المالية وفقاً للقيود المبينة لديه مع البيانات المالية الختامية للوحدة الحكومية .
- و- أعداد التقارير المالية المتعلقة بالفوائض المالية .

المادة ٥- يلتزم مدير الشؤون المالية في الوحدة الحكومية بتزويد المديرية بميزان مراجعة وموقف مالي شهري خلال الشهر التالي يتضمن البيانات المالية التالية :-

- أ- الواردات المقبوضة للوحدة الحكومية خلال الشهر .
- ب- الواردات المقبوضة خلال الفترة المالية المنتهية من السنة .
- ج- النفقات المدفوعة خلال الشهر .
- د- النفقات المدفوعة خلال الفترة المالية المنتهية من السنة .
- هـ- رصيد التقدي في بداية الفترة المالية .
- و- الفائض التقدي المتحقق شهرياً .
- ز- الفائض التقدي المتحقق عن الفترة المالية المنتهية من السنة والموردة منها لحساب الخزينة العامة للدولة .

المادة ٦- على الوحدة الحكومية التي لديها فوائض مالية مدورة او متراكمة من سنوات سابقة توريدها لحساب الخزينة العامة للدولة خلال شهرين من تاريخ نفاذ احكام هذا النظام وتزويد وزارة المالية بموقف مالي يظهر الفوائض المالية المتراكمة والمدورة من سنوات سابقة .

المادة ٧- على مجلس ادارة الوحدة الحكومية التأكد من التزام الجهة المختصة فيها بتوريد الفوائض المالية المتحققة لحساب الخزينة العامة وتقييدها باحكام القانون وهذا النظام .

المادة ٨- لوزير المالية اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

٢٠٠٧/٧/١٠

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير تطوير القطاع العام الدكتور محمد الدنيبات	وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	رئيس الوزراء ووزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير الداخلية عيد الفايز	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توك	وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	
وزير النقل سعود نميرات	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	
وزير العمل ووزير المالية بالوكالة باسم السالم	وزير البيئة المهندس خالد الإيراني	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير العدل شريف الزعبي
وزير الثقافة ووزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بالوكالة الدكتور عادل الحلوسي	وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعلة	
وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة	وزير الصحة الدكتور سعد الخرابشة	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	
وزير السياحة والآثار أسامة الدباس	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرنقله	وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران

مكتبة الملك فيصل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٠
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨٥) لسنة ٢٠٠٧

نظام صندوق التكافل الاجتماعي لنقابة المحامين النظاميين
صادر بمقتضى المادة (٧٨) والفقرة (٤) من المادة (٩٣)
من قانون نقابة المحامين النظاميين رقم (١١) لسنة ١٩٧٢

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام صندوق التكافل الاجتماعي لنقابة المحامين النظاميين
لسنة ٢٠٠٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة
لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

القانون	: قانون نقابة المحامين النظاميين النافذ المفعول .
النقابة	: نقابة المحامين النظاميين .
المجلس	: مجلس النقابة .
الصندوق	: صندوق التكافل الاجتماعي لنقابة المحامين النظاميين .
الهيئة العامة	: الاعضاء المشتركين في الصندوق المسجلين للالتزامات المالية المترتبة عليهم قبل اجتماع الهيئة العامة .
اللجنة	: لجنة ادارة الصندوق المؤلفة بمقتضى احكام هذا النظام .
الرئيس	: رئيس اللجنة .
المشارك	: عضو النقابة المشترك في الصندوق .

المستفيد : الشخص او الاشخاص الذين يسميهم المشترك اثناء حياته
للاستفادة من احكام هذا النظام .
اللجنة الطبية : اللجنة الطبية المشكلة من المجلس .
العجز : العجز الكلي الدائم المقعد عن العمل الذي تقرره اللجنة
الطبية .

المادة ٣- يهدف هذا النظام الى تحقيق التكافل الاجتماعي للاعضاء المشتركين في
الصندوق وفقاً لاحكامه ، ومساعدتهم في حالة العجز او مساعدة المستفيدين في
حالة وفاة المشترك .

المادة ٤- أ- يكون الاشتراك في الصندوق اختيارياً لعضو النقابة المسدد لاشتراكاته السنوية
في النقابة وتستمر العضوية في الصندوق بعد التقاعد شريطة استمرار العضو
بتسديد الالتزامات المالية المترتبة عليه للصندوق وفقاً لاحكام هذا النظام .
ب- يتم تقديم طلب الاشتراك في الصندوق بعد التثبت من هوية طالب الاشتراك
على النموذج المعد لهذه الغاية موقفاً منه شخصياً يحدد فيه المستفيد والعنوان
المتعمد للتبليغ ، ومرفقاً به اقراراً خطياً يؤكد خلوّه من أي مرض يمنعه من
مزاولة عمله .

المادة ٥- أ- اذا ثبت بقرار من اللجنة الطبية ان المشترك كان مصاباً بأي مرض مقعد يمنعه
من مزاولة العمل قبل الاشتراك في الصندوق فيتم الغاء اشتراكه ويعاد له ما
تبقي من رصيده في الصندوق .
ب- لا يجوز تغيير او تعديل أي من محتويات طلب الاشتراك الا بناء على طلب
خطي من المشترك ولا يسري أي تعديل عليه الا بعد موافقة اللجنة عليه .

صك من الأصل

- ج- تعرض طلبات الاشتراك على اللجنة ويعتبر العضو مشتركاً في الصندوق من تاريخ الموافقة على طلبه .
- د- ينظر المجلس في طلبات الاشتراك لحين انتخاب اللجنة وفقاً لاحكام هذا النظام .

المادة ٦- أ- يدفع المشترك للصندوق مبلغاً مقداره (٢٠) عشرون ديناراً بدل انتساب غير مسترد .

ب- يدفع المشترك للصندوق مبلغاً مقداره (١٥٠) مائة وخمسون ديناراً بدل اشتراك يودع رصيده في الصندوق .

المادة ٧- أ- تقتطع اللجنة من رصيد كل مشترك مبلغ مساهمته عن كل حالة وفاة او عجز لاي من المشتركين في الصندوق ووفقاً لاحكام هذا النظام .

ب- يجب ان لا يقل رصيد المشترك في جميع الاحوال عن (١٥٠) مائة وخمسين ديناراً ، واذا بلغ رصيده (١٠٠) مائة دينار يتم اشعاره بذلك خطياً لرفع رصيده الى (١٥٠) مائة وخمسين ديناراً خلال شهر من تاريخ ايداع الاشعار على العنوان المدون في طلب الاشتراك .

ج- اذا لم يتم المشترك برفع رصيده بعد مضي مدة الاشعار المشار اليه في الفقرة (ب) من هذه المادة يفقد عضويته في الصندوق ويعاد له ما تبقى من رصيده فيه .

المادة ٨- أ- تتألف الهيئة العامة للصندوق من المشتركين المسددين للالتزامات المالية المترتبة عليهم .

ب- تتولى الهيئة العامة المهام والصلاحيات التالية :-

١- اقرار السياسة العامة للصندوق .

- ٢- انتخاب لجنة الادارة .
- ٣- تصديق التقرير السنوي المالي والاداري .
- ٤- الموافقة على تعديل هذا النظام والتنسيق بذلك للمجلس .
- ٥- التنسيق للمجلس لاقرار التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ٩- أ- تعقد الهيئة العامة اجتماعاً عادياً خلال النصف الاول من شهر نيسان من كل سنة للنظر في الامور المدرجة على جدول الاعمال .

ب- تتم الدعوة لاجتماع الهيئة العامة بالنشر في صحيفتين محليتين يوميتين .

ج- يكون اجتماع الهيئة العامة العادي قانونياً بحضور الغلبية اعضائها ، واذا لم يكتمل النصاب القانوني يؤجل الاجتماع لمدة سبعة ايام ويكون الاجتماع في هذه الحالة قانونياً مهما كان عدد الحاضرين .

د- يرأس اجتماع الهيئة العامة رئيس اللجنة او نائبه عند غيابه ويشترط حضور ممثل عن المجلس .

هـ- تتخذ الهيئة العامة قراراتها بما لا يقل عن اغلبية اعضائها الحاضرين اما اذا تعلق الامر بتعديل النظام فتتخذ قرارها بأغلبية ثلثي اصوات اعضائها الحاضرين على الاقل .

المادة ١٠- أ- تعقد الهيئة العامة اجتماعاً غير عادي في الحالات التالية :-

- ١- بقرار من المجلس .
- ٢- بدعوة من اللجنة .
- ٣- بطلب خطي يقدمه ما لا يقل عن (٢٠٪) من اعضاء الهيئة العامة مبيناً فيه سبب طلب الاجتماع .
- ب- لا يجوز في الاجتماع غير العادي بحث أي امر غير مدرج على جدول الاعمال .

هكذا من الاصل

ج- يكون اجتماع الهيئة العامة غير العادي قانونياً بحضور ما لا يقل عن أغلبية أعضائها .

د- يسري على الاجتماع غير العادي للهيئة العامة احكام الفقرات (ب) و (د) و (هـ) من المادة (٩) من هذا النظام .

المادة ١١-أ- تتولى ادارة الصندوق والاشراف عليه لجنة تسمى (لجنة ادارة الصندوق) تتألف من سبعة مشتركين تنتخبهم الهيئة العامة لمدة سنتين .

ب- تنتخب اللجنة من بين اعضائها في اول اجتماع لها رئيساً ونائباً للرئيس واميناً للسر واميناً للصندوق .

المادة ١٢-أ- يفقد العضو عضويته في اللجنة في حال تغيبه ثلاث مرات متتالية عن اجتماعاتها دون عذر مقبله .

ب- في حال استقالة ما لا يقل عن اربعة من اعضاء اللجنة يدعو المجلس الهيئة العامة لانتخاب لجنة جديدة .

ج- ينظر المجلس في اعتراضات الاعضاء على قرارات اللجنة شريطة تقديم الاعتراض خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغ القرار .

المادة ١٣-أ- تتولى اللجنة المهام والصلاحيات التالية :-

- ١- وضع السياسة العامة للصندوق ورفعها للهيئة العامة لقرارها .
- ٢- تنفيذ قرارات الهيئة العامة .
- ٣- النظر في طلبات الاشتراك .
- ٤- تحديد المبلغ الذي يصرف للمشارك او المستفيد وفق احكام هذا النظام .
- ٥- التوصية للمجلس بتعيين الموظفين في الصندوق وتحديد رواتبهم .
- ٦- تنظيم الشؤون المالية والادارية للصندوق .

٧- مناقشة الميزانية السنوية والتقرير السنوي للصندوق ورفعها للهيئة العامة .

٨- تحديد الاجراءات الواجب اتخاذها والمستندات الواجب تقديمها في حالتي العجز والوفاة .

٩- التوصية للهيئة العامة بتعديل هذا النظام .

١٠- اعداد التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام ورفعها للهيئة العامة .

ب- تجتمع اللجنة مرة على الاقل كل شهر او كلما دعت الحاجة بدعوة من الرئيس او نائبه عند غيابه ويكون اجتماعها قانونياً بحضور ما لا يقل عن اغلبية اعضائها على ان يكون من بينهم الرئيس او نائبه وتتخذ قراراتها بأغلبية اعضائها على الاقل وفي حال تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .

المادة ١٤- أ- تعدد انتخاب اللجنة في الموعد المحدد لذلك بمقتضى احكام هذا النظام تستمر اللجنة القائمة في عملها لحين انتخاب لجنة جديدة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر .

المادة ١٥- يتولى الرئيس المهام والصلاحيات التالية :-

- أ- تمثيل الصندوق امام المجلس .
- ب- الاشراف على الشؤون الادارية والمالية للصندوق بما في ذلك الجهاز الفني والاداري من الموظفين في الصندوق .

المادة ١٦- يتولى نائب الرئيس مهام الرئيس وصلاحياته عند غيابه .

المادة ١٧- يتولى امين سر الصندوق المهام والصلاحيات التالية :-

هكذا من الاصل

- أ- اعداد جدول اعمال اللجنة وتنظيم محاضر جلساتها وحفظ القيود والمراسلات الخاصة بها ومتابعة تنفيذ قراراتها .
 ب- الاشراف على تنظيم سجلات الصندوق وطلبات الاشتراك فيه .
 ج- اعداد التقرير السنوي عن اعمال اللجنة وانشطتها وعرضه عليها .
 د- التوقيع على محاضر جلسات اجتماعات اللجنة مع الرئيس .

المادة ١٨- يتولى امين الصندوق المهام والصلاحيات التالية :-

- أ- اعداد التقرير المالي السنوي للصندوق وعرضه على اللجنة .
 ب- متابعة الامور المالية للصندوق .

المادة ١٩-أ- يستحق المشترك او المستفيد المبلغ المقرر وفقاً لاحكام هذا النظام عند وفاة المشترك او اصابته بالعجز وفقاً للمعادلة التالية :-

عدد المشتركين بتاريخ الاستحقاق $10 \times$ دنائير $\times 2\%$ عدد اشهر اشتراك المشترك في الصندوق ونفاية خمسين شهراً .

ب- تثبت حالة العجز بقرار من اللجنة بعد عرض المشترك على اللجنة الطبية لاقرار حالة العجز .

ج- يحسم من اجمالي المبلغ المشار اليه في الفقرة (أ) من هذه المادة ما نسبته (2%) نفقات ادارية .

المادة ٢٠-أ- تنتهي العضوية في الصندوق في الحالات التالية :-

- ١- بناءً على طلب خطي من المشترك .
 ٢- عدم تسديد المشترك للالتزامات المالية المترتبة عليه للصندوق وفقاً لاحكام هذا النظام .
 ٣- فقدان العضوية في النقابة لأي سبب باستثناء الاحالة على التقاعد .

٤- العجز بعد صرف المبلغ المشار اليه في الفقرة (أ) من المادة (١٩) من هذا

النظام .

٥- الوفاة .

ب- في حالة انتهاء العضوية المنصوص عليها في البنود من (١-٣) من الفقرة (أ)

من هذه المادة يعاد للمشارك او المستفيد رصيد أي منهما بتاريخ فقدان

العضوية .

المادة ٢١-أ- تتكون الموارد المالية للصندوق مما يلي :-

- ١- بدل الانتساب وبدل الاشتراك فيه .
 ٢- التبرعات التي ترد اليه وتقبلها اللجنة بموافقة المجلس .
 ب- تخضع حسابات الصندوق وسجلاته لتدقيق المدقق المعتمد لدى النقابة كما تخضع لتعليمات المحاسبة لديها .
 ج- يتولى القسم المالي في النقابة او أي جهة محاسبية يتمدها المجلس مسك حسابات الصندوق وتنظيمها .

المادة ٢٢- تطبق التشريعات المعمول بها في النقابة على الصندوق فيما يتعلق بإيداع امواله والحرف منها والتوقيع على الامور المالية المتعلقة به .

المادة ٢٣-أ- يخضع الصندوق لرقابة المجلس ، وله الحق في مراقبة اداء اللجنة والبت في

أي حالة لم يرد عليها نص في هذا النظام .

ب- يكون مقر الصندوق في المقر الرئيس للنقابة او المقر الذي يراه المجلس مناسباً .

المادة ٢٤-أ- يبرم حل الصندوق بقرار من الغلبية ثلثي اعضاء الهيئة العامة على الاقل وذلك في اجتماع خاص يعقد لهذه الغاية وبموافقة المجلس .

مكتبة من الاصل

ب- اذا تم حل الصندوق وفقا لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة توزع موجوداته على المشتركين فيه بصورة نسبية وحسب مجموع المبالغ التي دفعها كل منهم .

المادة ٢٥- يصدر المجلس بناء على تنسيب الهيئة العامة للتعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

٢٠٠٧/٧/١٠

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير تطوير القطاع العام ووزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الذنيبات	وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	رئيس الوزراء ووزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير الداخلية عبد الفايظ	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توقي	وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا
وزير النقل سعود نصيرات	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير البيئة المهندس خالد الإيراني	وزير التعاون الدولي شريف الزعبي
وزير العمل ووزير المالية بالوكالة باسم السالم	وزير الثقافة ووزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بالوكالة الدكتور عادل الطوبسي	وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعلة
وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة	وزير الصحة الدكتور سعد الخرابشة	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرنفله
وزير السياحة والآثار أسامة الدباس	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران	

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٠
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨٦) لسنة ٢٠٠٧
نظام صندوق الادخار والقرض الحسن لنقابة المحامين النظاميين
صادر بمقتضى المادة (٧٨) و الفقرة (٤) من المادة (٩٣)
من قانون نقابة المحامين النظاميين رقم (١١) لسنة ١٩٧٢

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام صندوق الادخار والقرض الحسن لنقابة المحامين
النظاميين لسنة ٢٠٠٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة
لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

القانون	: قانون نقابة المحامين النظاميين النافذ المفعول .
النقابة	: نقابة المحامين النظاميين .
المجلس	: مجلس النقابة .
الصندوق	: صندوق الادخار والقرض الحسن لنقابة المحامين النظاميين .
الهيئة العامة	: الهيئة العامة للصندوق .
اللجنة	: لجنة ادارة الصندوق .
الرئيس	: رئيس اللجنة .

هكذا من الأصل

- المشارك : عضو النقابة المنتسب للصندوق المسدد للالتزامات المالية المترتبة عليه للنقابة والصندوق وفقاً لاحكام هذا النظام .
- العضو : المشارك المودع قيمة الحد الأدنى المبين في هذا النظام .
- المستفيد : العضو الحاصل على القرض الحسن .

المادة ٣- يهدف هذا النظام الى تحقيق ما يلي :-

- أ- تشجيع المحامين على التوفير واستثمار اموالهم بما يعود عليهم بالربح الحلال .
- ب- تغطية حاجة الاعضاء للتمويل بوسائل القرض الحسن لتغطية حالات العسر المالي او الاسكان او التعليم او اي حالات اخرى طارئة .

المادة ٤- يكون الاشتراك في الصندوق اختياريا لاعضاء النقابة ويعتبر المحامي عضوا في الصندوق اذا توافرت فيه الشروط التالية :-

- أ- ان يكون مسددا للالتزامات المالية المترتبة عليه للنقابة .
- ب- ان يكون مسددا للحد الأدنى للاشتراك في الصندوق والبالغ مقداره ثلاثمائة دينار .

المادة ٥-١- تنتهي العضوية في الصندوق بقرار من اللجنة في أي من الحالات التالية :-

- ١- انتهاء العضوية في النقابة ، ويجوز لمن أعيد تسجيله في سجل المحامين المزاولين العودة للاشتراك في الصندوق .
- ٢- عدم الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة عليه للصندوق .
- ٣- بناء على طلب العضو او المشارك .
- ٤- الوفاة .

- ب- اذا قررت اللجنة انتهاء العضوية وفقاً لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة فتدفع جميع المستحقات المالية للعضو او لورثته الشرعيين خلال مدة لا تزيد على سنة من تاريخ انتهاء العضوية بعد تسوية الالتزامات المالية المترتبة عليه للصندوق او للنقابة او على كفلائه .

المادة ٦-أ- يستوفى من المحامي الذي يرغب في الاشتراك في الصندوق رسم انتساب غير مسترد مقداره (٢٠) عشرون ديناراً عند تعبئة طلب الانتساب ولمرة واحدة طيلة مدة عضويته في الصندوق .

- ب- يدفع المشترك اقساطاً مالية حسب رغبته في التوفير وعندما يصبح مجموع المبلغ الذي ادخره في الصندوق لا يقل عن ثلاثمائة دينار يصبح المشارك عضواً في الصندوق .

المادة ٧-أ- يجوز منح العضو قرضاً حسناً اذا كان قد مضى على اشتراكه في الصندوق مدة لا تقل عن سنة .

- ب- تكون الاولوية للعضو صاحب الدور باستثناء الحالات الطارئة التي تقررها اللجنة .

ج- لا يجوز ان يزيد مجموع القروض الممنوحة للاعضاء وفقاً لاحكام هذا النظام في أي حال عن (٧٥٪) من موجودات الصندوق .

المادة ٨- تحدد اللجنة مقدار القرض الذي يمنح للعضو ومدة السداد على ان لا يزيد مقدار القرض على اربعة اضعاف مجموع المبالغ التي اودعها في حسابه لدى الصندوق ويحدد اعلى (١٥٠٠) دينار ويتم تسديده خلال مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهراً تبدأ بعد مرور شهر واحد على تاريخ منح القرض .

المادة ٩-أ- يتم عند الموافقة على منح القرض الحسن تنظيم عقد مع العضو وكمبيالات
إضافة إلى كفالة اثنين من المحامين الاساتذة وموظف .

ب- لا يجوز ان يكون الكفيل مستفيدا من الصندوق كما لا يجوز للكفيل ان يكفل
اكثر من عضو واحد .

ج- تعتبر الاموال المستحقة على المستفيد والكفيلين من الالتزامات المالية
المنصوص عليها في التشريعات المعمول بها في النقابة .

المادة ١٠-أ- تتألف الهيئة العامة للصندوق من الاعضاء المسددين للحد الأدنى المقرر وفقا
لاحكام هذا النظام قبل خمسة عشر يوما على الاقل من تاريخ اجتماع الهيئة
العامة .

ب- تعد اللجنة كشفا بأسماء اعضاء الهيئة العامة الذين يحق لهم حضور الاجتماع .

ج- تعقد الهيئة العامة اجتماعها السنوي العادي بدعوة من الرئيس وذلك خلال
شهر ايار من كل سنة وذلك قبل عشرة ايام على الاقل من الموعد المحدد
للاجتماع مبينا بالدعوة جدول الاعمال وتشر الدعوة في صحيفتين محليتين
يومييتين على الاقل .

د- يرأس اجتماعات الهيئة العامة رئيس اللجنة او نائبه وبحضور سائر
المجلس .

هـ- يكون اجتماع الهيئة العامة العادي قانونيا بحضور الاكثرية المطلقة من
اعضاؤها واذا لم يكتمل النصاب خلال ثلاثين دقيقة من الوقت المحدد يؤجل
الاجتماع لمدة سبعة ايام ويكون الاجتماع قانونيا مهما كان عدد الحاضرين .
و- يستمر الاجتماع قانونيا اذا تجاوز عدد الحضور من الاعضاء نصف الذين
حضرُوا عند بدء الاجتماع بعضوا واحد .

ز- تتخذ الهيئة العامة قراراتها بالاغلبية المطلقة للحاضرين .

ح- يتولى امين سر اللجنة تنظيم جداول الحضور والاشراف على تسجيل
اسمائهم .

المادة ١١-أ- تعقد الهيئة العامة اجتماعاً غير عادي بناء على دعوة من اللجنة او المجلس

او بناء على طلب خطي من (٢٠٪) من اعضاء الهيئة العامة يقدم الى اللجنة
لتتولى دعوة الهيئة العامة في موعد لا يتجاوز شهراً من تاريخ الطلب .

ب- يجب ان تتضمن الدعوة للاجتماع غير العادي تحديد الموضوعات التي
سيتم بحثها فيه ولا يجوز بحث أي موضوع آخر لم تتضمنه الدعوة .

المادة ١٢-أ- يحق للمشارك في الصندوق حضور اجتماعات الهيئة العامة دون ان يكون له
حق التصويت على قراراتها او الترشيح او الانتخاب .

ب- تسمي الهيئة العامة في اجتماعها العادي الذي يسبق الانتخابات لجنة او لجاناً
للاشراف على انتخابات لجنة الادارة من غير المرشحين تتألف كل منها من
خمس اعضاء كما تسمي رئيساً لكل منها من بينهم وعضوية ممثل عن
المجلس .

المادة ١٣- تتولى الهيئة العامة المهام والصلاحيات التالية :-

أ- اقرار السياسة العامة للصندوق ومشروع الموازنة للسنة المالية المقبلة
ورفعهما للمجلس للتصديق عليهما .

ب- انتخاب رئيس واعضاء اللجنة وعضوين احتياط .

ج- انتخاب لجنة الاعتراض .

د- مناقشة التقرير الاداري السنوي المقدم من اللجنة .

هـ- مناقشة التقرير المالي والتصديق على الميزانية للسنة المنتهية .

و- النظر في الموضوعات المقترحة من الاعضاء الواردة الى اللجنة قبل اسبوع

واحد من الاجتماع .

ز- اقرار مشروعات التعديلات على هذا النظام ورفعها للمجلس .

هكذا من الأصل

المادة ١٤-أ- يتولى إدارة الصندوق والاشراف عليه لجنة تسمى (لجنة إدارة الصندوق) تتألف من رئيس وأربعة أعضاء يتم انتخابهم من الهيئة العامة وذلك بالاقتراع السري لمدة سنتين .

ب- تنتخب اللجنة في اول اجتماع لها من بين اعضائها نائبا للرئيس وامينا للسري وامينا للصندوق .

ج- تجتمع اللجنة مرة على الاقل كل شهر او كلما دعت الحاجة بدعوة من الرئيس او نائبه عند غيابه ويكون اجتماعها قانونيا بحضور ما لا يقل عن اكثرية اعضائها على ان يكون من بينهم الرئيس او نائبه وتتخذ قراراتها بأكثرية اصوات اعضائها على الاقل .

المادة ١٥-أ- يعتبر عضو اللجنة مستقila حكما اذا تغيب عن حضور اجتماعاتها ثلاث جلسات متتالية بدون عذر تقبله اللجنة .

ب- في حال شغور العضوية في اللجنة يحل العضو الحائز على اعلى الاصوات من المرشحين غير الفائزين محله .

ج- اذا استقال اكثر من نصف عدد اعضاء اللجنة او لم يوجد عضو احتياط يدعو المجلس الهيئة العامة لانتخاب لجنة جديدة ويعين المجلس لجنة مؤقتة لإدارة الصندوق والاعداد للاجتماع لانتخاب لجنة جديدة خلال شهرين من تعيينها .

المادة ١٦- تتولى اللجنة المهام والصلاحيات التالية :-

- أ- تنفيذ السياسة العامة للصندوق .
- ب- تنظيم الشؤون المالية والإدارية للصندوق .
- ج- النظر في طلبات الاشتراك وطلبات القرض الحسن واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها .
- د- التنسيب للهيئة العامة بأي تعديلات على هذا النظام .

هـ- التنسيب للمجلس بتعيين الجهاز الإداري والفني للصندوق وتحديد رواتبهم وانهاء خدماتهم .

و- مناقشة مشروع الموازنة السنوية للصندوق والتقرير السنوي عن أعمال اللجنة وانجازاتها وتقديمها للهيئة العامة لإقرارها .

ز- متابعة تحصيل اموال الصندوق .

ح- منح القرض الحسن للعضو وتنظيم طريقة تسديده .

ط- تشكيل لجان خاصة تستعين بها لمساعدتها على القيام بمهامها .

المادة ١٧- يتولى الرئيس المهام والصلاحيات التالية :-

- أ- تمثيل الصندوق امام المجلس .
- ب- الاشراف على الشؤون الإدارية والمالية للصندوق بما في ذلك الجهاز الفني والإداري من الموظفين فيه .
- ج- رئاسة جلسات الهيئة العامة ولجنة الإدارة .

المادة ١٨- يتولى نائب الرئيس مهام الرئيس وصلاحياته عند غيابه .

المادة ١٩- يتولى امين السر المهام والصلاحيات التالية :-

- أ- اعداد جدول أعمال اللجنة وتنظيم محاضر جلساتها وحفظ قيودها وسجلاتها ومتابعة تنفيذ قراراتها .
- ب- تنظيم السجلات الخاصة بالصندوق وحفظ طلبات العضوية والاشتراك في الصندوق .
- ج- اعداد التقرير السنوي عن أعمال اللجنة ونشاطاتها وعرضه عليها .
- د- التوقيع على محاضر اجتماعات اللجنة مع رئيسها .

مكتبة من الأعمال

المادة ٢٠- يتولى أمين الصندوق المهام والصلاحيات التالية :-

- أ- اعداد التقرير المالي السنوي وعرضه على اللجنة .
- ب- متابعة الامور المالية للصندوق .

المادة ٢١-أ- تنتخب الهيئة العامة للصندوق من بين اعضائها لجنة للفصل في الاعتراضات المقدمة من اعضاء الصندوق تتكون من خمسة اعضاء من غير اعضاء اللجنة لمدة سنتين ويتم انتخابها مع انتخاب اللجنة .

ب- تنتخب لجنة الاعتراض من بين اعضائها رئيسا ونائبا للرئيس .

ج- تجتمع لجنة الاعتراض بدعوة من رئيسها او نائبه عند غيابه ويكون اجتماعها قانونيا بحضور ما لا يقل عن اربعة من اعضاءها على ان يكون من بينهم الرئيس او نائبه وتتخذ قراراتها بأغلبية اصوات اعضائها .

المادة ٢٢-أ- للعضو الاعتراض على قرارات اللجنة خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوما من تاريخ صدور القرار وعلى اللجنة في حالة عدم الموافقة على الاعتراض تحويله الى لجنة الاعتراض في مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما .

ب- على لجنة الاعتراض البت في الاعتراضات المقدمة اليها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ تقديم طلب الاعتراض اليها ورفع قرارها الى اللجنة .

المادة ٢٣-أ- تتكون الموارد المالية للصندوق مما يلي :-

- ١- بدل الانتساب والاشتراك فيه .
- ٢- المبالغ التي تساهم فيها النقابة لدعم الصندوق .
- ٣- التبرعات والهبات التي يوافق عليها المجلس وفقاً لاحكام القانون .
- ب- تخضع حسابات وسجلات الصندوق لتدقيق مدقق الحسابات المعتمد لدى النقابة كما تخضع للتعليمات المالية والمحاسبية لديها .

ج- يتولى القسم المالي في النقابة مسك حسابات الصندوق وتنظيمها او اية جهة محاسبية يعهد اليها المجلس بهذه المهمة .

المادة ٢٤-أ- يخضع الصندوق لرقابة المجلس ، وله الحق في مراقبة اداء اللجنة والبت في اي حالة لم يرد عليها نص في هذا النظام .

ب- للمجلس حل اللجنة اذا تبين له عدم قيامها بالمهام الموكلة لها بموجب هذا النظام وتعيين لجنة بديلة مؤقتة تدير شؤون الصندوق لحين انتخاب لجنة جديدة مكملة لدورة اللجنة السابقة وذلك خلال مدة لا تتجاوز سنتين يوماً من تاريخ الحل .

ج- يكون مقر الصندوق في المركز الرئيس للنقابة او المكان الذي يوافق عليه المجلس .

المادة ٢٥- تعلبq التشريعات المعمول بها في النقابة على الصندوق فيما يتعلق بايداع امواله والحرف منها والتوقيع على الامور المالية المتعلقة به .

المادة ٢٦-أ- يتم حل الصندوق بقرار من اغلبية ثلثي اعضاء الهيئة العامة على الاقل وذلك في اجتماع خاص يعقد لهذه الغاية وبموافقة المجلس .

ب- اذا تم حل الصندوق وفقاً لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة تعاد للمشاركين والاعضاء في الصندوق ارصدتهم وتؤول امواله الى صندوق التقاعد وسجوداته الى النقابة ويتولى المجلس تحصيل الالتزامات المالية المترتبة على الاعضاء .

هكذا من الاصل

المادة ٢٧- يصدر المجلس بناء على تنسيب الهيئة العامة للتعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

٢٠٠٧/٧/١٠

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير تطوير القطاع العام الدكتور محمد الذنيبات	وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	رئيس الوزراء ووزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير الداخلية عبد الفايز	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توق	وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا
وزير النقل سعود نصيرات	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير العدل شريف الزعبي
وزير العمل ووزير المالية بالوكالة باسم السالم	وزير البيئة المهندس خالد الإيراني	وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعلة
وزير الثقافة ووزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بالوكالة الدكتور عادل الطويسي	وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة	وزير الصحة الدكتور سعد الخرابشة	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة
وزير السياحة والآثار أسامة الدباس	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرنفلة	وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٠
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام معدل لنظام صندوق دعم التعليم والتدريب المهني والتقني
نظام رقم (٨٧) لسنة ٢٠٠٧

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام صندوق دعم التعليم والتدريب المهني والتقني لسنة ٢٠٠٧) ويقرأ مع النظام رقم (٩٥) لسنة ٢٠٠٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي نظاماً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يعدل النظام الاصلي باضافة المادة (٩) اليه بالنص التالي واعادة ترقيم المادتين (٩) و (١٠) الواردتين فيه لتصبحا (١٠) و (١١) .

المادة ٩-

١- تتولى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات تحصيل ما نسبته (١٪) من الارباح الصافية القابلة للتوزيع في الشركات وفقاً لاحكام والاجراءات والمدد المتعلقة بتحصيل ضريبة الدخل والمنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل النافذ المفعول .

مكتبة من الامم

- ب- لغايات تنفيذ احكام الفقرة (أ) من هذه المادة ، تعني عبارة الارباح الصافية القابلة للتوزيع : الارباح الصافية المعلنة في حسابات الشركة بعد تنزيل ما يلي :-
- ١- الاحتياطي الاجباري للشركة .
 - ٢- الرسوم الاضافية للجامعات الاردنية الرسمية .
 - ٣- رسوم البحث العلمي والتدريب المهني .
 - ٤- مكافآت اعضاء مجلس الادارة او هيئة المديرين في الشركة .
 - ٥- مخصص ضريبة الدخل المعلن في حسابات الشركة .

- ج- يعتمد تعريف الشركة الوارد في قانون ضريبة الدخل النافذ المفعول وتستثنى من ذلك الجمعيات التعاونية والشركات الاجنبية غير العاملة المسجلة في المملكة .

٢٠٠٧/٧/١٠

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير تطوير القطاع العام وزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الدنيبات
وزير الشؤون البلدية فادر الظهيريات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توقي	وزير	وزير الداخلية عيد الفايز
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير النقل سعود نصيرات	وزير العمل وزير المالية بالوكالة باسم السالم
وزير العدل شريف الزعبي	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير البيئة المهندس خالد الإيراني	وزير الثقافة ووزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بالوكالة الدكتور عادل الطويسي
وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعلة	وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة	وزير السياحة والآثار أسامة الدباس
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	وزير الصحة الدكتور سعد الخرابشة	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرنفله
وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران			

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٧
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨٨) لسنة ٢٠٠٧ نظام معدل لنظام المعهد القضائي الاردني

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام المعهد القضائي الاردني لسنة ٢٠٠٧) ويقرأ مع النظام رقم (٦٨) لسنة ٢٠٠١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل نظاماً واحداً ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- تعدل المادة (٣) من النظام الاصلي بالغاء عبارة (بين المعهد و) الواردة في الفقرتين (د) و(هـ) منها والاستعاضة عنها بكلمة (مع).

المادة ٣- تعدل المادة (٤) من النظام الاصلي على النحو التالي :-

اولاً : بالغاء الفقرة (ز) الواردة فيها .

ثانياً : باضافة الفقرة (د) اليها بالنص التالي :-

د- المدير .

ثالثاً : باعادة ترقيم الفقرات (د) و(هـ) و(و) منها لتصبح (هـ) و(و) و(ز) على التوالي .

المادة ٤- تعدل المادة (٧) من النظام الاصلي بالغاء كلمة (سنتين) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (اربع سنوات).

المادة ٥- يلغى نص المادة (١٠) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٠-

أ- يشترط فيمن يقبل للدراسة في المعهد ما يلي :-

- ١- ان يكون اردني الجنسية متمتعاً بالاهلية المدنية الكاملة.
- ٢- ان لا يزيد عمره على خمسة وثلاثين سنة بتاريخ الاعلان عن المسابقة وتتوافر فيه الشروط الصحية المطلوبة للتعين في القضاء.
- ٣- غير محكوم بأي جنائية باستثناء الجرائم السياسية.
- ٤- غير محكوم من محكمة او مجلس تأديبي لامر مغل بالشرف ولورد اليه اعتباره او شمله عفو عام.

٥- محمود السيرة وحسن السمعة.

٦- ان لا يقل معدله في شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها عن ٧٥٪ وان يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الاولى في القانون بتقدير لا يقل عن جيد من احدى كليات الحقوق في الجامعات الاردنية او على شهادة معادلة لها في القانون من احدى كليات الحقوق في الجامعات الاخرى على ان تكون الدراسة فيها منتظمة وان تكون هذه الشهادة مقبولة للتعين في القضاء في البلد الذي صدرت فيه.

٧- ان يكون قد عمل محامياً استاذاً لمدة لا تقل عن سنة او امضى مدة ثلاث سنوات في وظيفة كتابية في المحاكم النظامية اذا كان يحمل الدرجة الجامعية الاولى في القانون او امضى سنتين في هذه الوظيفة اذا كان يحمل درجة الماجستير او امضى مدة سنة في هذه الوظيفة اذا كان يحمل درجة الدكتوراة، او كان من بين العشرة الاوائل على دفعته في السنة التي تخرج فيها او من الطلاب الموفدين من الوزارة لدراسة القانون في الجامعات الاجنبية وفي هاتين الحالتين يعفى من شرط المدة الواردة في هذا البند .

٨- ان يجتاز مسابقة القبول التي يعقدها المعهد وفقاً للتعليمات التي يضعها المجلس.

هكذا من الاصل

٩- ان لا يكون قد سبق فصله من المعهد لاي سبب او رسب في مسابقتين من مسابقات القبول في المعهد.

ب- يخصص لاولئ كليات الحقوق والموفدين من الوزارة لدراسة القانون في الجامعات الاجنبية ٧٠٪ من المقاعد في المعهد وفي حال عدم توفر هذه النسبة يتم اكمال العدد من بين الناجحين من المحامين وكتبة المحاكم وفقاً لتسلسل علاماتهم.

ج- على المحامي الذي يقبل للدراسة في المعهد ان يرفع اسمه من سجل المحامين المزاولين عند التسجيل.

المادة ٦- يلغى نص المادة (١١) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١١-

أ- مع مراعاة احكام الفقرة (ج) من هذه المادة ، يحدد المجلس عدد المقبولين للدراسة في المعهد وفقاً لحاجة الجهاز القضائي .

ب- اذا لم تصل نسبة الاناث اللواتي تم قبولهن في المعهد ممن اجتزن مسابقة القبول (١٥ ٪) فتخصص لهن هذه النسبة وذلك بغض النظر عن نتيجة المسابقة ووفقاً لتسلسل العلامات التي حصلن عليها فيها .

ج- للوزير قبول طلبة من الدول العربية والاسلامية للدراسة في المعهد وفق الشروط التي يحددها المجلس.

المادة ٧- يلغى نص المادة (١٢) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٢-

أ- اذا اوفدت الوزارة اياً من المقبولين للدراسة في المعهد فيعتبر مبعوثاً وتطبق عليه احكام نظام البعثات والمنح العلمية للموفدين واحكام نظام البعثات المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية المعمول بهما .

ب- يتم اختيار العدد المطلوب من المبعوثين وفقاً لتسلسل العلامات التي حصلوا عليها في مسابقة القبول.

المادة ٨- تعدل المادة (١٦) من النظام الاصلي على النحو التالي :-

اولاً: بالغاء عبارة (رجال القانون) الواردة في مطلعها والاستعاضة عنها بكلمة (القانونيين).

ثانياً: بالغاء عبارة (بشان) الواردة في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بعبارة (بخصوص).

ثالثاً: بإلغاء كلمة (رجال) الواردة في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بكلمة (اعضاء).

٢٠٠٧/٧/١٧

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير دولة لشؤون رفاسة الوزراء الدكتور محي الدين توقي	وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير تطوير القطاع العام ووزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الدنيبات	
وزير النقل سعود نصيرات	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير الداخلية عيد الفايز
وزير العمل باسم السالم	وزير البيئة المهندس خالد الإبراهيمي	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير العدل شريف الزعبي
وزير الثقافة الدكتور عادل الطوبسي	وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعله
وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة	وزير الصحة الدكتور سعد الخرابشة	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	
وزير السياحة والآثار أسامة الباس	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرنقله	وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٧
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨٩) لسنة ٢٠٠٧

نظام اللوازم لهيئة مكافحة الفساد

صادر بمقتضى المادة (٢٣) من قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٦

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام اللوازم لهيئة مكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٧) ويعمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها
إدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الهيئة: هيئة مكافحة الفساد.

المجلس: مجلس الهيئة.

الرئيس: رئيس المجلس.

اللجنة: لجنة اللوازم المؤلفة بموجب احكام هذا النظام .

اللوازم: الاموال المنقولة اللازمة للهيئة والتأمين عليها وصيانتها والخدمات
التي تحتاج اليها .

الدائرة: الدائرة المالية في الهيئة.

المتعهد: أي شخص طبيعي او معنوي يتولى توريد اللوازم الى الهيئة.

المادة ٣- تتولى الدائرة المهام والصلاحيات التالية :-

أ- وضع الخطط اللازمة لتوفير لوازم الهيئة وتحديد وسائل تنفيذها .

ب- شراء اللوازم وفقاً لاحكام هذا النظام .

ج- حفظ اللوازم وتخزينها في المستودعات وصيانتها واتباع الوسائل الحديثة
في تحقيق ذلك .

د- تطوير إدارة اللوازم بما في ذلك اعتماد مواصفات قياسية للوازم وبخاصة ذات الاستعمال المتكرر منها .

هـ- تنظيم قبود اللوازم وسجلاتها واعتماد النماذج اللازمة لهذه الغاية .
و- اجراء الجرد السنوي للوازم او كلما دعت الحاجة الى ذلك .

المادة ٤-أ- يتم شراء اللوازم بطلب شراء يقدم الى الدائرة يتضمن تحديد كمياتها وبياناً وافياً بمواصفاتها .

ب- يقدم طلب الشراء قبل وقت كاف لاتمام عملية الشراء والتوريد الا اذا كانت الحالة ناشئة عن حاجة طارئة وفق تقدير الرئيس او من يفوضه .

ج- تتم الموافقة على طلب الشراء من الرئيس او من يفوضه بذلك .

المادة ٥-أ- يراعى مبدأ المنافسة في جميع عمليات شراء اللوازم كلما كان ذلك ممكناً وذلك بالطريقة التي تراها الجهة المختصة بالشراء .

ب- يراعى في عمليات الشراء الحصول على اجود اللوازم وبأفضل الاسعار والشروط .

ج- يراعى في جميع عمليات الشراء عدم تجزئة اللوازم المتشابهة المطلوب شراؤها الى صفقات متعددة .

المادة ٦- اذا تساوت المواصفات في اللوازم المعروضة ودرجة جودتها وشروطها الاخرى فعلى الجهة المختصة بالشراء مراعاة ما يلي :-

أ- اعطاء الافرلية للوازم المنتجة في المملكة على ان تحسب اسعارها على اساس فارق السعر التفضيلي الذي يقرره مجلس الوزراء .

ب- اعطاء الافرلية للوازم المعروضة على المناقص المقيم في المملكة بصورة دائمة اذا تساوت الاسعار .

المادة ٧-أ- يجوز شراء اللوازم من خارج المملكة مباشرة في أي من الحالتين التاليتين :-

١- اذا لم تتوافر اللوازم المطلوب شراؤها في المملكة وتعدر شراؤها عن طريق المراسلة .

٢- اذا اوصت اللجنة بأن شراء تلك اللوازم من خارج المملكة مباشرة يعود بالفائدة على الهيئة من حيث الكلفة والجودة وسرعة التوريد .

ب- للرئيس في حالة موافقته على شراء اللوازم من خارج المملكة ، ايفاد موظف او اكثر الى خارج المملكة لشراؤها في أي من الحالتين المنصوص عليهما في البندين (١) و (٢) من الفقرة (أ) من هذه المادة على ان يقتزن قرار الشراء بموافقة الجهة صاحبة الصلاحية وفقاً لاحكام هذا النظام ، وان يشترك في عملية الشراء موظف او اكثر من موظفي البعثة الاردنية في الدولة التي يراد شراء اللوازم منها يسميه رئيس البعثة .

المادة ٨- مع مراعاة صلاحيات شراء اللوازم وفق احكام هذا النظام ، تتم عملية الشراء بطرح عطاء ، الا انه يجوز شراء اللوازم بإحدى الطريقتين التاليتين :-

أ- الشراء المباشر للوازم بالتفاوض مع بائعها او منتجها او مورديها في أي من الحالات التالية :-

١- اذا كانت اللوازم المطلوب شراؤها محددة الاسعار من السلطات الرسمية او ذات اسعار محددة عالمياً .

٢- اذا كانت اللوازم مطلوبة لمواجهة حالة طارئة لا تسمح بالقيام بإجراءات طرح عطاء او استدراج عروض .

٣- اذا كانت اللوازم لا يمكن توريدها الا من مصدر واحد .

٤- اذا كانت اللوازم قطعاً تبديلية او اجزاء مكملية او أدوات لا تتوافر لدى اكثر من مصدر واحد بدرجة الكفاءة ذاتها بناء على تقرير فني من ذوي الخبرة والاختصاص في الهيئة .

٥- لغايات توحيد الصنف والتقليل من تنوع الاجهزة بهدف الاقتصاد في قطع الغيار او لمراعاة الخبرة المهنية المتوافرة لاستعمالها او صيانتها .

٦- شراء خدمات تشتمل على اعمال صيانة او اصلاح او استبدال او فحص دون ان يكون حجم العمل المطلوب معلوماً عند الشراء .

٧- شراء خدمات الضيافة وموادها اللازمة لاعمال الهيئة .

٨- اذا طرح العطاء او استدراج عروض ولم يكن بالمستطاع الحصول من خلال أي منها على عروض مناسبة او لم تكن الاسعار معقولة او عند عدم الحصول على كامل الكمية من اللوازم المطلوب شراؤها من المورد نفسه وفي الوقت المحدد .

- ٩- شراء مواد علمية كبرامج الحاسوب والبرامج الاذاعية والتلفزيونية والرسومات والبحوث والدراسات وخدمات الترجمة وما يماثلها.
- ١٠- التعاقد على خدمات مهنية او فنية او استشارية متخصصة .
- ١١- اذا وجد نص قانوني او اتفاقية دولية توجب شراء اللوازم مباشرة .
- ١٢- اذا كانت قيمة اللوازم المطلوب شراؤها لا تزيد على (٥٠٠٠) خمسة الاف دينار .
- ب- استدرج عروض في أي من الحالات التالية:-
- ١- عند وجود حاجة مستعجلة طارئة للوازم المطلوب شراؤها يصعب تولفها او التنبؤ بها وفق ما يقرره الرئيس بناء على تنسيب اللجنة .
- ٢- اذا لم يتوافر اكثر من ثلاثة بائعين او منتجين او موردين للوازم المطلوب شراؤها .
- ٣- اذا كانت قيمة اللوازم المطلوب شراؤها لا تزيد على (١٠٠٠٠) عشرة الاف دينار .
- ٤- اذا لم تقدم عروض كافية ومناسبة للعطاء المطروح واقتنعت الجهة ذات الصلاحية بضرورة شراء اللوازم عن طريق استدرج عروض .
- ٥- اذا رأى الرئيس بناء على تنسيب اللجنة ضرورة استدرج عروض من جهات معينة لاسباب تتعلق بالكفاءة المهنية او التخصص او جودة اللوازم المطلوبة .

- المادة ٩-١- يتم شراء اللوازم التي تبلغ قيمتها (٥٠٠٠) خمسة الاف دينار فأقل لكل عملية شراء بموافقة الرئيس .
- ب- يتم شراء اللوازم التي تزيد قيمتها على (٥٠٠٠) خمسة الاف دينار ولا تتجاوز (٣٠٠٠٠) ثلاثين الف دينار لكل عملية شراء بموافقة الرئيس بناء على تنسيب اللجنة .
- ج- يتم شراء اللوازم التي تزيد قيمتها على (٣٠٠٠٠) ثلاثين الف دينار لكل عملية شراء بموافقة المجلس بناء على تنسيب الرئيس المستند الى توصية اللجنة .

المادة ١٠- يجوز للدائرة بموافقة الجهة ذات الصلاحية بالشراء تبديل لوازم مستعملة بلوازم اخرى جديدة او مستعملة بناء على تقرير اللجنة على ان يتم تحديد سعر عادل للوازم المتبادلة بما يتفق مع مصلحة الهيئة .

لجنة اللوازم

- المادة ١١-١- يؤلف الرئيس لجنة تسمى (لجنة اللوازم) برئاسة احد مديري الدوائر وعضوية اربعة من كبار موظفي الهيئة ، وتتولى هذه اللجنة المهام والصلاحيات المنصوص عليها في هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه ، كما يسمي الرئيس بديلا لاي منهم في حال غيابه .
- ب- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها للنظر في الامور المدرجة على جدول اعمالها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها ، وتكون اجتماعاتها قانونية بحضور جميع اعضائها وتصدر قراراتها بأغلبية اصوات اعضائها وعلى العضو المخالف ان يبين اسباب مخالفته خطيا .
- ج- تخضع قرارات اللجنة لموافقة الجهة صاحبة الصلاحية بالشراء ويتم حفظ هذه القرارات في سجل خاص .
- د- يعين الرئيس احد موظفي الدائرة امينا لسر هذه اللجنة ويحدد مهامه .
- المادة ١٢-١- تنظم اجراءات العطاءات وشروط الاشتراك فيها وطريقة دراسة العروض والاحالة والمسؤوليات والالتزامات المترتبة على المناقصين والمتعهدين في حال عدم التزامهم بعروضهم وعدم تنفيذ عقود الاحالة المبرمة معهم بموجب تعليمات يصدرها المجلس بناء على تنسيب الرئيس .
- ب- يلتزم المناقصون والمتعهدون بتقديم كفالة الاشتراك في العطاء وكفالة حسن التنفيذ بالنسب او المبالغ التي تحدد في دعوة العطاء .
- المادة ١٣-١- يطرح رئيس اللجنة كل عطاء ، ويحدد ثمنا لدعوة العطاء يتناسب مع نفقات اعداد وطباعة الدعوة والوثائق الملحق بها وقيمة العطاء المقدرة ، على انه يجوز للرئيس توزيع الدعوة دون مقابل على الملحقيات التجارية العربية والاجنبية والشركات غير المقيمة في المملكة التي تطلبها والجهات الحكومية والجهات التي يرى ان للهيئة مصلحة في توجيه الدعوة لها .

المادة ١٤- يحق للجنة الاستعانة بالخبراء والفنيين المختصين من داخل الهيئة أو خارجها بموافقة الرئيس للإفادة من خبرتهم في أي موضوع مطروح عليها، وللمجلس بناء على تنسيب الرئيس المستند إلى توصية اللجنة منح الخبراء والفنيين من خارج الهيئة مكافآت مالية تتناسب مع الأعمال التي يقومون بها.

المادة ١٥- تورد باسم الهيئة اللوازم المتعاقد عليها سواء كانت من داخل المملكة أو خارجها.

المادة ١٦- للمجلس أن يعهد إلى جهة مختصة، محلية أو أجنبية، بشراء لوازم نيابة عن الهيئة في الحالات التي يتعذر أو يصعب على اللجنة القيام بشرائها وذلك ضمن الشروط والصلاحيات التي يقررها.

المادة ١٧- أ- تتم الاحالة القطعية على صاحب العرض المطابق للشروط العامة والخاصة في دعوة العطاء والأفضل من حيث الجودة والأسعار والتسليم في المواعيد المقررة وتوافر المقدرة المالية والتجارية والفنية، أما إذا تساوت الجودة والأسعار يجوز تجزئة الاحالة بين أصحاب العروض تبعاً لظروف تأمين المواد واللوازم وتقدير الجهة المختصة باتخاذ القرار.

ب- إذا تبين للجنة بأن العرض الأرخص سعراً لا يتناسب مع مصلحة الهيئة لأسباب تقدرها من حيث الجودة أو المقدرة المالية أو التجارية أو الفنية لصاحب هذا العرض فتتم الاحالة على صاحب العرض الأنسب مع وجوب تعليل سبب هذه الاحالة، مع مفاوضاته لتزليل أسعاره ما أمكن.

ج- للجنة إعادة طرح العطاء إذا تبين لها أن أسعار العروض الواردة إليها مرتفعة أو لأي أسباب أخرى تراها مناسبة لمصلحة الهيئة.

د- إذا اقتضت الحاجة الحصول على لوازم إضافية زيادة عما هو مطلوب في دعوة العطاء للجهة المخولة بإحالة العطاء الموافقة على ذلك شريطة أن لا تتجاوز قيمة تلك الزيادة في اللوازم (٢٥٪) من قيمة العطاء الأصلي.

المادة ١٨- إذا استكشف صاحب العرض الذي استقرت عليه الاحالة القطعية عن تنفيذ العطاء وتأخر عن تقديم اللوازم أو الخدمات في وقتها المحدد، أو تخلف عن تقديم كمية من أصل العطاء أو عجز عن تقديم أي كمية في وقتها المحدد، أو إذا ثبت أن أحد المتعهدين قدم للهيئة لوازم أو قام بإداء خدمات بطريقة الغش للجهة التي أحالت العطاء اتخاذ أي من الإجراءات التالية :-

أ- مصادرة الكفالة البنكية أو جزء منها وقيد المبلغ المصادر منها إيراداً لحساب الهيئة.

ب- شراء اللوازم من الأسواق التجارية بالأسعار الراجعة والرجوع على المناقص المستكشف بفرق الزيادة في السعر.

ج- تكليف المناقص الذي يلي سعره سعر المناقص المستكشف بتقديم اللوازم المطلوبة أو إعادة طرح العطاء والرجوع على المناقص المستكشف بأي فرق في الزيادة في السعر.

د- مطالبة المناقص المستكشف بالتعويض عن أي عطل أو ضرر لحق بالهيئة.

هـ- حرمان المناقص المستكشف من الدخول في مناقصات الهيئة للمدة التي تراها مناسبة.

استلام اللوازم وادخالها

المادة ١٩- أ- تتولى الدائرة استلام اللوازم المشتراة إذا كانت قيمتها لا تزيد على (١٠٠٠) ألف دينار.

ب- ١- يؤلف الرئيس لجنة استلام اللوازم من ثلاثة موظفين على الأقل تناط بها مهمة استلام اللوازم التي ترد إلى الهيئة من المتعهدين، والتي تزيد قيمتها على (١٠٠٠) ألف دينار.

٢- للجنة استلام اللوازم بموافقة الرئيس الاستعانة بالخبراء أو الفنيين من داخل الهيئة أو خارجها إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وللمجلس بناء على تنسيب الرئيس المستند إلى توصية هذه اللجنة منح مكافآت مالية للخبراء والفنيين من خارج الهيئة.

ج- على لجنة استلام اللوازم القيام بما يلي:-

١- فحص المشتريات حال وصولها للتأكد من عددها وكمياتها ومطابقتها للمواصفات والشروط .

٢- تنظيم محضر باللوازم التي تم استلامها يبين فيه نوعها ووصفها وكمياتها وأي ملاحظات بشأنها ويوقع المحضر من جميع أعضائها .
د- إذا تبين للجنة الاستلام أن اللوازم غير مطابقة للمواصفات والشروط المطلوبة فعليها أن تقدم تقريراً بذلك إلى رئيس اللجنة وأن توقف تسديد قيمتها حتى يبت في أمرها .

المادة ٢٠- على الجهات التي تورد اللوازم أو تقدم الخدمات تقديم فاتورة موقعة حسب الأصول .

المادة ٢١- ينظم أمين المستودع المستندات اللازمة بعد جرد اللوازم ومطابقتها على الفاتورة ومحضر الاستلام ويتم إدخال اللوازم إلى المستودعات بحضور أحد أعضاء لجنة استلام اللوازم .

المادة ٢٢- توضع مشتريات الهيئة من اللوازم فور استلامها بوسم خاص وترقم بشكل يصعب معه تغيير أي منهما ، على أن تحدد هذه اللوازم بموجب تعليمات خطية يصدرها الرئيس .

المادة ٢٣- يتم إدخال اللوازم إلى المستودعات في قيود المستودع بعد استلامها مباشرة على أن تكون معززة بالوثائق التالية :-
أ- مستند الإدخال .

ب- محضر لجنة استلام اللوازم التي تزيد قيمتها على (١٠٠٠) ألف دينار .
ج- الفاتورة الأصلية .

المادة ٢٤- يتم تخزين اللوازم في المستودعات الخاصة بها بطريقة منظمة بحيث تكون جاهزة للتسليم عند الطلب مع مراعاة مدة صلاحيتها للاستعمال وطبيعة كل نوع منها عند تخزينها في المستودعات .

صرف اللوازم

المادة ٢٥- تصرف اللوازم بموجب طلبات صرف موقعة من الموظف المخول بذلك على النماذج المعتمدة لهذه الغاية .

المادة ٢٦- تسلم اللوازم من المستودع إلى الجهة الطالبة بموجب مستند اخراج اصولي موقع من أمين المستودع ومن تسلمها .

القيود والسجلات

المادة ٢٧- تحتفظ الدائرة والمستودعات بالسجلات والبطاقات الخاصة باللوازم وتعتمد الوسائل التي تراها مناسبة لتنظيم حركة كل نوع منها وضبطها وتوزيعها والمحافظة على صحة البيانات ودقتها .

المادة ٢٨- يلتزم أمين المستودع في الهيئة بما يلي :-
أ- تقديم كفاية عدلية وفقاً لتعليمات كفالات الموظفين المعمول بها .
ب- إعداد تقارير دورية عن وضع اللوازم التي في عهده مرة في السنة على الأقل على أن تكون معززة بقوائم تتضمن اللوازم غير الصالحة للاستعمال واللوازم الفائضة عن الحاجة والناقصة والراكدة .

صيانة اللوازم والمحافظة عليها

المادة ٢٩- على الدائرة اتخاذ الاجراءات اللازمة للمحافظة على اللوازم وصيانتها .

المادة ٣٠- للهيئة أن تعقد اتفاقيات لصيانة اللوازم مع الجهة التي وردتها وإذا تدر ذلك يتم التعاقد مع فنيين مختصين لصيانتها .

المادة ٣١- يعتبر كل موظف مسؤولاً عن المحافظة على اللوازم التي بعهده واستعمالها بعناية . وعليه التبليغ فوراً عن كل عطب أو تلف يلحق بها لصيانتها أو اصلاحها دون أي تأخير . كما يلتزم بالتبليغ عن فقدان أي منها .

بيع اللوازم وأتلافها وشطبها

المادة ٣٢- يتم بيع اللوازم بناء على تنسيب اللجنة في الحالات التالية :-
أ- إذا كانت فائضة عن الحاجة .

ب- إذا كانت تالفة وغير قابلة للاستعمال .

ج- إذا كانت ستستبدل بأجهزة حديثة أو بأجهزة مستعملة أفضل انتاجا .

المادة ٣٣- تتولى اللجنة بيع اللوازم بالمزايدة بموافقة الرئيس إذا كانت قيمتها التقديرية الحالية بناء على تقدير اللجنة لا تتجاوز (١٠٠٠) عشرة آلاف دينار، وبموافقة المجلس إذا زادت قيمتها على ذلك.

المادة ٣٤- إذا اقتنع الرئيس بعدم جدوى عرض اللوازم غير الصالحة والتي لا يستفاد منها أو الفائضة عن حاجة الهيئة للبيع أو كانت نفقات بيعها تتجاوز الثمن الذي يمكن الحصول عليه فيجوز له بناء على تنسيب اللجنة التصرف بها أو أتلافها حسب الاصول وشطبها من القيود .

المادة ٣٥- يتم أتلاف اللوازم التي لا تصلح للاستعمال والتي يتعذر بيعها وفق الاصول التالية :-

أ- تنظم الدائرة قائمة باللوازم المطلوب أتلافها تبين فيها نوع اللوازم وتاريخ شرائها وقيمتها الشرائية والدفترية ووصف لحالتها والسبب في أتلافها .

ب- تفحص اللجنة اللوازم المطلوب أتلافها قبل المباشرة بالاتلاف ، وتنظم تقريراً بشأنها تبين فيه أن اللوازم قد أصبحت بحالة لا يستفاد منها وأنه قد تعذر بيعها ، ويرفع التقرير الى الرئيس للحصول على موافقته المسبقة على الاتلاف .

المادة ٣٦- عند بيع أو أتلاف أي لوازم فائضة عن الحاجة أو غير صالحة للاستعمال يجب ان تعزز مستندات أخراجها بوثيقة تثبت بيعها أو أتلافها حسب مقتضى الحال .

المادة ٣٧- تسلم اللوازم المباعة الى المشتري بعد قبض ثمنها بموجب مستند اخراج اصولي يثبت عليه رقم وتاريخ وقيمة المستند الذي تم بموجبه قبض الثمن .

المادة ٣٨- أ- يتم شطب أي خسارة أو نقص في اللوازم إذا لم يكن نتيجة إهمال أو إختلاس وفقاً للصلاحيات التالية :-

١- بقرار من الرئيس بناء على تنسيب اللجنة إذا كانت قيمة اللوازم عند الشراء لا تتجاوز (٢٠٠٠) ألفي دينار .

٢- بقرار من المجلس بناء على تنسيب الرئيس المستند الى توصية اللجنة إذا كانت قيمة اللوازم عند الشراء تتجاوز (٢٠٠٠) ألفي دينار .

ب- تعزز طلبات الشطب بتقرير يبين أسباب الشطب الناجم عن الاستعمال أو انتهاء مدة الصلاحية أو أي سبب آخر .

ج- للرئيس شطب اللوازم والتجهيزات النالصة من عهدة الموظف المتوفى أثناء خدمته في الهيئة بناء على تقرير تقدمه لجنة من ثلاثة موظفين يؤلفها الرئيس لهذه الغاية إذا ثبت لها أن النقص لم يكن نتيجة إختلاس أو تلاعب .

د- للرئيس شطب اللوازم التي جرى تضمينها الى مسبب الخسارة .

هكذا من الأصل

احكام عامة

المادة ٣٩- للمجلس بناء على تنسيب الرئيس اعارة او نقل أي لوازم فائضة عن حاجة الهيئة الى أي وزارة أو مؤسسة رسمية عامة أو مؤسسة عامة اذا كانت بحاجة اليها، على ان يسجل هذا الاجراء في قيود اللوازم لدى كل من الجهتين.

المادة ٤٠- للرئيس ، وفي أي وقت ، تأليف لجنة او اكثر من موظفي الهيئة بمشاركة وحدة التدقيق الداخلي لاجراء جرد كامل لموجودات الهيئة من اللوازم المختلفة ، وموجودات المستودعات ، وللتأكد من وجودها وحسن استعمالها وسلامة طرق تخزينها ، وترفع تقارير الجرد للرئيس لاتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها .

المادة ٤١- في غير الحالات المنصوص عليها في هذا النظام تطبق احكام نظام اللوازم المعمول به لدى الوزارات والدوائر الحكومية ، ولهذه الغاية يمارس المجلس صلاحيات مجلس الوزراء ورئيس الوزراء ويمارس الرئيس صلاحيات كل من الوزير والوزير المختص والامين العام المنصوص عليها في ذلك النظام .

المادة ٤٢- يصدر المجلس بناء على تنسيب الرئيس التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام.

٢٠٠٧/٧/١٧

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توق	وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير تطوير القطاع العام ووزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الدنيبات	
وزير النقل سعود نصيرات	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو عياد	وزير الداخلية عيد الفايز
وزير العمل باسم السالم	وزير البيئة المهندس خالد الإيراني	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير العدل شريف الزعبي
وزير الثقافة الدكتور عادل الطويسي	وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعله
وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة	وزير الصحة الدكتور سعد الخرابشة	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	
وزير السياحة والآثار أسامة الدباس	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرفله	وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران

هكذا من الأصل

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٧
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٩٠) لسنة ٢٠٠٧

النظام المالي لهيئة مكافحة الفساد

صادر بمقتضى المادة (٢٣) من قانون هيئة مكافحة الفساد رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٦

المادة ١- يسمى هذا النظام (النظام المالي لهيئة مكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه، ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

القانون	: قانون هيئة مكافحة الفساد .
الهيئة	: هيئة مكافحة الفساد .
المجلس	: مجلس الهيئة .
الرئيس	: رئيس المجلس .
الدائرة	: الدائرة المالية في الهيئة .
المدير	: مدير الدائرة .
الموظف المالي	: أي موظف مخول بقبض اموال الهيئة او حفظها او انفاقها او مراقبتها او القيام بتنظيم المستندات المالية او اجراء القيود المحاسبية او ترحيلها للسجلات والبطاقات والنماذج المقررة لذلك.

الايادات	: جميع المبالغ والمساعدات والتبرعات والهبات واي مبالغ اخرى ترد للهيئة.
النفقات	: أي التزام مالي على الهيئة لصالح الغير ينشأ وفق احكام القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.
السلفة	: المبلغ الذي يصرف مقدما على حساب مخصصات مرصودة في الموازنة لانجاز اعمال محددة او للقيام بمهام محددة او لمواجهة التزامات على الهيئة او ناشئة عن عقود او اتفاقيات او كفالات.
الامانات	: المبالغ المقبوضة او المقنطرة لصرفها على نشاط معين او لحساب مستحقيها.
السنة المالية	: المدة التي تبدأ في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول من السنة ذاتها.
الموازنة	: الايرادات والنفقات المقدرة للهيئة لسنة مالية تالية .
البيانات المالية الختامية	: القوائم والبيانات المالية التي يتم اعدادها في نهاية السنة المالية لايضاح المركز المالي للهيئة ونتائج اعمالها لسنة مالية منتهية وتشمل قوائم الايرادات والنفقات الفعلية والتدفقات النقدية والميزانية وظهار الوفر او العجز لتلك السنة.
الميزانية	: كشف بأرصدة موجودات الهيئة ومطلوباتها كما هي في نهاية السنة المالية.

المادة ٣- تحقيقاً للغايات المقصودة في هذا النظام، تعتمد الهيئة الاسس والقواعد المالية والمحاسبية التالية :-

- أ- طريقة القيد المزدوج في تنظيم عملياتها المحاسبية .
- ب- اساس الاستحقاق المحاسبي في اثبات العمليات المالية لاعداد بياناتها المالية الختامية .
- ج- تصنيف محاسبي موحد للبيانات المالية الختامية لها .

المادة ٤- تنظم السجلات والمستندات والاجراءات المتعلقة بالعمليات المالية الخاصة بالهيئة بموجب تعليمات يصدرها المجلس بناء على تنسيب الرئيس لهذه الغاية وبصورة تتفق والاصول المحاسبية المتعارف عليها لتحقيق ما يلي :-

- أ- اعداد البيانات والتقارير المالية الدورية الخاصة بالايرادات والنققات لايضاح المركز المالي للهيئة .

- ب- تحديد الاسس والضوابط والاجراءات المتعلقة بادارة اموال الهيئة .
- ج- تنظيم اجراءات المقبوضات والمدفوعات لدى الهيئة وفقاً لمتطلباتها .
- د- دعم الرقابة الداخلية للتأكد من صحة وسلامة الاجراءات التي ترتب اثراً مالية على الهيئة .

المادة ٥- تتم الموافقة على الالتزام بالنققات واجازة صرفها من المرجع المختص وفقاً للصلاحيات المقررة في القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاها .

المادة ٦- تعتبر الدائرة الجهة المختصة باجراء جميع المعاملات المالية والقيود المحاسبية ومتابعتها وحفظ السجلات والمستندات والنماذج المالية بما في ذلك ما يتعلق منها باجراءات تحصيل اموال الهيئة وقبضها، ودفع الالتزامات المالية المترتبة عليها وفقاً لاحكام هذا النظام .

المادة ٧- يكون المدير مسؤولاً امام الرئيس عن تنفيذ اعمال الدائرة وفقاً لما يلي :-

- أ- التقيد بالاسس والقواعد المالية والمحاسبية المعتمدة في الهيئة .
- ب- الاشراف على مسك السجلات والمستندات والدفاتر والوثائق المالية والقيود المحاسبية للهيئة، وتنظيمها بصورة صحيحة وسليمة واثبات جميع المعاملات المالية المتعلقة بها .
- ج- توقيع مستندات الصرف بعد التأكد من صحة تنظيمها ورفاق الوثائق المعززة لصرفها، ومن ان المستندات مستوفية لجميع الشروط المالية والقانونية والحسابية .
- د- اعداد التقارير والقوائم المالية الدورية وغير الدورية المتعلقة بالايرادات والنققات الفعلية والالتزامات المالية المترتبة على الهيئة وحسابات البنوك والاحصائيات خلال السمد الذي يحددها الرئيس معززة بالملاحظات والتوصيات اللازمة .
- هـ- اعداد مشروع الموازنة وتقديمه إلى الرئيس .
- و- اعداد الميزانية والبيانات المالية الختامية في مواعيدها المقررة وتقديمها للرئيس .

المادة ٨- يكون الموظف المالي مسؤولاً عن القيام بالاعمال المالية والحسابية والمحاسبية التي تتعلق بالهيئة، وعن المحافظة على السجلات والمستندات والوثائق المالية التي بحوزته حسب الاصول، ومسؤولاً عن أي اخطاء قد تلحق الضرر بأموال الهيئة ومصالحها، وعن أي تلاعب او اختلاس او تزوير او ضياع في اموال الهيئة سواء وقع عن قصد او بسبب قصور او اهمال .

المادة ٩- أ- يشمل مشروع الموازنة جدولين منفصلين يتضمن احدهما الايرادات المتوقعة لسنة مالية تالية ويتضمن الثاني النفقات المقدرة لها خلال تلك السنة مقارنة بالايرادات والنققات الفعلية للمدد التي يقررها المجلس .

ب- تنظم النفقات في مشروع الموازنة في بابين، الباب الاول للنفقات الجارية والباب الثاني للنفقات الرأسمالية .

المادة ١٠- يعد المدير مشروع الموازنة، خلال النصف الاول من شهر تشرين الثاني من كل سنة ويقدمه الى الرئيس مرفقاً به البيانات والملاحظات والتوصيات الضرورية لغايات اقراره من المجلس تمهيداً لرفعه الى مجلس الوزراء خلال شهر كانون الاول للمصادقة عليه.

المادة ١١- اذا لم تتم مصادقة مجلس الوزراء على مشروع الموازنة قبل بدء السنة المالية التالية يستمر الاتفاق بمبالغ شهرية بنسبة (١٢/١) لكل شهر من موازنة السنة السابقة.

المادة ١٢- أ- يعتبر اجمالي النفقات المقدرة في الموازنة الحد الاعلى المسموح الاتفاق منه.

ب- لا يجوز الالتزام بأي نفقة الا بحدود المخصصات المرصودة في كل مادة وبند في الموازنة.

المادة ١٣- يجوز اصدار ملحق موازنة اذا اقتضت الحاجة وفقاً لاجراءات اصدار الموازنة.

المادة ١٤- يجوز نقل مخصصات من باب في الموازنة الى باب آخر وفق ما يلي :-

- أ- نقل مخصصات من باب النفقات الجارية الى باب النفقات الرأسمالية بتنسيب من الرئيس وموافقة المجلس.
- ب- نقل مخصصات من باب النفقات الرأسمالية الى باب النفقات الجارية بقرار من المجلس ومصادقة مجلس الوزراء.

المادة ١٥- للرئيس نقل مخصصات من مادة في الموازنة الى اخرى او من بند الى آخر في المادة ذاتها بين النفقات الجارية باستثناء مخصصات الرواتب والعلاوات والاجور حيث لا يجوز النقل منها واليها ويجوز النقل فيما بين موادها وبندوها وكذلك فيما بين مواد وبند النفقات الرأسمالية.

المادة ١٦- تعد الدائرة بعد انتهاء السنة المالية الميزانية والبيانات المالية الختامية عن تلك السنة مقارنة مع ارقام البيانات المالية الختامية للسنة التي سبقتها مصادقة من وحدة الرقابة الداخلية لقرارها من المجلس تمهيداً لرفعه الى مجلس الوزراء خلال ثلاثة اشهر من بداية السنة المالية التالية.

المادة ١٧- أ- يتم قبض اموال الهيئة من قبل امين الصندوق بموجب مستندات قبض رسمية متسلسلة ومعتمدة حسب الاصول او عن طريق قسائم الجهاز الالكتروني الخاص بالتفويض بالقبض بواسطة بطاقات الائتمان او التحويل المالي الالكتروني وذلك بموجب تعليمات يصدرها المجلس بناء على تنسيب الرئيس لهذه الغاية.

ب- يتم قيد الاموال المقبوضة لدى الهيئة في السجلات والبطاقات في يوم قبضها وللغاية التي قبضت من اجلها ولا يجوز استعمالها بعد قبضها وقبل ايداعها لغير الغراض المخصصة لذلك ولاي سبب من الاسباب.

ج- يتم فتح حساب او اكثر لدى بنك او اكثر بقرار من الرئيس لايداع الاموال المقبوضة لدى الهيئة فيه ، مع مراعاة التعليمات التي يصدرها المجلس بناء على تنسيب الرئيس لهذه الغاية.

المادة ١٨- ترد الاموال المقبوضة اذا استوفيت خطأ من اصحابها بموافقة المدير اذا لم تتجاوز (١٠٠٠) الف دينار، وبموافقة الرئيس بناء على تنسيب المدير اذا زادت على ذلك.

المادة ١٩- لا يترتب أي التزام مالي على الهيئة بموجب أي اتفاق او عقد الا اذا وقع من المفوضين بالتوقيع نيابة عنها ووفق الصلاحيات المقررة.

المادة ٢٠- لا يجوز صرف أي نفقة الا بعد توريد السلعة وتسلمها او اداء الخدمة او انجاز المهمة وتقديم الوثائق التي تؤيد صرف النفقة، ويستثنى من ذلك :-

- أ- النفقة المنصوص عليها في أي تشريع معمول به.

هكذا من الاصل

- ب- الدفعة المقرر صرفها مقدماً وفقاً لاي عقد او اتفاقية.
ج- اجور التدريب وبدل الاشتراك بالدوريات والمجلات والهيئات وما شابه ذلك.
د- أي حالة أخرى يوافق عليها المجلس.

المادة ٢١- تصرف النفقة بعد توافر الشروط التالية :-

- أ- المطالبات والمستندات والوثائق التي تحدد قيد النفقة وتعزز صرفها حسب الأصول المعتمدة.
ب- صحة احتساب النفقة.
ج- اتفاق النفقة مع القوانين والانظمة والتعليمات المعمول بها لدى الهيئة.
د- اعتماد صرفها من المفوض بذلك.
هـ- توفيقها واجازتها من وحدة التدقيق الداخلي في الهيئة.

المادة ٢٢- ينظم الموظف المالي المختص مستند الصرف على النموذج المقرر متضمناً جميع التفاصيل والبيانات اللازمة، ومعزراً بالوثائق والبيانات المؤيدة لمشروعية الصرف.

المادة ٢٣- تدفع النفقة بموجب شيك او حوالة مصرفية او اعتماد مستندي لصاحب الاستحقاق او وكيله القانوني المفوض بالقبض، ويجوز دفع الرواتب والمبالغ الضئيلة نقداً.

المادة ٢٤- للرئيس صرف سلفة على حساب مخصصات مرصودة في الموازنة يحدد مقدارها وفقاً لطبيعة المهمة او لطبيعة العمل المطلوب انجازه او الالتزام المطلوب الوفاء به.

المادة ٢٥- تصرف السلفة في أي من الامور المبينة ادناه، ويتم التصرف بها ومراقبتها وفقاً للقوانين والانظمة والتعليمات المعمول بها :-

- أ- السلفة الدائمة للموظف الموكل اليه تغطية نفقات نفقة متكررة.
ب- السلفة المؤقتة لتنفيذ عمل معين او شراء لوازم محددة او القيام بمهام محددة او مواجهة نفقات عاجلة، او على حساب رواتب ومخصصات الموظف الموفد في مهمة او بعثة او دورة داخل المملكة او خارجها.
ج- السلفة الخاصة لتغطية دفعة مقدمة تنفيذاً لاتفاقية او عقد مبرم اصولياً.

المادة ٢٦- يكون الموظف الذي صرفت له السلفة مسؤولاً عنها شخصياً، وإذا لم تسدد تعتبر ديناً شخصياً عليه يجري تحصيلها منه بجميع الطرق المتبعة بما في ذلك الحسم من راتبه الشهري بقرار من الرئيس.

المادة ٢٧- أ- تسدد السلفة الدائمة قبل اليوم الاخير من نهاية السنة المالية، او عند نقل الموظف الذي صرفت له الى موقع اخر، او اذا طلب اليه ذلك، او عند انتهاء خدماته.

ب- تسدد السلفة المؤقتة عند انتهاء الغرض او انجاز المهمة التي صرفت من اجلها.

ج- تسدد السلفة الخاصة وفق نصوص الاتفاقية او العقد الذي صرفت بمقتضاه.

المادة ٢٨- يتم تسديد السلفة بصرف المبلغ الفعلي من مخصصات النفقة التي صرفت السلفة على حسابها وذلك بتقديم المطالبات والوثائق الاصولية لصرف النفقة، وإذا كانت النفقة المصروفة اقل من مبلغ السلفة فيسترد الفرق نقداً من الموظف الذي صرفت له.

المادة ٢٩- تخضع السلفة عند صرفها واستردادها لاجراءات التدقيق والرقابة التي تخضع لها النفقة.

مكرر من الأصل

المادة ٣٠-أ- تقسم الامانات الى ما يلي :-

- ١- امانات اقتطاعات الرواتب : هي المبالغ التي يتم اقتطاعها من رواتب وعلاوات الموظفين والمستخدمين لتنفيذ للقوانين او الانظمة او التعليمات او أي اتفاقيات ترتب مثل هذه الاقتطاعات، ويتم تحويلها الى الجهات ذات العلاقة.
- ٢- امانات اخرى : هي المبالغ التي يتم اقتطاعها او قبضها او حفظها لحساب جهات اخرى تنفيذا لالتزامات قانونية او تعاقدية، او المبالغ المقبوضة زيادة او بطريق الخطأ او كان صاحب الاستحقاق غير معروف، او قيمة الشيكات الصادرة عن الهيئة وغير المقدمة للصرف خلال المدد المحددة لها ويتم صرف هذه الامانات الى مستحقيها.
- ب- اذا لم تتم المطالبة بالامانات المنصوص عليها في البند (٢) من الفقرة (أ) من هذه المادة خلال خمس سنوات من تاريخ تسجيلها امانات تحول لحساب الايرادات، على انه يجوز بقرار من الرئيس ردها لصاحب الاستحقاق اذا اقتنع بأسباب عدم المطالبة التي قدمت له خلال هذه المدة.

المادة ٣١- التأمينات هي المبالغ التي تدفعها الهيئة او تقبضها في حالات معينة لضمان حقوقها او حقوق الخزينة، وتخضع في صرفها وقبضها لاحكام القانونية الخاصة بها.

المادة ٣٢- تعتمد الهيئة أسلوب الرقابة المالية من خلال التدقيق الداخلي.

المادة ٣٣- تخضع جميع السجلات والمستندات والقيود المالية في الهيئة وموجوداتها للتدقيق والرقابة الداخلية.

المادة ٣٤- يحظر استعمال خاتم التوقيع على مستندات الصرف او وصولات المقبوضات او أي وثيقة مالية بدلا من توقيع الموظف المخول بالتوقيع عليها شخصا، والا يعتبر استعمال خاتم التوقيع باطلا.

المادة ٣٥- يحدد المجلس بتعليمات يصدرها بناء على تنسيب الرئيس الصلاحيات الخاصة بالتوقيع على مستندات الصرف قبل دفع قيمها، وعلى الشيكات والسحوبات من حسابات البنوك ويراعى ان لا يقل عدد الموقعين على أي سحب عن اثنين.

المادة ٣٦- لا يجوز اجراء أي تغيير او تحويل او اضافة لاحقة بأي صورة من الصور في أي حساب او مستند او سجل مالي، وفي حال وقوع الخطأ يتم اجراء التصحيح بموجب تسوية مستندية، اما اذا كان الخطأ لا يستدعي ذلك الاجراء فيجوز شطب البيان الخاطئ باللون الاحمر، وكتابة البيان الصحيح باللون الازرق او الاسود وكتابة التاريخ وتوقيع المسؤول بجانب التصحيح، على ان لا يؤدي الشطب الى طمس معالم الخطأ السابق بشكل يحول دون معرفته.

المادة ٣٧- تختتم جميع مستندات الصرف والوثائق المعززة لها بعد صرفها بخاتم يفيد دفع القيمة ويبين تاريخ الدفع وطريقته ورقم الشيك او امر الدفع.

المادة ٣٨- تعتبر وسائل التخزين في اجهزة الحاسوب ونواتجها بعد تدقيقها وتوقيعها من الموظف المختص بمثابة سجلات اصولية معتمدة، الا اذا قام دليل على غير ذلك.

المادة ٣٩-أ- تقيّد الكفالات في سجل الكفالات الخاص يدوياً أو آلياً.
ب- تحفظ الكفالات المقدمة لمصلحة الهيئة في قاعة حديدية لدى الجهة المختصة وعليها متابعة تجديدها والمطالبة بقيمتها عند الاستحقاق أو أعادتها لمصدرها عند انتهاء الغاية منها.

صكوك من الأصول

المادة ٤٠- يسمي الرئيس بناء على تنسيب المدير من بين موظفي الهيئة أمناء للصناديق ويحدد في قرار تسميتهم المكافأة الشهرية لكل منهم.

المادة ٤١- أ- عند وقوع سرقة أو اختلاس أو ضياع في أموال الهيئة أو حصول تلاعب أو تزوير في المستندات أو السجلات أو القوائم المالية أو في أي وثيقة أخرى، للرئيس تأليف لجنة لتحديد مدى مسؤولية الموظف والجزاءات التأديبية التي تتخذ بحقه على أن يتم رفع تقرير بذلك إلى لجنة شؤون الموظفين في أول اجتماع لها للتنسيب بما تراه مناسباً وأن يتم اطلاع المجلس على نتائج تلك الإجراءات.

ب- تقييد عمليات الاختلاس والتلاعب مالياً ومحاسبياً على ذمة الموظف المعني، على أن تسوى في ضوء القرار القطعي الصادر عن الجهة المختصة.

المادة ٤٢- يتم بقرار من الرئيس بناء على تنسيب المدير اعتماد نماذج السجلات ومستندات الصرف ووصولات المقبوضات وأي نماذج ضرورية للعمليات المالية والمحاسبية وأجراء قيودها وطرق الاحتفاظ بها والمدة اللازمة للاحتفاظ بكل نوع منها وإجراءات اتلافها واللجان الواجب تأليفها لهذه الغاية.

المادة ٤٣- للرئيس تفويض أي من صلاحياته المنصوص عليها في هذا النظام لنائبه أو لأي عضو من أعضاء المجلس، على أن يكون التفويض خطياً ومحدداً.

المادة ٤٤- في غير الحالات المنصوص عليها في هذا النظام تطبق أحكام النظام المالي المعمول به لدى الوزارات والدوائر الحكومية، وتحقيقاً لهذه الغاية يمارس المجلس صلاحيات مجلس الوزراء ورئيس الوزراء ويمارس الرئيس صلاحيات الوزير والوزير المختص والأمين العام المنصوص عليها في ذلك النظام.

المادة ٤٥- يصدر المجلس بناء على تنسيب الرئيس التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام بما في ذلك المتعلقة منها بكفالات الموظفين، والإجراءات الفنية للنظام المحاسبي وتصنيف الحسابات وتبويبها.

٢٠٠٧/٧/١٧

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توف	وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير تطوير القطاع العام ووزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الذنيبات	
وزير النقل سعود نصيرات	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير الداخلية عيد الفايز
وزير العمل باسم السالم	وزير البيئة المهندس خالد الإبراهيمي	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير العدل شريف الزعبي
وزير الثقافة الدكتور عادل الطوبسي	وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعلة
وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة	وزير الصحة الدكتور سعد الخرابشة	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	
وزير السياحة والآثار أسامة الدباس	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرنقله	وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران

اتفاقيات وبروتوكول للتعاون بين

حكومتى المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التونسية

- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٧٨٢) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٠ المتضمن الموافقة على البنود المدرجة تاليا والتي تم التوقيع عليها خلال اجتماعات الدورة السادسة للجنة العليا الأردنية التونسية المشتركة التي عقدت في عمان خلال الفترة من ٢٦-٢٧/٦/٢٠٠٧ بصيغتها التالية:-
- ١. اتفاقية تعاون في مجال السياحة.
- ٢. اتفاقية تعاون في مجال تأهيل وتحديث الصناعة.
- ٣. اتفاقية تعاون بين المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية في المملكة الأردنية الهاشمية ومركز النهوض بالصادرات في الجمهورية التونسية.
- ٤. اتفاقية تعاون في مجالات النهوض بالمرأة والأسرة والطفولة والمسنين.
- ٥. بروتوكول تعاون فني في مجال الكهرباء والغاز والطاقت الجديدة والمتجددة.

* * * * *

اتفاقية تعاون في مجال السياحة
بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
وحكومة الجمهورية التونسية

- إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية و حكومة الجمهورية التونسية والمشار إليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين،
 - وانطلاقاً من الرغبة الصادقة لدى البلدين في توطيد وتدعيم العلاقات السياحية، ورغبة منهما في ربط جسور التعاون وتوثيق العلاقات الطيبة بين البلدين،
- اتفقتا على ما يلي:

المادة الأولى

يبذل الطرفان المتعاقدان كل الجهود للقوية وتطوير التعاون في مجال السياحة على أساس المنفعة المتبادلة وذلك انسجاماً مع مواد هذه الاتفاقية والتشريعات الوطنية لكل من الطرفين المتعاقدين.

المادة الثانية

يقوم الطرفان المتعاقدان، انسجاماً مع تشريعاتهما الوطنية، باتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لتطوير التبادل السياحي بين البلدين وذلك عن طريق تشجيع التعاون المباشر بين الشركات والمؤسسات العاملة في مجال النشاط السياحي.

هكذا من الأصل

كما يقوم الطرفان المتعاقدان بتشجيع وتسهيل تبادل المنشورات السياحية والموارد الدعائية في البلدين، وكذلك إقامة الأسابيع السياحية. ولذلك يقوم كل طرف متعاقد، على قدر الإمكان، بتوفير المرافق والإمكانات التقنية والإدارية للطرف المتعاقد الآخر.

المادة الثالثة

يشجع الطرفان المتعاقدان السياحة العلاجية وذلك لتمكين مواطني كل بلد من الاستفادة من الخدمات والمرافق السياحية والعلاجية والمراكز الطبية المتوفرة في كلا البلدين ومن إمكانية الاطلاع على تجربة الطرف الآخر في هذا المجال وكيفية الاستفادة من هذه التجربة.

المادة الرابعة

يتعاون الطرفان المتعاقدان في مجال التكوين والتدريب المهني كما يشجعان تبادل البرامج التدريبية بين مؤسساتهما. ويجب أن تتضمن البرامج التدريبية رحلات تعليمية وحضور ورشات متخصصة تهدف إلى توعية المشاركين بقطاع السياحة في كلا البلدين.

المادة الخامسة

يسهل كل طرف متعاقد أسباب المعلومات المتعلقة بالفرص الاستثمارية المتوفرة في كل بلد للطرف الآخر ويقدم كافة التسهيلات الممكنة في هذا المجال، حسب القوانين والأنظمة المعمول بها في كلا البلدين.

المادة السادسة

يشجع الطرفان المتعاقدان وكالات السياحة والسفر على تنظيم الرحلات الجماعية بينهما، مع السعي لدى الهيئات المختصة لحث شركات الطيران لزيادة الرحلات بين البلدين.

المادة السابعة

يعمل الطرفان المتعاقدان على التعاون والتنسيق المشترك في المحافل والمنظمات الدولية التي تعنى بشؤون السياحة بهدف توحيد المواقف والقضايا التي تخص البلدين في هذا المجال.

المادة الثامنة

يعمل الطرفان على الاستفادة المتبادلة من تجاربهما في مجال الصناعات التقليدية للنهوض بهذا القطاع ولتعزيز التعاون بين البلدين في هذا المجال وذلك من خلال تشجيع الجهات المعنية والجمعيات الحرفية على:

- تبادل المعلومات والتشاريح والخبرات والدراسات والنشرات والمطبوعات والزيارات بين الجهات المختصة في البلدين.
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة الإطارات والحرفيين لتطوير وتنويع منتجات الحرف والصناعات التقليدية.

- تشجيع الحرفيين ورجال الأعمال في كلا البلدين على إقامة مشاريع إنتاج وتسويق مشترك وإيجاد مصادر دعم دولي فيما يتعلق بتمويل المشاريع التي تنجز في البلدين.
- تنسيق الجهود الرامية إلى توفير المواد الأولية للحرفيين، وإلى دعمهم بالمعدات والتجهيزات.

المادة التاسعة.

ينفق الطرفان المتعاقدان على تشكيل لجنة فنية مشتركة توكل لها مهمة متابعة تنفيذ بلود وأهداف هذه الاتفاقية.

وتجتمع هذه اللجنة مرة واحدة في السنة في أحد البلدين بالتناوب.

المادة العاشرة

تلقي هذه الاتفاقية وتعوض أحكام "بروتوكول اتفاق بين المملكة الأردنية الهاشمية و الجمهورية التونسية في الميدان السياحي" المبرم بعمان يوم ٩ نوفمبر ١٩٨٥.

المادة الحادية عشرة

تسأل اتفاقية التعاون حيز التنفيذ بداية من تاريخ تلقي الإشعار الثاني الذي يعلم بموجبه أحد الطرفين الطرف الآخر بإتمام الإجراءات الداخلية.

وتبقى اتفاقية التعاون سارية المفعول لمدة خمس سنوات، وتتجدد تلقائياً لمدد مماثلة ما لم يعرب احد الطرفين للمتعاقدين عن رغبته كتابياً في إنهاء العمل بها، مسة أشهر قبل نهاية المدة، على أن إلغاء هذه اتفاقية لا ينجز عنه مساس بتنفيذ البرامج والمشاريع التي بدأ العمل بها.

ويمكن مراجعة اتفاقية التعاون بتراضي الطرفين عند طلب احدهما ذلك، وتدخل التنقيحات المتوصل إليها حيز التنفيذ طبقاً للإجراءات الواردة بالفقرة الأولى من هذه المادة.

حرر ووقع في مدينة عمان بتاريخ ٢٦ جوان/ حزيران ٢٠٠٧ في نسختين أصليتين
باللغة العربية لهما نفس الحجة.

عن

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

اسامة الدباس
وزير السياحة والآثار

عن

حكومة الجمهورية التونسية

صالح الدين مخلوف
كاتب الدولة لدى وزير التجارة والصناعات التقليدية
المكلف بالصناعات التقليدية

مكتبة المجلس

اتفاقية تعاون في مجال تأهيل وتحديث الصناعة

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة الجمهورية التونسية

- إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية التونسية والمشار إليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين،

- وانطلاقاً من الرغبة الصادقة لدى البلدين في توطيد وتدعيم علاقات التعاون في المجال الصناعي،

- ورغبة منهما في توثيق وتعزيز هذه العلاقات في مجال تأهيل وتحديث الصناعة،

اتفقتا على ما يلي:

المادة الأولى

يبدل الطرفان كل الجهود اللازمة لدعم الصناعات الوطنية في كلا البلدين.

المادة الثانية

يعمل الطرفان على تدعيم التعاون وتبادل الخبرات في جميع مجالات تقديم الدعم للمنشآت الصناعية وبصفة خاصة في مجالات تطوير القدرة التنافسية، تنمية الموارد البشرية، الابتكار، البحوث والتطوير والجودة، والتمويل ونقل التكنولوجيا من خلال وضع برنامج تنفيذي شامل يتم الاتفاق عليه مستقبلاً بين الجانبين.

المادة الثالثة

يتبادل الطرفان بصورة منتظمة للبيانات والمعلومات الاقتصادية الخاصة بالصناعات والمشاريع الاقتصادية وذلك من خلال :

- تبادل المنشورات والإحصائيات وقواعد المعلومات حول الصناعات في كلا البلدين.
- تبادل التشريعات الخاصة بإقامة المشاريع الاقتصادية والصناعات المشتركة والتكاملات الصناعية بين كلا البلدين.

- تبادل البحوث والدراسات حول الصعوبات والمعوقات التي تواجه الصناعات المحلية في كلا البلدين وكذلك فرص الاستفادة من التكاملات الصناعية وإمكانيات الابتكار والتطوير في مختلف المجالات الصناعية.

المادة الرابعة

يتبادل الطرفان بصفة عامة تجاربهما وذلك عن طريق تبادل الخبراء والمختصين وتنظيم الدورات التدريبية لفنيي الطرفين والزيارات الاستطلاعية وتقديم كافة التسهيلات اللازمة بهدف التعرف على تجارب وخبرات كل جانب في مجال تحديث الصناعة.

المادة الخامسة

يعمل الطرفان على التنسيق فيما بينهما لوضع برامج تنفيذية للعمل المشترك بصورة منتظمة، وذلك لغرض متابعة تنفيذ هذا الاتفاق.

المادة السادسة

لأية تكاليف مالية تترتب عن برامج التعاون الناتجة عن هذا الاتفاق يتحملها الطرفان كل فيما يخصه.

المادة السابعة

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ من تاريخ تلقي الإشعار الثاني الذي يعلم بموجبه أحد الطرفين الطرف الآخر بإتمام الإجراءات الداخلية.

وتبقى الاتفاقية سارية المفعول لمدة ثلاث سنوات وتتجدد تلقائياً لمدة مماثلة ما لم يعرب أحد الطرفين المتعاقدين عن رغبته كتابياً في إنهاء العمل بها ستة أشهر قبل نهاية المدة، على أن إلغاء هذه الاتفاقية لا ينجز عنه مماس بتنفيذ البرامج والمشاريع التي بدأ العمل بها.

ويمكن مراجعة الاتفاقية بتراضي الطرفين عند طلب أحدهما ذلك، وتدخل التعديلات المتوصل إليها حيز التطبيق طبقاً للإجراءات الواردة بالفقرة الأولى من هذه المادة.

وإبنا لما تقدم وقع المندوبان المفوضان المدونة أسماؤهما فيما يلي اتفاقية للتعاون هذه نيابة عن حكومتهما.

حرر ووقع في مدينة عمان بتاريخ ٢٦ جوان/ حزيران ٢٠٠٧ في نسختين أصليتين باللغة العربية لهما نفس الحجية.

عن

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية



سالم الخزاعلة

وزير الصناعة والتجارة

عن

حكومة الجمهورية التونسية



عليف شلبي

وزير الصناعة والطاقة

والمؤسسات الصغرى والمتوسطة

اتفاق تعاون

بين

المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية في المملكة الأردنية الهاشمية
ومركز النهوض بالصادرات في الجمهورية التونسية

انطلاقاً من الرغبة المشتركة في تعزيز العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين وتأكيداً على لأمر التعاون بين المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية في المملكة الأردنية الهاشمية ومركز النهوض بالصادرات في الجمهورية التونسية، ورغبتهما في التعاون الصادق بينهما، وسعيهما لوضع الوسائل الملائمة والصيغ الكفيلة لتنشيط التبادل التجاري وتنمية التعاون والتكامل الاقتصادي والتجاري والصناعي بين البلدين في المجالات الممكنة وذلك في إطار الصلاحيات المخولة لهما؛

اتفقا على ما يلي:

المادة الأولى

يبدل الطرفان كل الجهود اللازمة لتنمية وتسهيل التبادل التجاري بين البلدين.

المادة الثانية

يسعى الطرفان على تشجيع إقامة الاتصالات المباشرة بين رجال الأعمال الأردنيين والتونسيين في المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية المختلفة وذلك من خلال تشجيع المشاركة في المعارض العامة والمتخصصة وتنظيم البعثات التجارية والقطاعية المتبادلة في إطار برامج ترويجية متكاملة تشمل على ترتيب لقاءات مباشرة بين رجال الأعمال والمصدرين في كلا البلدين بهدف التعريف بالمنتجات الوطنية مع تقديم كل التسهيلات الممكنة لمشاركة القطاعين العام والخاص في الفعاليات والنشاطات الاقتصادية التي تقام في كلا البلدين.

هكذا من الأصل

المادة الثالثة

يتبادل الطرفان بصورة منتظمة المعلومات الاقتصادية والتجارية الخاصة بأسواقهما والأسواق الأخرى وذلك من خلال :

- تبادل المنشورات والإحصائيات والمعلومات حول المعطيات الاقتصادية والتجارية الخاصة بالبلدين.

- تبادل التشريعات الخاصة بالتجارة الخارجية وبرامج التوريد والتعريفات الجمركية والترتيبات الجبائية والمصرفية السارية المفعول في كلا البلدين وقنوات للتوزيع.

- تبادل الدراسات حول الصعوبات والمعوقات التي تعوق تطور التبادل التجاري بين البلدين وكذلك حول معطيات السوق والسلع المستوردة في كلا البلدين بهدف استكشاف مجالات جديدة للتكامل والفرص التصديرية.

المادة الرابعة

يقوم الطرفان بتقديم التسهيلات اللازمة لوفود رجال الأعمال الأردنيين والتونسيين التي تقوم بزيارة لكلا البلدين، ومنح التسهيلات الممكنة عند إقامة التظاهرات التجارية الخاصة بأحد الطرفين في بلد الطرف الآخر وكذلك تنظيم ندوات إعلامية لفائدة رجال الأعمال لكلا البلدين ولقاءات قطاعية هادفة إلى زيادة فرص التعاون والتبادل التجاري.

المادة الخامسة

يقوم كل من الطرفين بتقديم التسهيلات الخاصة للطرف الآخر لإجراء دراسة الأسواق الوطنية وأسواق ثالثة ذات اهتمام مشترك وربط الصلات التجارية وتبادل العروض التصديرية التي من شأنها تنمية التجارة بين البلدين.

المادة السادسة

يقوم كل طرف بتقديم التسهيلات الخاصة لفنيي الطرف الآخر حتى يتسنى لهم الاستفادة من وسائل البحث المتوفرة في مراكز المعلومات والتوثيق والمكتبات لكل منهما.

المادة السابعة

يتبادل الطرفان بصفة عامة تجاربهما وذلك عن طريق تبادل الخبراء والمختصين وتنظيم الدورات التدريبية لفنيي الطرفين والزيارات الاستطلاعية بهدف التعرف على تجارب وخبرات كل جانب في مجال تنمية وتطوير الصادرات.

المادة الثامنة

لأغراض متابعة تنفيذ هذا الاتفاق، يعمل الطرفان على التمسق فيما بينهما لوضع برامج العمل المشترك بصورة منتظمة.

المادة التاسعة

لأية تكاليف مالية تترتب عن برامج التعاون الناتجة عن هذا الاتفاق يتحملها الطرفان كل فيما يخصه.

المادة العاشرة

يحل هذا الاتفاق محل اتفاقية التعاون الموقعة بتاريخ ١٩٩٨/٤/٢٢ بين مركز النهوض بالصادرات في تونس ومؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية والتي حلت محلها "المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية" وأصبحت خلفا قانونيا ووالعيا لها اعتبارا من تاريخ ٢٠٠٥/٤/١ بموجب قانون تطوير المشاريع الاقتصادية رقم ٢٢/٢٠٠٢.

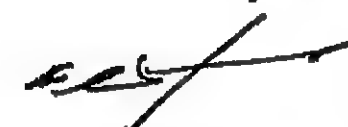
هكذا من الأصل

المادة الحادية عشرة

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بداية من تاريخ تبادل إشعارات إتمام إجراءات التصديق عليها حسب الإجراءات المتبعة لدى كل من البلدين، وتبقى سارية المفعول ما لم يشعر أحد الطرفين الطرف الآخر خطياً قبل ثلاثة أشهر برغبته في إلغائها.

حرر ووقع في مدينة عمان بتاريخ ٢٦ جوان/ حزيران ٢٠٠٧ في نسختين أصليتين باللغة العربية لهما نفس الحجية.

عن الجانب الأردني



سالم الخزاعلة

وزير الصناعة والتجارة

عن الجانب التونسي



عفيف شلبي

وزير الصناعة والطاقة

والمؤسسات الصغرى والمتوسطة

اتفاقية تعاون

في مجالات النهوض بالمرأة والأسرة والطفولة والمسنين

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة الجمهورية التونسية

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية التونسية، المشار إليهما فيما يلي بالطرفين،

معياً منهما لتوطيد أواصر الأخوة ودعم علاقات التعاون بينهما،

وإيماناً منهما بأهمية التعاون المشترك في مجالات المرأة والأسرة والطفولة والمسنين،

واعتباراً لأهمية مجالات المرأة والأسرة والطفولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدين،

اتفقتا على ما يلي :

البند الأول

أحكام عامة

البند ١

يتبادل الطرفان، بصفة منتظمة، نصوص التشريعات النافذة في كلا الدولتين والمطبوعات والبحوث والدراسات و الوثائق المكتوبة والمرئية والمسموعة التي تتعلق بمجالات المرأة والأسرة والطفولة.

البند ٢

يعمل الطرفان على تيسير وتدعيم التعاون بين الهيكل المشرفة على النهوض بالأسرة والمرأة والطفولة في كلا البلدين وكذلك بين الجمعيات والمنظمات غير الحكومية المتكفلة في المجالات.

البند ٣

يتشاور الطرفان بهدف تنسيق المواقف في الملفات الجهوية والدولية المتعلقة بمجالات المرأة والأسرة والطفولة والمسنين.

هكذا من الأصل

السند ٤

يتبادل الطرفان البعثات، بمختلف مستوياتها، بهدف المشاركة في الدورات التدريبية التي ينظمها البلدان لفائدة الكوادر (الإطارات) العاملة في مجال المرأة والأسرة والطفولة والمسنين.

السند ٥

يعمل الطرفان على إرساء قنوات لتبادل الخبراء قصد وضع بنوك للمعلومات وشبكات للاتصال بين المؤسسات وإعداد البحوث والدراسات والفهارس المرجعية.

الباب الثاني

التعاون في مجالي الأسرة والمرأة

السند ٦

يتبادل الطرفان التجارب في مجال إعداد السياسات والبرامج وخطط العمل للنهوض بالأسرة.

السند ٧

يتعاون الطرفان على تحسين صورة المرأة في الإعلام وذلك بالتشاور حول السبل والوسائل العملية الكفيلة بتحقيق هذه الغاية.

السند ٨

يسر الطرفان تبادل الزيارات بين النساء صاحبات المشاريع في كلا البلدين وذلك بالمشاركة في الملتقيات التكوينية الخاصة بصاحبات المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

السند ٩

يسعى الطرفان إلى تمكين التعاون وتبادل التجارب من أجل تطوير العمل في مجال إسناد القروض الصغرى المدعومة للمرأة.

السند ١٠

يتبادل الطرفان المعلومات حول المشاريع النموذجية في مختلف النشاطات والقطاعات ذات الأهمية.

السند ١١

يعمل الطرفان على إرساء قنوات التعاون في مجالات التشريع والنهوض الاجتماعي والمؤسساتي بما يساهم في :

- تيسير إلماج المرأة في التنمية.
- دعم دورها داخل الأسرة.
- ضمان تواجدها داخل الهياكل المنتخبة ومختلف آليات اتخاذ القرار.

السند ١٢

يشجع الطرفان إرساء تعاون بين مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة بالجمهورية التونسية والهياكل المماثلة بالملكة الأردنية الهاشمية.

الباب الثالث

التعاون في مجال الطفولة

السند ١٣

يسعى الطرفان إلى التعاون في مجال التكوين المتعلق بالطفولة وذلك عبر :

- تنظيم ملتقيات تكوينية بالبلدين لفائدة الإطارات العاملة في مجال حماية ورعاية الطفولة.
- إقامة دورات تكوينية في مجال تسيير مؤسسات رعاية الطفولة.
- وضع برنامج تكويني مشترك في مجال الطرق والأساليب البيداغوجية الحديثة المعتمدة في التنشيط التربوي الاجتماعي لفائدة الإطارات التربوية العاملة بالميدان.

السند ١٤

يتبادل الطرفان وفود الأطفال وذلك بتنظيم زيارات والمشاركة في الأنشطة الصيفية والتظاهرات الفنية والأدبية الخاصة بالأطفال.

السند ١٥

يتبادل الطرفان التجارب بين الإطارات العاملة في مجال الطفولة ذات الاحتياجات الخصوصية والفاقة للسند.

السند ١٦

يتبادل الطرفان التجارب في مجال تنظيم خطة مندوب حماية الطفولة.

السند ١٧

يعمل الطرفان على دعم وتطوير مرصد الإعلام والتكوين والتوثيق والدراسات لحماية حقوق الطفل بالجمهورية التونسية والهيكل المماثل بالمملكة الأردنية الهاشمية.

السند ١٨

يعمل الطرفان على دعم التعاون بين المركز الوطني للإعلامية الموجهة للطفل بالجمهورية التونسية والمؤسسات المماثلة بالمملكة الأردنية الهاشمية عبر :

• تمكين الإطارات التربوية البيداغوجية بالمركز الوطني للإعلامية الموجهة للطفل المسوق بالجمهورية التونسية والمؤسسات المماثلة بالمملكة الأردنية الهاشمية من المشاركة في تربصات تكوينية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة لفائدة المعوقين بكلا البلدين.

• إنجاز برمجيات تربوية خاصة بمختلف الإعاقات.

الباب الرابع

التعاون في مجال المسنين

السند ١٩

اتفق الطرفان على تنظيم زيارة لفائدة وفد بتركيب من خمسة أشخاص عن كل بلد لمدة أسبوع في كل من الجمهورية التونسية والأردن وذلك للإطلاع على تجربة البلدين في ميدان رعاية المسنين.

السند ٢٠

اتفق الطرفان على:

• المشاركة في الندوات والمؤتمرات التي ينظمها البلدان والمتعلقة برعاية المسنين.

• تبادل الوثائق والمعلومات بين المؤسسات التونسية والأردنية التي تهتم بشؤون المسنين.

الباب الخامس

أحكام ختامية

السند ٢١

يعين كل من الطرفين منسقا بهدف متابعة تنفيذ هذه الاتفاقية.

السند ٢٢

يتم تسوية أي خلاف ناتج عن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ودبا والطرق الدبلوماسية.

السند ٢٣

تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بداية من تاريخ تلقي الإشعار الثاني الذي يعطى بموجب أحد الطرفين الطرف الآخر بإتمام الإجراءات الداخلية.

يمكن مراجعة هذه الاتفاقية بتراضي الطرفين عند طلب أحدهما ذلك. وتدخل التعديلات المتوصل إليها حيز التنفيذ طبقا للإجراءات الواردة بالفقرة الأولى من هذا السند.

ويبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة خمس سنوات من تاريخ دخولها حيز التنفيذ ويتم تجديدها آليا بصفة ضمنية لمدة مماثلة.

ويمكن لكل طرف وفي أي وقت إشعار الطرف الآخر عبر الطرق الدبلوماسية بقراره إنهاء العمل بهذه الاتفاقية. وفي هذه الحالة ينتهي العمل بهذه الاتفاقية عند انقضاء ستة أشهر من تاريخ إبلاغ هذا الإشعار إلى الطرف الآخر .

إثباتا لما تقدم وقّع المندوبان المفوضان، للمدونة أسماؤهما فيما بعد، هذه الاتفاقية. حرر ووقع في مدينة عمان بتاريخ ٢٦ جوان/ حزيران ٢٠٠٧ في نسختين أصليتين باللغة العربية لهما نفس الحجية.

عن

حكومة الجمهورية التونسية

صلاح الدين مخلوف

مكتب الدولة لدى وزير التجارة والصناعات التقليدية
المكلف بالصناعات التقليدية

عن

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

سالم الخراطة

وزير الصناعة والتجارة

هكذا من الأصل

بروتوكول تعاون فني بين
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

و

حكومة الجمهورية التونسية

في

مجال الكهرباء والغاز والطاقة الجديدة والمتجددة

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية التونسية المشار إليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين :

- انطلاقاً من العلاقة الأخوية المتميزة بين الشعبين الشقيقين بالجمهورية التونسية والمملكة الأردنية الهاشمية ؛
- ونوطيداً لأواصر الأخوة والصداقة بين البلدين الشقيقين ؛
- وحرصاً على تحقيق أفضل مستويات التنسيق والتعاون للتثاني المشترك في مجال الكهرباء والغاز والطاقة الجديدة والمتجددة وترشيد استخدام الطاقة ؛
- وإيماناً بأهمية قطاع الطاقة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛

اتفقنا على ما يلي :

المادة الأولى

يتبادل الطرفان الخبرات في مجال إنتاج و نقل وتوزيع الكهرباء، وتخطيط الطاقة ودراسة نظم القوى الكهربائية والبرامج المرتبطة بترشيد الاستهلاك والاستفادة من تجارب الطرفين في مجال بنوك المعلومات والنقل والتوزيع في مجال الكهرباء والغاز في كلا البلدين.

المادة الثانية

يتبادل الطرفان المعلومات والتجارب والخبرات المتعلقة بالننوت والمؤتمرات وورشات العمل وحلقات البحث العلمي والزيارات الإطلاعية والدورات والبرامج التدريبية للعاملين في مجالات الطاقة والصناعات الكهربائية والغازية وتقنيات الطاقة الجديدة والمتجددة وترشيد استخدام الطاقة عبر هياكل الإحاطة والشركات المتناظرة في كلا البلدين وذلك بهدف رفع مستوى التأهيل في المجالات الفنية والإدارية والتجارية وأنظمة السلامة المهنية وأنظمة الجودة.

المادة الثالثة

يقوم الطرفان بتحديد الإمكانيات المتاحة في كل من البلدين الشقيقين في مجال تصنيع معدات الطاقة والطاقة الجديدة والمتجددة خاصة تصنيع الخلايا الشمسية ومكونات مزارع الرياح وتحديد الخطوات اللازمة للاستفادة من هذه الإمكانيات.

المادة الرابعة

يعمل الطرفان على الاستفادة من خبرة البلدين في مجال تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال الاستغلال الأمثل للطاقة.

المادة الخامسة

يعمل الطرفان على تطوير التعاون بينهما من خلال :

- إعداد الدراسات الاستشارية في مجالات تصميم وتنفيذ مشاريع توليد ونقل الطاقة الكهربائية، من محطات توليد، وحدات توليد، محطات تحويل، خطوط نقل هوائية/أرضية ؛
- صيانة محطات التحويل وخطوط النقل تحت الجهد ؛

هكذا من الأصل

- اقتصاديات توليد الطاقة وترشيد الاستهلاك ؛
- الجودة الشاملة ومنهجيات تطبيقها ؛
- الأمن الصناعي وسلامة المعدات والأفراد ؛
- إجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة باستخدام الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء، وإدارة المؤسسات والمرافق الكهربائية مالياً وإدارياً ؛
- إعداد برامج تنفيذية مشتركة مع الهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية ذات العلاقة في إطار التعاون المشترك ؛
- إجراء الدراسات البحثية والتطبيقية وتبادل دراسات تقييم المشروعات ؛
- ربط قنوات الاتصال بين بنوك معلومات الطاقة في كل من البلدين الشقيقين ؛
- وضع معايير وتنظيم الاختبار وإصدار شهادات الصلاحية لمعدات نظم الطاقة المتجددة.

المادة السادسة

يتبادل الطرفان المعلومات والتجارب والخبرات في مجالات :

- إعداد المواصفات الفنية ؛
- تحضير شروط العطاءات وتقييم العروض وشراء الغاز الطبيعي وبيعها ؛
- تصميم وتشغيل وصيانة مراكز المراقبة والتحكم وشبكات الاتصالات المحملة والألياف الضوئية ؛
- إدارة المشاريع المتعلقة بالكهرباء والغاز ؛
- إعادة هيكلة قطاع الكهرباء وخصخصته ؛
- التخطيط المؤسسي وتطبيق نظام الجودة على إدارة وتشغيل النظم الكهربائية ؛

المادة السابعة

كل مشروع تعاون مقترح من الطرفين ويحتاج إلى نفقات أو مصاريف يجب أن يتم الاتفاق على تحمل تكاليف تنفيذه ضمن اتفاق خاص ومسبق بين الطرفين.

المادة الثامنة

يتم تشكيل لجنة مشتركة من كل من الوزارتين المعنية بشؤون الكهرباء والغاز والطاقة الجديدة والمتجددة بالبلدين لمتابعة وتنفيذ برامج التعاون المشترك ووضع برنامج العمل السنوي.

المادة التاسعة

يدخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ بداية من تاريخ تلقي الإشعار الثاني الذي يعلم بموجبه أحد الطرفين الطرف الآخر بإتمام الإجراءات الداخلية.

يمكن لكل طرف وفي أي وقت، إشعار الطرف الآخر عبر الطرق الدبلوماسية بقراره إنهاء العمل بهذا البروتوكول عند انقضاء ستة أشهر من تاريخ بلوغ هذا الإشعار إلى الطرف الآخر. وتبقى الأنشطة المنبثقة عن هذه المذكرة سارية المفعول إلى تاريخ استكمالها.

هكذا من الأصل

يمكن مراجعة هذا البروتوكول بتراضي الطرفين عند طلب أحدهما ذلك. وتدخل هذه التعديلات المتفق عليها حيز التنفيذ حسب الشروط المنصوص عليها بالفقرة الأولى من هذه المادة.

وإثباتاً لما تقدم وقّع المندوبان المفوضان المدوّنة أسماؤهما فيما بعد هذا البروتوكول نيابة عن حكومتهما.

حرر ووقع في مدينة عمان بتاريخ ٢٦ جوان/ حزيران ٢٠٠٧ في نسختين أصليتين باللغة العربية لهما نفس الحجية.

عن
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
عن
حكومة الجمهورية التونسية

عفيف شلبي
وزير الصناعة والطاقة
والمؤسسات الصغرى والمتوسطة

الدكتور خالد الشريدة
وزير الطاقة والثروة المعدنية

اتفاقية بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

ومجلس وزراء البوسنة والهرسك

بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضرائب فيما يتعلق بالضرائب على الدخل

• صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٩٣٠) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٤ المتضمن الموافقة على الاتفاقية التي تم التوقيع عليها في عمان بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٥ بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومجلس وزراء البوسنة والهرسك بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب فيما يتعلق بالضرائب على الدخل بصيغتها التالية:-

* * * * *

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومجلس وزراء البوسنة والهرسك رغبة منهما في ابرام اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب فيما يتعلق بالضرائب على الدخل، قد اتفقتا على ما يلي:-

الفصل الأول

نطاق الاتفاقية

المادة (١)

الاشخاص المشمولون

تطبق هذه الإتفاقية على الاشخاص المقيمين في احدى الدولتين المتعاقبتين أو في كليهما .

هكذا في الأصل

المادة (٢) الضرائب التي تتناولها الإتفاقية

١. تطبق هذه الإتفاقية على الضرائب المفروضة على الدخل من قبل او بالنيابة عن أي من الدولتين المتعاقدين او وحداتها السياسية او السلطات المحلية ، بصرف النظر عن طريقة فرضها.
٢. بموجب هذه الإتفاقية تعتبر ضريبة على الدخل جميع الضرائب المفروضة على مجموع الدخل او على عناصر الدخل بما في ذلك الضرائب المتحققة على الارباح من التصرف في الاموال المنقولة ، وغير المنقولة ، وكذلك الضرائب المفروضة على المبلغ الاجمالي للاجور والرواتب المدفوعة من قبل مشاريع .
٣. ان الضرائب الحالية والتي تطبق عليها الإتفاقية هي :
 - أ- في الأردن :-
 ١. ضريبة الدخل ؛
 ٢. ضريبة الخدمات الاجتماعية ؛
 - ب- في البوسنة والمهرسك :-
 - ١- الضريبة على دخل الأفراد ؛
 - ٢- الضريبة على ارباح المشاريع ؛

(ويشار اليها فيما يلي " بضريبة البوسنة والمهرسك ")

٤. تطبق هذه الإتفاقية أيضا على أية ضرائب مطابقة او مماثلة بشكل جوهري والتي تفرض بعد توقيع هذه الإتفاقية بالإضافة الى الضرائب الحالية او بدلا منها ، وتبلغ السلطات المختصة في كل من الدولتين المتعاقدين السلطات المتعاقدة الأخرى عن أية تغييرات هامة التي اجريت على قوانينها الضريبية المرعية .

الفصل الثاني التعاريف

المادة (٣) تعاريف عامة

١. لأغراض هذه الاتفاقية وما لم يتطلب السياق غير ذلك :
 - أ- ١. تعني كلمة "الأردن" اراضي المملكة الأردنية الهاشمية، والمياه الاقليمية الأردنية وقاع البحر وباطن الأرض للمياه الاقليمية الأردنية ، وتتضمن أي منطقة تمتد ما وراء حدود المياه الاقليمية الأردنية ، وقاع البحر وباطن الأرض لأي منطقة كهذه ، والتي عينت او يمكن تعيينها بموجب القوانين الأردنية وبما يتفق مع القانون الدولي كمنطقة يكون للأردن عليها حقوق سيادة لأغراض اكتشاف واستغلال المصادر الطبيعية ، سواء كانت حية او غير حية ؛
 ٢. تعني كلمة " البوسنة والمهرسك " اراضي البوسنة والمهرسك والتي بموجب قوانين البوسنة والمهرسك وبما يتفق مع القانون الدولي تمارس عليها البوسنة والمهرسك حقوق السيادة .

هكذا في الأصل

- ب- تعني كلمة " الوحدة السياسية بالنسبة للبوينة والمرسك " الكيانات التالية: الحكومة الفيدرالية للبوينة والمرسك، وريبلانكا مرسكا، ومقاطعة برسكو للبوينة والمرسك .
- ج- تشمل كلمة " الشخص " الفرد والشركة وأي هيئة من الأشخاص ؛
- د- تعني كلمة " شركة " أي مجموعة من الأشخاص أو أي وحدة تعامل لأغراض

الضريبة كهيئة ذات شخصية اعتبارية ؛

هـ- تعني عبارة " مشروع الدولة المتعاقدة " و"مشروع الدولة المتعاقدة الأخرى " على التعاقب مشروع يقوم به مقيم في الدولة المتعاقدة ومشروع يقوم به مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى ؛

و- يقصد بعبارة " النقل الدولي " أي نقل يتم بواسطة سفينة أو طائرة يشغل من قبل مشروع يتخذ مركز إدارته الفعلية في دولة متعاقدة فيما باستثناء عندما يكون هذا النقل فقط بين أماكن تقع في الدولة المتعاقدة الأخرى؛

ز- تعني عبارة " السلطة المختصة " :

١. بالنسبة للاردن ، وزير المالية أو من يفوضه ؛
٢. بالنسبة للبوينة والمرسك ، وزارة المالية والخزينة للبوينة والمرسك أو من تفوضه .

ح- تعني كلمة " مواطن " :

- ١- أي فرد يحمل جنسية الدولة المتعاقدة ؛
 - ٢- أي شخص قانوني أو شركة أشخاص أو جمعية تستمد وضعها ذاك من القانون الساري المفعول في الدولة المتعاقدة .
٢. فيما يتعلق بتطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة متعاقدة في أي وقت ، يكون لأي تعبير لم يجر تعريفه في هذه الاتفاقية ، ما لم يتطلب السياق غير ذلك، ذات المعنى الذي يعنيه في ذلك الوقت في قوانين الدولة المتعاقدة فيما يتعلق بالضرائب التي تطبق عليها هذه الاتفاقية ويسود المعنى المعطى للتعبير بموجب القوانين الضريبية الواجبة التطبيق في الدولة المتعاقدة على أي معنى معطى له بموجب قوانين أخرى سارية المفعول في تلك الدولة.

المادة (٤) المقيم

١. لأغراض هذه الاتفاقية تعني عبارة "مقيم في دولة متعاقدة" أي شخص يكون بموجب قوانين هذه الدولة خاضعاً للضريبة فيها بسبب موطنه أو إقامته أو مركز إدارته أو بسبب أي معيار آخر ذي طبيعة مشابهة ، لكن لا يشمل هذا المفهوم أي شخص خاضع للضريبة في تلك الدولة بالنظر فقط إلى دخل من مصادر في تلك الدولة .
٢. إذا كان فرد ما بموجب أحكام الفقرة (١) مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقدين فيتحدد وضعه وفقاً للآتي:
 - أ- يعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي يكون له فيها مسكن دائم ؛ وإذا كان له مسكن دائم في كلتا الدولتين فيعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي تربطه بها روابط شخصية واقتصادية أوثنى (مركز مصالح حيوية) ؛
 - ب- إذا تعذر تحديد الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز مصالحه الحيوية ، وإذا لم يكن له مسكن دائم في أي من الدولتين المتعاقدين فإنه يعتبر مقيماً في الدولة التي يكون له فيها إقامة معتادة ؛
 - ج- إذا كان يقيم عادة في كلتا الدولتين المتعاقدين أو لا يقيم في أي منهما ، فإنه يعتبر مقيماً في الدولة المتعاقدة التي يكون أحد مواطنيها؛
 - د- إذا كان مواطناً في كلا الدولتين أو لم يكن مواطناً في أي منهما، فإن السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين تحمل المسألة باتفاق متبادل .
٣. إذا اعتبر شخص من غير الأفراد ، واستناداً لأحكام الفقرة (١) ، مقيماً في كلتا الدولتين المتعاقدين ، يجب أن يعتبر مقيماً فقط في الدولة التي يقع فيها مركز إدارته الفعال .

هكذا في الأصل

المادة (٥) المنشأة الدائمة

١. لأغراض هذه الاتفاقية، تعني عبارة " المنشأة الدائمة " مكان ثابت للعمل التجاري الذي من خلاله يزاول النشاط التجاري للمشروع كليا أو جزئيا.
٢. تشمل عبارة " المنشأة الدائمة " بوجه خاص :
 - أ- مكان الإدارة ؛
 - ب- الفرع ؛
 - ج- المكتب ؛
 - د- المصنع ؛
 - هـ- المشغل ؛
 - و- المستودع أو المباني المستخدمة كمنازل للبيع ؛
 - ز- المعرض الصناعي اذا كان يستخدم ايضا لمبيع البضائع بكميات كبيرة ؛
 - ح- المنجم ، أو بئر البترول أو الغاز ، أو الحجر أو أي مكان آخر لاستخراج أو استكشاف المصادر الطبيعية ، أو الحفار أو سفينة العمل والتي تستخدم لاستكشاف المصادر الطبيعية أو
 - ط- المزرعة أو الفراس .
٣. وتشمل عبارة " المنشأة الدائمة " أيضا :
 - أ- موقع البناء أو الإنشاء أو مشروع التجميع أو التركيب أو أي نشاطات إشرافيه لها علاقة بنفس المشروع شريطة استمرار ذلك الموقع أو المشروع أو النشاطات لمدة تزيد على الستة أشهر خلال فترة أي اثني عشر شهرا ؛
 - ب- تقديم الخدمات بما فيها الخدمات الاستشارية التي يقدمها مشروع عن طريق العاملين أو أفراد آخرين متعاقدين معه اذا استمرت تلك الأنشطة (لمشروع أو لمشروع آخر مرتبط به) لمدة تزيد في مجموعها على الستة أشهر خلال فترة أي اثني عشر شهرا ؛

- ج- يعتبر مشروع الدولة المتعاقدة انه يملك منشأة دائمة ويمارس العمل التجاري أو الصناعي من خلالها في الدولة المتعاقدة الاخرى اذا كان هناك معدات اساسية مستخدمة في الدولة المتعاقدة من قبل المشروع أو بموجب عقد مع المشروع .
٤. باستثناء الاحكام السابقة من هذه المادة لا تشمل عبارة المنشأة الدائمة ما يلي :
 - أ- استعمال التسهيلات فقط لأغراض تخزين أو عرض أو تسليم السلع أو البضائع التجارية العائدة للمشروع ؛
 - ب- الاحتفاظ بمخزون السلع أو البضائع العائدة للمشروع فقط من اجل التخزين أو العرض أو التسليم ، باستثناء استقطاب الطلبات مع التخزين أو العرض ؛
 - ج- الاحتفاظ بالسلع أو البضائع التجارية العائدة للمشروع فقط لغايات معالجتها وإنتاجها من قبل مشروع آخر ؛
 - د- الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل التجاري مخصص فقط لشراء السلع أو البضائع التجارية أو للإعلان أو لتزويد أو جمع المعلومات لأغراض المشروع ، باستثناء مساهمة مكتب الاشتراك في تجميع المعلومات ؛
 - هـ- الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل التجاري مخصص فقط لتنفيذ أية أعمال لأغراض المشروع وتكون ذات طبيعة تحضيرية أو مساعدة ؛
 - و- الاحتفاظ بمكان ثابت للعمل فقط من اجل تجميع النشاطات المذكورة في البنود من (أ-هـ) من هذه الفقرة شريطة ان يكون النشاط الناتج من عملية التجميع هذه ذا صفة وطبيعة تحضيرية أو مساعدة ؛ وفي حال ان النشاطات المشار اليها اعلاه تم ممارستها ليست فقط للمشروع ، فإن المشروع يعتبر ان له منشأة دائمة في هذه الحالة.
 ٥. بغض النظر عما ورد في أحكام الفقرتين (١- ٢) من هذه المادة اذا قام شخص بالتصرف بالنيابة عن مشروع - باستثناء الوكيل المستقل الذي تسري عليه أحكام الفقرة (٧) من هذه المادة - في دولة متعاقدة فإن ذلك المشروع يعتبر ان له منشأة دائمة في الدولة المذكورة أولا فيما يتعلق بالنشاطات التي يمارسها ذلك الشخص للمشروع ، اذا كان الشخص :

أ- لديه سلطة وممارس بالعادة إبرام العقود باسم المشروع ، ما لم تكن نشاطات ذلك الشخص مقتصرة على تلك النشاطات المنصوص عليها في الفقرة (٤) إذا كانت قد جرت ممارستها من خلال مكان ثابت للعمل لا تجعل من هذا المكان الثابت منشأة دائمة بموجب أحكام تلك الفقرة ؛

ب- يحتفظ بالعادة في الدولة المتعاقدة الأولى بمحسزون للسلع والبضائع من المخزون الذي يسلمه بانتظام للمشروع أو بالنيابة عن المشروع ؛

ج- يتج أو يجري عمليات تصنيع في تلك الدولة لبضائع أو سلع تخص ذلك المشروع .

٦. يعتبر مشروع التأمين لدولة متعاقدة باستثناء ما يتعلق بإعادة التأمين ، ان له منشأة دائمة في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان يحصل أقساط التأمين في تلك الدولة المتعاقدة أو يؤمن على المخاطر الموجودة في تلك الدولة من خلال موظف أو من خلال ممثل ليس وكيلًا ذا وضع مستقل ضمن معنى الفقرة (٧) .

٧. لا يعتبر المشروع ان له (منشأة دائمة) في الدولة المتعاقدة لجرد قيامه بأعمال تجارية في تلك الدولة المتعاقدة من خلال سمسار أو وكيل عام بالعمولة أو وكيل عادي أو أي وكيل آخر له وضع مستقل عن المشروع شريطة قيام هؤلاء الأشخاص بالتصرف بالاعتیادي في مصالحهم وأعمالهم الخاصة . على أية حال ، عندما تكون نشاطات ذلك الوكيل مكرسة كلياً أو بشكل شبه كلي بالنيابة عن هذا المشروع أو المشاريع المتداخلة معه ، فإنه لا يعتبر وكيلًا ذا وضع مستقل ضمن معنى هذه الفقرة .

٨. ان حقيقة كون الشركة المقيمة في الدولة المتعاقدة تسيطر أو يسيطر عليها من قبل شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، أو التي تقوم بعمل تجاري في الدولة المتعاقدة الأخرى (سواء من خلال منشأة دائمة أو غير ذلك) لا يجعل أي من الشركتين منشأة دائمة للأخرى .

الفصل الثالث

ضريبة الدخل

المادة (٦)

الدخل من ملكية الأموال غير المنقولة

١. يمكن ان يخضع الدخل المتأني لشخص مقيم في الدولة المتعاقدة من ملكية الأموال غير المنقولة (عما فيها الزراعة والحراج) الموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى .
٢. يكون لعبارة "الأموال غير المنقولة" المعنى المعطى لها بموجب قانون الدولة المتعاقدة التي توجد فيها الملكية مدار البحث وتشمل هذه العبارة في أي حال ، الاموال الملحقة بالأموال غير المنقولة بالتبعية ، الحيوانات والمعدات المستعملة في الزراعة والتجريح التي تطبق عليها أحكام القانون العام بشأن ملكية الاراضي وحق الانتفاع بالأموال غير المنقولة والحق في دفعات متغيرة أو ثابتة مقابل تشغيل أو الحق في تشغيل الموارد المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية ، ولا تعتبر السفن والقوارب والطائرات من الأموال غير المنقولة .
٣. تطبق أحكام الفقرة (١) على الدخل المتأني من الاستعمال المباشر للأموال غير المنقولة أو تأجيرها أو استعمالها على أي نحو آخر .
٤. تطبق أحكام الفقرتين (١،٣) كذلك على الدخل الناتج من الأموال غير المنقولة المملوكة للمشروع والدخل الناتج من الأموال غير المنقولة لإنجاز خدمات شخصية مستقلة .

هكذا في الأصل

المادة (٧) الأرباح التجارية والصناعية

١. تخضع أرباح مشروع الدولة المتعاقدة للضريبة في تلك الدولة فقط ما لم يزاول المشروع نشاطا تجاريا او صناعيا في الدولة الأخرى من خلال منشأة دائمة موجودة في هذه الدولة وإذا كان المشروع يزاول نشاطا على الوجه السابق من خلال منشأة دائمة فإن أرباحه يمكن ان تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى ولكن بالقدر الذي يعزى الى :
 - أ- تلك المؤسسة الدائمة ؛
 - ب- مبيع السلع او البضائع من نفس النوع او نوع مشابه لتلك البضائع المباعة من خلال المنشأة الدائمة ؛ او
 - ج- ممارسة أي نشاطات او أعمال تجارية في تلك الدولة الأخرى كذلك التي تقوم فيها المنشأة الدائمة او مشاهة لها .

٢. مع مراعاة احكام الفقرة (٣) اذا كان مشروع إحدى الدولتين المتعاقدين يزاول عملا في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال منشأة دائمة موجودة فيها ، فإن أرباح المشروع الناتجة من نشاط المنشأة الدائمة في كل من الدولتين المتعاقدين تحدد كما لو كانت مشروعا مستقلا يمارس نفس النشاط أو نشاطا مماثلا تحت نفس الظروف او في ظروف مماثلة ويتعامل كليا بصفة مستقلة مع المشروع الذي يعتبر منشأة دائمة له.

٣. عند تحديد أرباح المنشأة الدائمة يسمح بتزويل المصاريف التي أنفقت لأغراض الأعمال التجارية للمنشأة الدائمة بما في ذلك المصاريف التنفيذية والمصاريف الإدارية العامة التي أنفقت سواء في الدولة الكائنة فيها للمنشأة الدائمة او في أي مكان آخر . على أي حال ، فلن يسمح بإجراء أي تزييلات كذلك فيما يتعلق بأية مبالغ - ان وجدت -

مدفوعة (بخلاف أية مبالغ دفعت مقابل نفقات حقيقية) من قبل المنشأة الدائمة الى المركز الرئيسي للمشروع او الى أي من مكاتبه الأخرى ، كحقوق اختراع او أجور ، او أي دفعات أخرى مشاهة في مقابل استعمال علامة تجارية او أية حقوق أخرى ، او مدفوعة على سبيل عمولة ، مقابل خدمات محددة موداة او مدفوعة مقابل الاداره او كفائدة على مال اقترض باستثناء مشاريع البنوك الى المنشأة الدائمة . كما انه لن يدخل في الاعتبار عند تحديد أرباح المنشأة الدائمة المبلغ الذي حمل من قبل المنشأة الدائمة الى المركز الرئيسي للمشروع او أي من مكاتبه الأخرى كحقوق اختراع او كأجور او كدفعات أخرى مشاهة مقابل استعمال علامات تجارية او حقوق أخرى او حملت على سبيل العمولة مقابل خدمات محددة موداة او مقابل ادارة او محملة كفائدة - باستثناء مشاريع البنوك - على مال مقرض الى المركز الرئيسي للمشروع او الى أي من مكاتبه الأخرى .

٤. اذا جرت العادة في الدولة المتعاقدة على تحديد الأرباح الخاصة بمنشأة دائمة على أساس نسبة كل جزء من أرباح المشروع الكلية على كل جزء من أجزائه المختلفة فلا يوجد في الفترة (٢) ما يمنع الدولة المتعاقدة من تحديد الأرباح الخاصة للضريبة على أساس هذا التقسيم كما جرت العادة . على أية حال فان الطريقة المتبعة في التقسيم يجب أن تتفق تيحيتها مع المبادئ الواردة في هذه المادة .
٥. لا تعتبر المنشأة المما حققت ارباح بمجرد شرائها بضائع او سلع لصالح المشروع .
٦. لأغراض الفقرات السابقة ، فإن الأرباح التي تخص المنشأة الدائمة تحدد بنفس الطريقة سنويا ما لم يكن هناك أسباب سليمة وكافية للعمل بغير ذلك .
٧. اذا كانت الأرباح تتضمن عناصر من الدخل تتناولها على انفراد مواد أخرى في هذه الاتفاقية فإن احكام تلك المواد لن تتأثر بأحكام هذه المادة .

هكذا في الأصل

المادة (٨)

النقل الدولي

- ١) تخضع الأرباح الناتجة من تشغيل السفن ، أو الطائرات في النقل الدولي للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز الإدارة الفعال للمشروع فقط .
- ٢) الأرباح الناتجة من تشغيل القوارب العاملة في النقل بالطرق المائية الداخلية تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز الإدارة الفعال للمشروع .
- ٣) إذا كان مركز الإدارة الفعال لمشروع نقل بحري أو مشروع نقل في المياه الداخلية على ظهر سفينة أو قارب ، فإن ذلك المشروع يعتبر أنه يقع في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها ميناء موطن السفينة أو القارب ، أو إذا لم يكن هناك مثل ذلك للميناء ففي الدولة المتعاقدة التي يكون مشغل السفينة أو القارب مقيماً فيها .
- ٤) إن أحكام الفقرة (١) من هذه المادة تطبق أيضاً على الأرباح المتأتية من خلال المشاركة في تجمع أو عمل مشترك أو من وكالة تشغيل عالمية .

المادة (٩)

المشاريع المتداخلة

- ١) إذا :-
 - أ - ساهم مشروع لإحدى الدولتين المتعاقدين بشكل مباشر أو غير مباشر في إدارة أو رقابة أو رأس مال مشروع الدولة المتعاقدة الأخرى ، أو
 - ب - ساهم نفس الأشخاص بشكل مباشر أو غير مباشر في إدارة أو رقابة أو رأس مال مشروع دولة متعاقدة ومشروع الدولة المتعاقدة الأخرى .
- وفي أي من الحالتين كانت الشروط المفروضة بين المشروعين فيما يتعلق بعلاقتهما التجارية أو المالية تختلف عن تلك التي تكون بين مشاريع مستقلة فإن أية أرباح يمكن أن يحققها أي المشروعين لو لم تكن هذه الشروط قائمة ولم يحققها بسبب هذه الشروط يمكن احتسابها ضمن أرباح هذا المشروع وإحضاعها للضريبة تبعاً لذلك .

٢. إذا كانت دولة متعاقدة تضمن أرباح مشروعها -وتفرض الضريبة تبعاً لذلك - أرباحاً حوسب مشروع الدولة الأخرى عليها ضريبياً فيها ، وكانت تلك الأرباح المضمنة يمكن أن تكون قد تأتت لمشروع الدولة الأولى إذا كانت الشروط التي تمت بين هذين المشروعين شروطاً تتم بين مشاريع مستقلة ، فإن الدولة المتعاقدة الأخرى ستجري التعديل الملزم على مبلغ الضريبة المفروضة فيها على تلك الأرباح ، وعند إجراء التعديل المذكور يجب مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية وعلى السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين أن تتشاور عند الضرورة .

٣. لا يجوز للدولة المتعاقدة تغيير الأرباح الخاصة بالمشروع في الأحوال المشار إليها في الفقرة (٢) بعد انتهاء مدة التقادم المنصوص عليها في قوانينها الضريبية .
٤. لا تطبق أحكام الفقرة (٢) في حالة الغش الضريبي .

المادة (١٠)

أرباح الأسهم

١. أن أرباح الأسهم المدفوعة من قبل شركة مقيمة في دولة متعاقدة إلى شخص مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن أن تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.
 ٢. وعلى أية حال ، يمكن إخضاع أرباح الأسهم تلك للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تكون الشركة دافعة أرباح الأسهم مقيمة فيها وطبقاً لقوانين تلك الدولة، ولكن إذا كان المالك المتفع من أرباح الأسهم مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الضريبة المفروضة يجب أن لا تتجاوز :
 - أ) (٥) بالمائة من المبلغ الإجمالي لأرباح الأسهم إذا كان المالك المتفع شركة (خلاف شركة التضامن) والتي تملك مباشرة ما لا يقل عن (٢٥) بالمائة من رأسمال الشركة الدافعة لأرباح الأسهم.
 - ب) (١٠) بالمائة من المبلغ الإجمالي لأرباح الأسهم في جميع الحالات الأخرى.
- وعلى السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين أن ترسخ صيغة لتطبيق ذلك الحد من خلال اتفاق مشترك ، ولن تؤثر أحكام هذه الفقرة على فرض الضريبة على الشركة بالنسبة للأرباح التي دفعت منها أرباح الأسهم .

٢. تعني كلمة "أرباح الأسهم" على الوجه الذي استعملت فيه في هذه المادة الدخل من حصص الأرباح، أسهم الانتفاع، حقوق الانتفاع أو أية حقوق أخرى غير المطالبات بديون، كذلك المشاركة في الأرباح، والدخل من حقوق المساهمة التي تخضع لذات المعاملة الضريبية كدخول من أسهم بموجب قوانين الدولة التي تعتبر الشركة الموزعة مقيمة فيها.

٤. لا تسري أحكام الفقرتين (٢١ و ٢٠) إذا كان المالك المتفع من أرباح الأسهم والمقيم في دولة متعاقدة، يقوم بأعمال تجارية في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تكون الشركة الدافعة لأرباح الأسهم مقيمة فيها وذلك من خلال منشأة دائمة موجودة فيها، أو تؤدي في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت موجود فيها، وكانت ملكية الأسهم المدفوعة بسببها التوزيعات مرتبطة بشكل فعال بهذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت، ففي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة (٧) أو المادة (١٤) حسب مقتضى الحال.

٥. في الحالة التي تجني فيها شركة مقيمة في دولة متعاقدة أرباحاً أو دخلاً من الدولة المتعاقدة الأخرى فإن هذه الدولة المتعاقدة الأخرى لا يجوز أن تفرض أي ضريبة على أرباح الأسهم المدفوعة من قبل الشركة إلا بالقدر الذي تكون فيه أرباح الأسهم مدفوعة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو كانت أرباح الأسهم المدفوعة مرتبطة بشكل فعال بهذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت الموجود في الدولة الأخرى، ولا تخضع الشركة غير الموزعة للأرباح إلى ضريبة على الأرباح غير الموزعة حتى ولو كانت أرباح الأسهم المدفوعة أو أرباح الأسهم غير الموزعة تتكون بشكل كامل أو جزئي من دخل أو أرباح ناشئة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.

المادة (١١) الفائدة

١. ان الفائدة الناشئة في دولة متعاقدة والمدفوعة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن ان تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.
٢. وعلى أية حال، فإنه يمكن إخضاع الفوائد المذكورة للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها ووفقاً لقوانينها، ولكنه إذا كان المالك المتفع للفائدة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى فلا تتجاوز الضريبة المفروضة (١٠) بالمائة من المبلغ الإجمالي للفائدة، وعلى السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين أن ترسخ صيغة لتطبيق هذا الحد وذلك باتفاق مشترك.
٣. تعني كلمة "الفائدة" عند استعمالها في هذه المادة الدخل المتأتي من المطالبة بدين من أي نوع مؤمن أو غير مؤمن برهن وسواء كان للدائن حق الاشتراك في أرباح المدين أو لم يكن له هذا الحق، وتعني تلك الكلمة بوجه خاص الدخل المتأتي من الأسهم الحكومية والدخل المتأتي من السندات والأسهم بما فيها أية أقساط أو جوائز مرتبطة بهذه الأسهم الحكومية والسندات وسائر الأسهم وأي دخل مضاف إلى الدخل المتأتي من مال أقرض. ولا تعتبر الغرامات المفروضة على التأخير في الدفع فوائد لأغراض هذه المادة.
٤. لا تطبق أحكام الفقرتين (١ و ٢) إذا كان المالك المتفع للفائدة والمقيم في دولة متعاقدة يمارس عملاً تجارياً في الدولة المتعاقدة الأخرى حيث تنشأ الفائدة من خلال مؤسسة دائمة موجودة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى، أو إذا كان المالك المتفع ينجز في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت له فيها وكانت المطالبة التي دفعت الفائدة عنها متصلة اتصالاً وثيقاً: - أ) بالمؤسسة الدائمة أو المركز الثابت (ب) أو يمارس النشاطات التجارية المشار إليها بموجب البند (ج) من الفقرة (١) من المادة (٧). ففي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادتين (٧) و (١٤) حسب مقتضى الحال.

٥. تعتبر الفوائد لما نشأت في دولة متعاقدة إذا كان دافعها هو هذه الدولة المتعاقدة ذاتها أو إحدى وحداتها السياسية أو سلطة محلية أو أحد مقيميها وعلى أية حال ، إذا كان الشخص دافع الفائدة ، وبغض النظر عما إذا كان مقيما في الدولة المتعاقدة أو غير مقيم فيها ، يملك في الدولة المتعاقدة منشأة دائمة أو مركزا ثابتا ذا صلة وثيقة بالديونية التي نشأت ودفعت الفائدة عنها وتحملت هذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت تلك الفائدة ، فإن مثل هذه الفائدة تعتبر لما نشأت في الدولة المتعاقدة التي توجد فيها المنشأة الدائمة أو المركز الثابت .

٦. بسبب وجود علاقات خاصة بين دافع الفائدة والمالك المنتفع بها أو بين كليهما وبين شخص آخر ، إذا كان مقدار هذه الفائدة بالنظر إلى الدين الذي دفعت عليه يتجاوز المبلغ الذي تم الاتفاق عليه بين الأشخاص المذكورين في حال غياب مثل تلك العلاقة الخاصة ، فإن أحكام هذه المادة تطبق فقط على المبلغ الآخر المذكور .

وفي مثل هذه الحالة فإن الجزء الفائض من الدفعات يبقى خاضعا للضريبة طبقا لقوانين كل من الدولتين المتعاقدين مع الأخذ بعين الاعتبار الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية .

٧. لا تطبق أحكام هذه المادة إذا كان الغرض الرئيسي أو أحد الأغراض الرئيسية لأي من الأشخاص المشاركين في إنشاء أو نقل المديونية والتي دفعت عنها الفائدة ، الحصول على مزايا من هذه المادة فيما يتعلق بالإنشاء أو نقل المديونية المشار إليها اعلاه .

المادة (١٢) الاتاوات

١. ان الاتاوات الناشئة في دولة متعاقدة والمدفوعة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن ان تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى .
٢. وعلى أية حال ، فإنه يمكن اعضاع الاتاوات المذكورة للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها ووفقا لقوانينها ، ولكنه إذا كان للمالك المنتفع للاتاوات مقيما في الدولة المتعاقدة الأخرى فلا تتجاوز الضريبة المفروضة (١٠) بالمائة من المبلغ الاجمالي لحقوق الاختراع .

٣. بغض النظر عن أحكام الفقرة ٣ (ب) من المادة (٥) والمادة (٧) إذا كان مشروع دولة متعاقدة يقدم خدمات متضمنة خدمات استشارية من خلال العاملين أو أفراد آخرين يستخدمهم المشروع لهذا الغرض ، لمشروع في الدولة المتعاقدة الأخرى فإن المبلغ الذي يقبضه المشروع لايجاز هذه الخدمات يعتبر أنه نشأ في الدولة المتعاقدة الأخرى ويخضع للضريبة في تلك الدولة ، ولكنه إذا كان المستلم هو المالك المنتفع لهذا المبلغ فإن الضريبة المفروضة لا تتجاوز (١٥) بالمائة من المبلغ الاجمالي .

٤. تعني كلمة " الاتاوات " حين استعمالها في هذه المادة للمبالغ المقبوضة من أي نوع مقابل استعمال ، أو الحق في استعمال حقوق التأليف أو الطبع لأي إنتاج أدبي أو فني أو علمي بما في ذلك الأفلام السينمائية والأفلام أو الأشرطة المستعملة للبث الإذاعي أو التلفزيوني وأية براءة اختراع أو علامة تجارية أو تصميم أو نموذج أو خطة ، أو تركيبة سرية أو علمية ، أو مقابل معلومات تتعلق بخبرة صناعية أو تجارية أو علمية .

٥. لا تطبق أحكام الفقرتين (١ ، ٢) من هذه المادة إذا كان المالك المنتفع للاتاوات والمقيم في دولة متعاقدة يمارس عملا تجاريا أو صناعيا في الدولة المتعاقدة الأخرى حيث نشأت الاتاوات من خلال منشأة دائمة موجودة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى أو ينجز فيها خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت له وكان الاختراع أو ملكيته الذي دفع عنه العوض متصلا اتصالا وثيقا بتلك المنشأة الناجمة أو ذلك المركز الثابت (ب) أو يمارس النشاطات التجارية المشار إليها بموجب البند (جـ) من الفقرة (١) من المادة (٧) ، ففي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادتين (٧) و (١٤) حسب مقتضى الحال .

هكذا من الأصل

٦. تعتبر الاتاوات انما نشأت في دولة متعاقدة إذا كان دافعها هو هذه الدولة المتعاقدة ذاتها، أو إحدى وحداتها السياسية، أو سلطة محلية فيها، أو أحد مقيميها. وعلى أية حال، إذا كان الشخص دافع الاتاوات ويقض النظر عما إذا كان مقيما في الدولة المتعاقدة أو غير مقيم فيها، يملك في الدولة المتعاقدة منشأة دائمة أو مركزا ثابتا ذا صلة بالالتزام بدفع الاتاوات التي نشأت، وتحملت هذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت تلك الاتاوات، فإن هذه الاتاوات تعتبر انما نشأت في الدولة المتعاقدة والتي توجد فيها المنشأة الدائمة أو المركز الثابت.

٧. بسبب وجود علاقات خاصة بين دافع الاتاوات والمالك المتفع أو بين كليهما وبين شخص آخر، إذا كان مقدار هذه الاتاوات بالنظر إلى الاستعمال أو الحق أو المعلومات الذي دفعت عليه يتجاوز المبلغ الذي تم الاتفاق عليه بين الأشخاص المذكورين في حال غياب مثل تلك العلاقات الخاصة، فإن أحكام هذه المادة تطبق فقط على المبلغ الأخير المذكور. ففي مثل هذه الحالة يبقى الجزء الفائض خاضعا للضريبة طبقا لقوانين كل من الدولتين المتعاقدين، مع الأخذ بعين الاعتبار الأحكام الأخرى لهذه الإتفاقية.

المادة (١٣) الأرباح الرأسمالية

١. الأرباح التي يجنيها شخص مقيم في دولة متعاقدة من التصرف بالأموال غير المنقولة كما عرفت في المادة (٦) والموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن احتسابها في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢. الأرباح المتأتية من التصرف بالأموال المنقولة التي تشكل جزءا من الملكية التجارية والصناعية لمنشأة دائمة والتي يملكها مشروع في دولة متعاقدة وموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو من التصرف بأموال منقولة تخص مركزا ثابتا يعود إلى شخص مقيم في دولة متعاقدة وموجودة في الدولة المتعاقدة الأخرى لغايات إنجاز خدمات شخصية مستقلة. فإن هذه

الأرباح بما فيها الأرباح المتأتية من التصرف بالمنشأة الدائمة (سواء لوحدها أو مع المشروع بأكمله) أو من التصرف بالمركز الثابت يمكن أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٣. الأرباح التي يحققها مشروع دولة متعاقدة من التصرف بالسفن أو الطائرات، المشغلة في النقل الدولي أو القوارب المشغلة في النقل الداخلي أو الأموال المنقولة التي تخص تشغيل تلك السفن أو الطائرات أو القوارب تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مركز الإدارة الفعلية للمشروع.

٤. الأرباح من التصرف في الأموال غير المنقولة في الدولة المتعاقدة الأخرى وتشمل الأرباح من المساهمات الرأسمالية (بما فيها الأسهم والودائع الأخرى)، غير تلك الأسهم المتداولة في السوق، والتي تشكل قيمتها بشكل مباشر أو غير مباشر من أموال غير منقولة تقع في الدولة المتعاقدة الأخرى، يمكن أن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى.

٥. الأرباح المتأتية من التصرف بأسهم شركة مقيمة في دولة متعاقدة، بخلاف تلك المذكورة في الفقرة (٢)، يمكن أن تخضع للضريبة في تلك الدولة شريطة أن تكون هذه الأسهم تمثل على الأقل (٢٥) بالمائة من تلك الشركة.

٦. الأرباح المتأتية من التصرف بالأموال المنقولة بخلاف تلك المشار إليها في الفقرات من ١-٦ تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يكون المتصرف مقيما فيها.

المادة (١٤) الخدمات الشخصية المستقلة

١. الدخل الذي يحققه شخص مقيم في الدولة المتعاقدة من خدمات مهنية أو نشاطات أخرى ذات طبيعة مستقلة يخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة فقط. وعلى أية حال يمكن احتساب مثل هذا الدخل للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى في الأحوال التالية:

- أ - إذا كان للفرد مركز ثابت وبصفة منتظمة تحت تصرفه في الدولة المتعاقدة الأخرى لأغراض تأدية نشاطاته، ففي هذه الحالة يجوز أن يخضع الدخل للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط بالقدر الذي يعزى فيه إلى ذلك المركز الثابت، أو
- ب - إذا كان تواجد الفرد في الدولة المتعاقدة الأخرى لمدة أو مدد تبلغ أو تتجاوز في

بمجموعها (١٨٣) يوما في فترة أي اثني عشر شهرا تبدأ أو تنتهي في السنة المالية المعنية ؛ ففي هذه الحالة ، يجوز أن يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط مقدار الدخل المتحقق من النشاط الممارس في الدولة المتعاقدة الأخرى ؛ أو

جـ - إذا كان الدخل من نشاطات الفرد في الدولة المتعاقدة الأخرى مدفوعا من قبل مقيم في تلك الدولة المتعاقدة أو تحمله منشأة دائمة أو مركز ثابت موجود فيها وتجاوز في السنة المالية ما يعادل (١٠٠٠٠) دولار أمريكي .

٢. تشمل عبارة " الخدمات المهنية " بوجه خاص النشاطات المستقلة العلمية والأدبية والفنية والتربوية والتعليمية وكذلك النشاطات المستقلة الخاصة بالأطباء والمحامين والمهندسين والمعماريين وأطباء الأسنان والمحاسبين.

المادة (١٥)

الخدمات الشخصية غير المستقلة

١. مع عدم الإخلال بأحكام المواد (١٦ ، ١٨ ، ١٩) تخضع الرواتب والاحور وغيرها من المخصصات المماثلة التي يجنيها مقيم في دولة متعاقدة من الاستخدام للضريبة في هذه الدولة فقط ما لم يمارس الاستخدام في الدولة المتعاقدة الأخرى ، فإذا مورس هذا الاستخدام في الدولة المتعاقدة الأخرى فإن هذه المبالغ المتأتية يمكن أن تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

٢. بغض النظر عن أحكام الفقرة (١) ، فإن المخصصات التي يجنيها شخص مقيم في دولة متعاقدة من استخدام مورس في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأولى المذكورة إذا :

أ - كان مستلم المخصصات موجودا في الدولة الأخرى لمدة أو لمدد لا تتجاوز مجموعها (١٨٣) يوما في أي اثني عشر شهرا تبدأ أو تنتهي في السنة المالية المعنية ؛ و

ب- كانت المخصصات قد دفعت من قبل أو بالنيابة عن مستخدم غير مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى ؛ و

جـ- كانت المخصصات لا تحملها منشأة دائمة أو مركز ثابت يملكها مستخدم في الدولة المتعاقدة الأخرى .

٣. بغض النظر عن الأحكام السابقة لهذه المادة ، فإن المخصصات المتأتية من الاستخدام الذي

يمارس على ظهر سفينة أو طائرة مشغلة في النقل الدولي ، أو على ظهر قارب مشغل للنقل في المياه الداخلية ، تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز الإدارة الفعال للمشروع .

المادة (١٦)

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ومكافآت الموظفين من مستوى الإدارة العليا

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وغيرها من الدفعات المماثلة التي يجنيها شخص مقيم في دولة متعاقدة بصفته عضوا بمجلس إدارة أو بصفته موظف من مستوى الإدارة العليا في شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن إخضاعها للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

المادة (١٧)

الفنانون والرياضيون

١. بغض النظر عن أحكام المادتين (١٤ ، ١٥) فإن الدخل الذي يجنيه مقيم في دولة متعاقدة من أعمال الترفيه والتسلية ، مثل المسرح والسينما والإذاعة و التلفزيون و الموسيقى ، أو الرياضة من نشاطاته الشخصية تلك الممارسة على هذا الوجه في الدولة المتعاقدة الأخرى ؛ يمكن أن يخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

٢. إذا كان الدخل المتأتي من النشاطات الشخصية تلك لا يعود إلى الفنان أو الرياضي نفسه وإنما يعود إلى شخص آخر ، وبغض النظر عن أحكام المواد (٧ ، ١٤ ، ١٥) فإن ذلك الدخل يمكن أن يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي نفذ فيها هذا النشاط .

المادة (١٨) الرواتب التقاعدية والمساندات

١. مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة (٢) من المادة (١٩) ، فإن أي راتب تقاعدي أو أي مخصصات مماثلة مدفوعة إلى فرد مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين كعمو من خدمة سابقة يجب إخضاعها للضريبة في تلك الدولة .

٢. لغايات هذه المادة :

- أ- تعني عبارة "تقاعد أو أي مخصصات مماثلة " أي دفعات دورية بعد التقاعد مقابل خدمة سابقة أو كتعويض عن إصابة عمل نتيجة للخدمة السابقة .
- ب- تعني عبارة " مساهمة " أي مبلغ معلوم قابل للدفع بشكل دوري في أوقات محددة خلال الحياة أو خلال فترة زمنية محددة أو معينة بموجب التزام يجعل الدفعات في مقابل تعويض تام وملائم نقدا أو ما يقوم بالنقد .

المادة (١٩) الخدمة الحكومية

١. أ- الرواتب والأجور والمخصصات المشابهة الأخرى ، عدا عن راتب التقاعد ، المدفوعة من قبل دولة متعاقدة أو إحدى وحداتها السياسية أو من قبل سلطاتها المحلية إلى فرد لقاء خدمات موداه لهذه الدولة أو إحدى وحداتها أو سلطاتها المحلية تخضع للضريبة في هذه الدولة فقط .
- ب- وعلى أية حال ، فإن الرواتب والأجور والمخصصات المشابهة الأخرى تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط إذا كانت الخدمات موداه في الدولة الأخرى وكان المستفيد مقيما في الدولة الأخرى الذي هو :-
١. أحد مواطنيها ؛ أو
٢. لم يصبح مقيما في الدولة الأخرى فقط لأغراض تأدية تلك الخدمات .

٢. أ- أن أي راتب تقاعدي مدفوع من قبل أو من أموال دولة متعاقدة ، أو إحدى وحداتها السياسية أو سلطاتها المحلية إلى فرد لقاء خدمات أداها لتلك الدولة أو إحدى وحداتها أو سلطاتها المحلية تخضع للضريبة في هذه الدولة فقط .
- ب- وعلى أية حال ، فإن الراتب التقاعدي المذكور انفا يخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان ذلك الفرد مقيما في تلك الدولة وأحد مواطنيها .

٣. يجب أن تطبق أحكام المواد (١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨) على المخصصات والرواتب التقاعدية المدفوعة لقاء خدمات موداة بشكل متصل بعمل تجاري أو صناعي تقوم به دولة متعاقدة أو أحد وحداتها السياسية أو سلطة محلية فيها .

المادة (٢٠) المعلمون والباحثون

- ١- أي فرد يزور دولة متعاقدة لغايات التعليم أو لتنفيذ بحث في جامعة أو كلية أو معهد تعليمي معترف به في تلك الدولة ، والذي كان قبل زيارته مقيما في الدولة المتعاقدة الأخرى ، يجب أن يعفى من الضريبة في الدولة المتعاقدة المذكورة أولا على المخصصات التي يتلقاها مقابل التعليم أو البحث لمدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ زيارته الأولى لهذا الغرض ، شريطة أن تتأني له هذه المخصصات من خارج تلك الدولة .
- ٢- لا تطبق الفقرة (١) من هذه المادة على الدخل المتحقق من بحث إذا كان هذا البحث ليس للمصلحة العامة وإنما للمنفعة خاصة لشخص أو أشخاص معينين .

هكذا من الأصل

المادة (٢١) الطلاب والمتدربون

١. لا تخضع للضريبة الدفعات التي يتلقاها طالب أو تلميذ متجرب في دولة متعاقدة كان للتو قبل اقامته في هذه الدولة مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى والذي هو موجود في الدولة الأولى المذكورة فقط لغايات التعلم أو التدريب وكانت الدفعات التي يتلقاها لتلك الغايات فقط شريطة أن تكون ناشئة عن مصادر خارج تلك الدولة .
٢. فيما يتعلق بالمنح والبعثات الدراسية والمخصصات من الاستخدام غير المشمولة بالفقرة (١)، فإن الطالب أو المتدرب المذكور في الفقرة (١) ، بالإضافة لذلك ، يتمتع خلال فترة تعليمه أو تدريبه بنفس الإعفاء والبدلات أو التزييلات فيما يتعلق بالضرائب الممنوحة للمقيمين في الدولة المتعاقدة التي يزورها . شريطة أن لا يعطى أي إعفاء على المخصصات المتحققة من الاستخدام لفترة تمتد بعد الفترة المحددة للدراسة المعتادة وفق البرنامج الرسمي للدراسة .

المادة (٢٢) الدخول الأخرى

١. إن عناصر الدخل لمقيم في دولة متعاقدة ، حيث تنشأ ، وغير المنصوص عليها في المواد السابقة من هذه الاتفاقية تخضع للضريبة في تلك الدولة فقط .
٢. لا تطبق أحكام الفقرة (١) من هذه المادة على الدخل — بخلاف الدخل المتأني من الأموال غير المنقولة كما عرفت في الفقرة (٢) من المادة (٦) من هذه الاتفاقية إذا كان مستلم هذا الدخل مقيماً في دولة متعاقدة ويقوم بعمل تجاري أو صناعي من خلال منشأة دائمة أو يؤدي خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت في الدولة المتعاقدة الأخرى وكان الحق أو الملكية التي دفع الدخل عنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بهذه المنشأة الدائمة أو المركز الثابت . وفي مثل هذه الحالة تطبق أحكام المادة (٧) أو المادة (١٤) من هذه الاتفاقية حسب مقتضى الحال .

٣- على الرغم مما ورد في الفقرتين (١، ٢) فإن عناصر الدخل لمقيم في دولة متعاقدة وغير المنصوص عليها في المواد السابقة من هذه الاتفاقية والناشئة من مصادر دخل في الدولة المتعاقدة الأخرى يمكن أن تخضع أيضاً للضريبة في تلك الدولة الأخرى .

الفصل الرابع طرق استبعاد الأزواج الضريبي المادة (٢٣)

١. في حالة مقيم في الأردن ، يتم استبعاد الأزواج الضريبي النحو الآتي :-
إذا تأني لمقيم في الأردن دخلاً يمكن أن يخضع طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية للضريبة في البوسنة والمهرسك فإن الأردن ستسمح بتزويل مبلغ من ضريبة دخل ذلك المقيم مساوٍ لضريبة الدخل المدفوعة في دولة البوسنة والمهرسك .
وعلى أية حال فإن مثل هذا التزويل لا يجوز أن يتجاوز ذلك الجزء من ضريبة الدخل ، المحسوبة قبل إعطاء التزويل ، والذي يعزى إلى الدخل الذي يمكن أن يخضع للضريبة في دولة البوسنة والمهرسك .
٢. في حالة مقيم في البوسنة والمهرسك ، يتم استبعاد الأزواج الضريبي النحو الآتي:
إذا تأني لمقيم في البوسنة والمهرسك دخلاً يمكن أن يخضع طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية للضريبة في الأردن ، فإن البوسنة والمهرسك ستسمح بتزويل مبلغ من ضريبة دخل ذلك المقيم مساوٍ لضريبة الدخل المدفوعة في الأردن .
وعلى أي حال فإن مثل هذا التزويل لا يجوز أن يتجاوز ذلك الجزء من ضريبة الدخل ، المحسوبة قبل إعطاء التزويل ، والذي يعزى إلى الدخل الذي يمكن أن يخضع للضريبة في الأردن .

هكذا من الأصل

٣. عندما يكون الدخل الذي يتأى لمقيم في دولة متعاقدة من الدولة المتعاقدة الأخرى معنى من الضريبة في تلك الدولة ، وفقاً لأي حكم من أحكام هذه الاتفاقية ، جاز لتلك الدولة أن تأخذ بعين الاعتبار الدخل المعفى عند احتساب مقدار الضريبة على ما تبقى من دخل ذلك المقيم.

٤. إذا كانت الضرائب المشمولة بأحكام هذه الاتفاقية قد تم إعفاؤها أو تم تخفيضها وفقاً لأحكام قوانين الدولة المتعاقدة المتعلقة بتشجيع الاستثمار، فإن مثل هذه الضرائب والتي كانت قابلة للدفع ولكن تم إعفاؤها أو تخفيضها، يجب أن تحتسب مدفوعة لغايات تطبيق أحكام الفقرة (١) أعلاه.

الفصل الخامس أحكام خاصة

المادة (٢٤) عدم التمييز

١. لا يجوز إخضاع مواطني أي من الدولتين المتعاقدين في الدولة المتعاقدة الأخرى لأي ضرائب أو أي مطلب يتعلق بما مغاير أو أثقل عبثاً من الضرائب أو المتطلبات المتصلة بما التي يخضع لها أو يجوز في نفس الظروف أن يخضع لها مواطنو تلك الدولة الأخرى، وخصوصاً فيما يتعلق بالإقامة . يطبق هذا الحكم أيضاً وبغض النظر عن أحكام المادة ١ على الأشخاص من الذين هم ليسوا مقيمين في إحدى أو كلتا الدولتين المتعاقدين.

٢. لا تخضع المنشأة الدائمة التي يمتلكها مشروع تابع لأحدى الدولتين المتعاقدين في الدولة المتعاقدة الأخرى لضرائب تفرض عليها في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى أكثر عبثاً من الضرائب التي تفرض على المشروعات التابعة لتلك الدولة الأخرى والتي تزاوّل نفس النشاط. ولا يجوز تفسير هذا النص على أنه يلزم إحدى الدولتين المتعاقدين بأن تمنح المقيمين في الدولة المتعاقدة الأخرى أية تخفيضات أو إعفاءات أو خصومات شخصية فيما يتعلق بالضرائب مما تمنحه لمقيميها بسبب الحالة المدنية أو الالتزامات العائلية.

٣. لا يجوز إخضاع مشروعات إحدى الدولتين المتعاقدين والتي يملك رأس مالها كلياً أو جزئياً أو يسيطر عليه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة شخص أو أشخاص مقيمون في الدولة المتعاقدة الأخرى، لأي ضرائب أو متطلبات متعلقة بهذه الضرائب في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً عتلة أو أثقل عبثاً من الضرائب أو المتطلبات المتعلقة بما التي تخضع أو يمكن أن تخضع لها المشروعات المماثلة في تلك الدولة المذكورة أولاً.

٤. باستثناء ما ورد في أحكام الفقرة (١) من المادة (٩) والفقرة (٧) من المادة (١١) أو الفقرة (٦) من المادة (١٢) إذا دفع مشروع دولة متعاقدة فوائد أو حقوق اختراع أو أية مدفوعات أخرى إلى مقيم في الدولة الأخرى فإنه لغايات تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة لهذا المشروع يجري تنزيل تلك الفوائد والحقوق والدفعات تماماً وكأنها مدفوعة إلى أحد مقيمي الدولة المتعاقدة الأولى .

٥. تعني كلمة " ضريبة " في هذه المادة الضرائب موضوع هذه الاتفاقية .

المادة (٢٥) اجراءات الإتفاق المتبادل

١. اذا رأى مقيم في إحدى الدولتين المتعاقبتين ان الاجراءات في إحدى الدولتين المتعاقبتين او كليهما تؤدي أو سوف تؤدي إلى خضوعه للضرائب بما يخالف أحكام هذه الإتفاقية جاز له ، بصرف النظر عن وسائل التسوية التي نصت عليها القوانين الوطنية الخاصة بالدولتين ، أن يعرض موضوعه على السلطة المختصة في الدولة التي يقيم فيها او السلطات المختصة في الدولة التي يحمل جنسيتها اذا كانت قضيته تندرج تحت الفقرة (١) من المادة (٢٤) وعلى أية حال يجب عرض مثل تلك القضية خلال ثلاث سنوات من تاريخ أول إشعار يتعلق بالإجراء المخالف لأحكام هذه الإتفاقية.

٢. اذا تبين للسلطات المختصة ان الاعتراض له ما يبرره ولم تستطع بنفسها أن تصل إلى حل مناسب فإنها تحاول أن تسوي الموضوع بالاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى بقصد تجنب الضرائب التي تخالف أحكام هذه الإتفاقية. يجب تنفيذ أي اتفاق يتم التوصل إليه بغض النظر عن أي حدود زمنية في القانون المحلي للدولتين المتعاقبتين

٣. تسعى السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين عن طريق الاتفاق المتبادل لتسوية أية صعوبات أو شكوك ناجمة عن تفسير أو تطبيق الإتفاقية ، وللدولتين المتعاقبتين ان تشاورا معاً لإزالة أي ازدواج ضريبي في الحالات غير المنصوص عليها في الإتفاقية. ٤. للسلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين إجراء اتصالات مباشرة فيما بينها بغرض الوصول إلى اتفاقية بالمعنى الوارد في مواد هذه الإتفاقية . وللسلطات المختصة من خلال التشاور ان تنفق على إجراءات ثنائية مناسبة وظروف وأساليب وتقنيات لتطبيق الإجراء المتبادل المنصوص عليه في هذه المادة .

المادة (٢٦) تبادل المعلومات

١. تبادل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين المعلومات التي تلزم لتنفيذ احكام هذه الإتفاقية والقوانين المحلية للدولتين المتعاقبتين فيما يتعلق بالضرائب المنصوص عليها في هذه الإتفاقية وإلى المدى الذي يكون فرض الضرائب بمقتضاها متفقاً واحكام هذه الإتفاقية، وعلى وجه الخصوص لمنع التهرب من هذه الضرائب . وان تبادل المعلومات غير مقيد بحكم المادتين (١، ٢) . وأية معلومات تلقاها الدولة المتعاقدة يجب أن تعامل على أنها سرية بذات الطريقة التي تعامل بها المعلومات بموجب القوانين الوطنية لتلك الدولة . وعلى أية حال ، اذا كانت المعلومات تعتبر اصلاً سراً في الدولة المرسله لها فلا تفسى الا لاشخاص او لسلطات (بما فيها المحاكم والاحزمة الادارية) المعنية بالتقديرات والتحصيلات وإجراءات التنفيذ والملاحقة الجزائية والاستئناف فيما يتعلق بالضرائب المشمولة بهذه الإتفاقية . ويتوجب على هؤلاء الأشخاص أو السلطات استخدام تلك المعلومات لهذه الأغراض فقط . على انه يجوز لهؤلاء إنشاء هذه المعلومات أمام المحاكم الرسمية او في الأحكام القضائية.

٢. لا يجوز بأي حال تفسير احكام الفقرة (١) بما يؤدي إلى إلزام إحدى الدولتين المتعاقبتين بما يلي :
أ - تنفيذ إجراءات إدارية تتعارض مع القوانين أو النظام الإداري المعمول بها فيها أو في الدولة المتعاقدة الأخرى .

ب- تقدم معلومات لا يمكن الحصول عليها طبقاً للقوانين أو النظم الإدارية المعتادة فيها أو في الدولة المتعاقدة الأخرى.

ج- تقدم معلومات من شأنها إفشاء أسرار متعلقة بالتجارة أو الصناعة أو النشاط التجاري أو المهني أو العمليات التجارية أو معلومات يعتبر الإفشاء بها مخالفاً للنظام العام.

المادة (٢٧) الموظفون الدبلوماسيون والقنصليون

لا تمس أحكام هذه الاتفاقية الامتيازات المالية للموظفين الدبلوماسيين أو القنصلين بموجب القواعد العامة للقانون الدولي أو بموجب أحكام الاتفاقيات الخاصة.

المادة (٢٨) منع التهرب الضريبي

لا تمتنع أحكام هذه الاتفاقية، وبأي حال من الأحوال، أي من الدولتين المتعاقبتين من تطبيق أحكام قوانينها المحلية الهادفة إلى منع التهرب الضريبي وبشكل خاص فيما يتعلق بالرسلة السهمية الخفية أو نقل العبء الضريبي وغيرها .

الفصل السادس الاحكام النهائية المادة (٢٩) نفاذ الإتفاقية

١- تدخل هذه الإتفاقية حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ الأشعار الخطي الأخير بعد أن تكون الدولتان المتعاقدتان قد احطرتا بعضهما البعض بأن المتطلبات الدستورية الرسمية المطلوبة في كل منهما للتصديق عليها قد تمت .

٢- تدخل هذه الإتفاقية حيز التنفيذ :

أ- بالنسبة للضرائب المقتطعة من المنبع على الدخل الذي يتأتى في أو بعد اليوم الأول من كانون الثاني من السنة المالية التي تلي السنة التي أصبحت فيها هذه الإتفاقية نافذة .

ب- بالنسبة للضرائب الأخرى على الدخل الخاضع للضريبة لأي سنوات تقدير تبدأ في أو بعد اليوم الأول من كانون الثاني من السنة المالية التي تلي السنة التي أصبحت فيها هذه الإتفاقية نافذة .

المادة (٣٠) انهاء الإتفاقية

تبقى هذه الإتفاقية سارية المفعول حتى انقائها من قبل دولة متعاقدة . ولكل من الدولتين المتعاقبتين انهاء هذه الإتفاقية من خلال القنوات الدبلوماسية ، بإعطاء اشعار مكتوب لإنائها في أو قبل اليوم الثلاثين من حزيران من أي سنة ميلادية بعد السنة التي تلي الخمس سنوات من التاريخ الذي أصبحت فيه الاتفاقية نافذة وفي هذه الحالة يتوقف مفعول هذه الإتفاقية:

أ- بالنسبة للضرائب المقتطعة من المنبع على الدخل الذي يتأتى في أو بعد اليوم الأول من كانون الثاني من السنة المالية التي تلي السنة التي اعطي فيها اشعار الانهاء ؛
ب - بالنسبة للضرائب الأخرى على الدخل الخاضع للضريبة لسنة التقدير التي تبدأ في أو بعد اليوم الأول من كانون الثاني من السنة التي تلي السنة التي اعطي فيها اشعار الانهاء .

بمضور الموقعين ادناه ، جرى التوقيع اصولا على هذه الاتفاقية من قبل الاشخاص المفوضين .

حررت من نسختين في عمان هذا اليوم ٢٥ حزيران من عام ٢٠٠٧ باللفات العربية، البوسنية/الكرواتية/ الصربية والانجليزية. كل من النصوص معتمد بذات الدرجة . وفي حال الاختلاف في تفسير هذه الاتفاقية ؛ يعتمد النص الانجليزي .

عن مجلس
وزراء البوسنة والهرسك

عن حكومة
المملكة الأردنية الهاشمية

البروتوكول المعدل لاتفاقية تريبس

(TRIPS) في منظمة التجارة العالمية

- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٨/١ الموافقة على البروتوكول المعدل لاتفاقية تريبس (TRIPS) في منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالمادة (٣١) الخاصة بموضوع الترخيص الإجباري (Compulsory Licensing) للمواد الدوائية في الحالات الطارئة بصيغته التالية وإيداعها لدى سكرتارية منظمة التجارة العالمية:-
* * * * *

تعديل لاتفاقية التجارة في موضوعات حقوق الملكية الفكرية
TRIPS
قرار بتاريخ ٦ كانون أول ٢٠٠٥

إن المجلس العام إذ:

يراعي الفقرة ١ من المادة العاشرة من اتفاقية مراكش المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية (ويشار إليها لاحقاً بـ "اتفاقية منظمة التجارة العالمية")،

ويعلم وظائف المؤتمر الوزاري في الفترة الفاصلة ما بين الاجتماعات طبقاً للفقرة ٢ من المادة الرابعة من اتفاقية منظمة التجارة العالمية،

ويلاحظ إعلان اتفاقية TRIPS والصحة العامة (WT/MIN9(01)/DEC/2) وتحديداً لتعليمات المؤتمر الوزاري للمجلس الواردة في الفقرة ٦ من الإعلان لإيجاد حل سريع لمشكلة المصوبات التي تعترض الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية بشأن عدم كفاية أو عدم وجود إمكانيات تصنيع في قطاع الأدوية التي قد تسبب في الاستفادة الفاعلة للرخصة الإلزامية بحسب اتفاقية TRIPS،

وبذلك، حيث يسعى الأعضاء المستوردون والمؤهلون للحصول على التوريدات بموجب النظام المحدد في التعديل المقترح لاتفاقية TRIPS أهمية وجود استجابة سريعة لتلك الاحتياجات تكون متوافقة مع أحكام التعديل المقترح لاتفاقية TRIPS ،

صكاً من الأصل

ويستذكر الفقرة ١١ من قرار المجلس العام بتاريخ ٣٠ آب ٢٠٠٣ حول تنفيذ الفقرة ٦ من إعلان الدوحة حول اتفاقية TRIPS والصحة العامة،

وقام بدراسة مقترح تعديل اتفاقية TRIPS المقدم من قبل المجلس لشؤون حقوق الملكية الفكرية (IP/C/41)، ويلاحظ الإجماع لتقديم هذا التعديل المقترح إلى الأعضاء لقبوله، فإنه يقرر ما يلي:

- (١) البروتوكول المعدل لاتفاقية TRIPS والمرفق مع هذا القرار يتم تبنيه هنا وتقديمه إلى الأعضاء لقبوله.
- (٢) يكون البروتوكول مفتوحاً للقبول من قبل الأعضاء حتى تاريخ ١ كانون أول / ديسمبر ٢٠٠٧ أو أي تاريخ لاحق آخر حسبما يتم إقراره من قبل المؤتمر الوزاري.
- (٣) يكون البروتوكول نافذاً بموجب أحكام الفقرة ٣ من المادة ١٠ من اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

المرفق

البروتوكول المعدل لاتفاقية TRIPS

إن أعضاء منظمة التجارة العالمية إذ:

تراعى قرار المجلس العام الوارد في الوثيقة WT/L/641 والذي تم تبنيه بموجب الفقرة ١ من المادة ١٠ من اتفاقية مراكش المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية (يشار إليها لاحقاً بـ "اتفاقية منظمة التجارة العالمية")، فإنه توافق هنا على ما يلي:

- (١) اتفاقية التجارة في موضوعات حقوق الملكية الفكرية (يشار إليها بـ اتفاقية TRIPS) ستكون، عند دخول البروتوكول حيز التنفيذ بموجب الفقرة ٤، لا عدلت حسبما هو وارد في ملحق هذا البروتوكول، وذلك بإدخال المادة ٣١ مكررة بعد المادة ٣١ وإدخال ملحق لاتفاقية TRIPS بعد المادة ٧٣.
- (٢) لا يتم إدخال تحفظات على أية أحكام لهذا البروتوكول دون موافقة الأعضاء الآخرين.
- (٣) يكون البروتوكول مفتوحاً للقبول من قبل الأعضاء حتى تاريخ ١ كانون أول / ديسمبر ٢٠٠٧ أو أي تاريخ لاحق آخر حسبما يتم إقراره من قبل المؤتمر الوزاري.
- (٤) يكون البروتوكول نافذاً بموجب أحكام الفقرة ٣ من المادة ١٠ من اتفاقية منظمة التجارة العالمية.
- (٥) يتم إيداع هذا البروتوكول لدى المدير العام لمنظمة التجارة العالمية الذي سيقوم فوراً بدوره بتزويد كل عضو بنسخة مصدقة عنه وإشعار عن كل قبول تم طبقاً لنص الفقرة ٣.
- (٦) يتم تسجيل هذا البروتوكول بموجب أحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

حرر في جنيف في هذا اليوم السادس من كانون أول / ديسمبر لعام ألفين وخمسة على نسخة واحدة باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية وكل نص منها يكون مصدقاً.

ملحق البروتوكول المعدل لاتفاقية TRIPS

المادة ٣١ مكررة

(١) لا تطبق التزامات العضو المصدر بموجب المادة ٣١/و فيما يتصل بمنحه ترخيص إلزامي للمدى اللازم لأغراض إنتاج منتج /منتجات دوائية وتصديرها إلى عضو / أعضاء مستوردة مؤهلة بموجب الشروط المحددة في الفقرة ٢ من ملحق هذه الاتفاقية.

(٢) وحيثما يتم منح ترخيص إلزامي من قبل عضو مصدر بموجب النظام المحدد في هذه المادة وملحق هذه الاتفاقية، يتم دفع تعويض مناسب بموجب المادة ٣١/ح في ذلك العضو أخذين بالاعتبار القيمة الاقتصادية للاستخدام التي جرى تحويلها في العضو المصدر. وحيثما يتم منح ترخيص إلزامي للمنتجات ذاتها في عضو مستورد مؤهل، فإن التزامات ذلك العضو بموجب المادة ٣١/ح لا تطبق فيما يتعلق بتلك المنتجات التي تم دفع تعويض لها في العضو المصدر طبقاً للجملة الأولى من هذه الفقرة.

(٣) فيما يتعلق بتعزيز الانتصديات الصغيرة لأغراض زيادة القدرة الشرائية وتسهيل عملية الإنتاج المحلي من المنتجات الدوائية وحيثما تكون الدولة العضو في منظمة التجارة العالمية دولة نامية أو أقل نمواً وهي طرف في اتفاقية تجارة إقليمية بالمعنى الوارد بالمادة ٢٤ من اتفاقية GATT لعام ١٩٩٤ والقرار المؤرخ في ٢٨ تشرين ثاني ١٩٧٩ المعاملة بالمثل التفضيلية والأكثر تفضيلاً والمشاركة الكاملة للدول النامية (L/4903)، على الأقل نصف عدد الأعضاء الحاليين الذين تتألف منهم الدول والمذكورة حالياً على قائمة الأمم المتحدة للدول الأقل نمواً، لا ينطبق التزام ذلك العضو بموجب المادة ٣١/و إلى المدى الضروري الذي يساعد المنتج الدوائي المنتج أو المستورد بموجب ترخيص إلزامي في ذلك العضو ليتم تصديره إلى أسواق تلك الدول النامية أو الأقل نمواً الأخرى الأطراف في اتفاقية تجارة إقليمية وتشارك في المشكلة الصحية مثار البحث. ومن المفهوم أن هذا لن يتعرض إلى طبيعة التغطية الإقليمية لحقوق براءة الاختراع مثار البحث.

(٤) أن يقوم الأعضاء بالطمح بالتدابير المتخذة والمتوافقة مع أحكام هذه المادة وملحق هذه الاتفاقية بموجب الفقرتين الفرعيتين ١/ب و ١/ج من المادة ٢٣ من اتفاقية GATT لعام ١٩٩٤.

(٥) لا تظل هذه المادة وملحق هذه الاتفاقية بحقوق الأعضاء والتزاماتهم ومرونتهم التي يتمتعون بها بموجب أحكام هذه الاتفاقية غير الفقرتين (و) و (ح) من المادة ٣١ بما في ذلك تلك التي تم تأكيدها في إعلان اتفاقية TRIPS والصحة العامة (WT/MIN(01)/DEC/2) وتفسيراتهما، كما أنها دون الإعلان بالمدى الذي تغطي المنتجات الدوائية المنتجة بموجب ترخيص إلزامي ويمكن تصديرها بموجب أحكام المادة ٣١/و.

ملحق اتفاقية TRIPS

(١) لأغراض المادة ٣١/مكرر وهذا الملحق:

(أ) "المنتج الدوائي" يعني أي منتج صادر بموجب براءة، أو منتج تم تصنيعه من خلال عملية مسجلة ببراءة في القطاع الدوائي له صلة بمشكلات الصحة العامة حسبما محدد في الفقرة ١ من إعلان اتفاقية TRIPS والصحة العامة (WT/MIN(01)/DEC/2). من المفهوم أن المكونات النشطة الضرورية لتصنيعه وأطقم التشخيص لاستخدامه سوف تتضمن:

(ب) "المصدر المستورد المؤهل" هو أي عضو من الدول الأقل نمواً وأي عضو آخر قدم إبلاغاً^٢ إلى مجلس TRIPS حول رغبته استخدام النظام المحدد في المادة ٣١/مكرر وهذا الملحق ("النظام") كـمستورد، من المفهوم أنه يجوز للمصدر أن يقوم بالإبلاغ في أي وقت أنه سيقوم باستخدام النظام سواء كلياً أم جزئياً، على سبيل المثال في حال الطوارئ الوطنية أو في ظروف أخرى عاجلة للغاية أو في حالات الاستخدام العلم غير التجاري. ومن الملاحظ أن عدداً من الأعضاء لن يلجأ لاستخدام النظام كأعضاء مستوردين^٣ وأن أعضاء آخرين أوضحوا أنهم، في حال استخدامهم النظام، لن يكون ذلك في غير أحوال الطوارئ الوطنية أو الظروف الأخرى العاجلة للغاية.

(ج) "المصدر" يعني العضو مستخدم النظام لإنتاج منتجات دوائية ومن أجل تصديرها إلى عضو مستورد مؤهل.

(٢) المصطلحات المشار إليها في الفقرة ١ من المادة ٣١/مكررة هي أن:

(أ) قام العضو / الأعضاء المستوردون المؤهلون^٤ بتقديم إبلاغ إلى مجلس TRIPS يتم فيه:

١- تحديد أسماء والكميات المتوقعة من المنتج / المنتجات المطلوبة،^٥

٢- تأكيد أن العضو المستورد المؤهل مدار البحث، غير عضو دولة أقل نمواً، قام بتحديد أنه لا يمتلك مطلقاً أو أن ما لديه من قدرات تصنيع في القطاع الدوائي المعني غير كافية بإحدى الطرق المحددة في مرقاق هذا الملحق،

^١ هذه الفقرة الفرعية لا تغطي الفقرة الفرعية (ب).
^٢ من المفهوم أن هذا الإبلاغ لا يستلزم موافقة من قبل هيئة منظمة التجارة العالمية من أجل استخدام النظام.
^٣ لا تشمل هذه القائمة المجموعة الأوروبية، مع، لأغراض المادة ٣١/مكرر وهذا الملحق، دولها الأعضاء، أيسلندا، اليابان، نيوزيلندا، للترويج، سويسرا، وإيرلندا، وشركة الأدوية.
^٤ إبلاغات مشتركة تقدم معلومات مطلوبة بموجب هذه الفقرة الفرعية يمكن أن تتم من قبل منظمات إقليمية مشتر إليها في الفقرة ٣ من المادة ٣١/مكررة.
^٥ هذه الفقرة الفرعية لا تغطي موافقة دول طرفية بموجب موافقة هؤلاء الأطراف.
^٦ يتم سكرتارية منظمة التجارة العالمية بشرح وتفسير الإبلاغ علانية من خلال صفحة على الموقع الإلكتروني للمنظمة مخصصة للنظام.

٣- تأكيد، وحيثما كان المنتج الدوائي مشمولاً ببراءة في منطقته، أن العضو منح أو ينوي منح ترخيص إلزامي بموجب المادة ٣١ و ٣١/مكرر من هذه الاتفاقية وأحكام هذا الملحق.^٦

(ب) يشتمل الترخيص الإلزامي الصادر من قبل عضو مصدر بموجب النظام على الشروط التالية:

(١) فقط المبلغ اللازم لتلبية احتياجات العضو / الأعضاء المستوردين المؤهلين يمكن تصنيعها بموجب الرخصة وأن كامل هذا الإنتاج سيتم تصديره إلى العضو / الأعضاء الذين قاموا بالإبلاغ عن احتياجاتهم إلى مجلس TRIPS

(٢) المنتجات التي أنتجت بموجب الرخصة سيتم تحديدها بوضوح بموجب النظام من خلال علامة أو إشارة محددة. يقوم الموردون بتمييز تلك المنتجات من خلال غلاف مميز وألوان / شكل خاص للمنتجات ذاتها، شريطة أن يكون مثل ذلك التمييز مجدياً وليس له أي تأثير جوهري على السعر،

(٣) قبل البدء بعملية الشحن، يقوم المرخص له بنشر المعلومات التالية على الموقع الإلكتروني:^٧

- الكميات الموردة إلى كل مقصد كما هو موضح في الفقرة الفرعية (١) أعلاه،

- العلامات المميزة للمنتج / للمنتجات المشار إليها في الفقرة الفرعية (٢) أعلاه.

(ج) يقوم العضو المصدر بإبلاغ^٨ مجلس TRIPS حول منح الترخيص، بما في ذلك الشروط المرفقة به.^٩ تشتمل المعلومات المقدمة على اسم وعنوان الجهة المرخص لها، والمنتج / المنتجات التي من أجلها تم منح الترخيص، والكمية / الكميات التي تم منح الترخيص من أجلها، والدولة / الدول التي سيتم تزويد المنتج / المنتجات إليها وفترة صلاحية الترخيص. كما يوضح الإبلاغ عنوان الموقع الإلكتروني المشار إليه في الفقرة الفرعية (ب/٣) أعلاه.

(٣) ومن أجل التأكد أن المنتجات المستوردة بموجب النظام تستخدم لأغراض الصحة العامة وهو سبب استيرادها، تتكلم الأعضاء المستوردة المؤهلة اتخاذ التدابير المناسبة ضمن إمكانياتها، وفقاً لقراراتها الإدارية ومخاطر التحويل التجاري لمنع إعادة تصدير المنتجات التي تم استيرادها إلى أراضيها بموجب النظام. وفي حال أن عضو مستورد مؤهل كان عضو دولة نامية أم عضو دولة أقل نمواً يواجه صعوبة في تنفيذ هذا

^٦ هذه الفقرة الفرعية لا تغطي المادة ١.٦٦ من هذه الاتفاقية.
^٧ يجوز للمرخص له لهذا الغرض استخدام موقعه الإلكتروني الخاص أو بمساعدة من سكرتارية منظمة التجارة العالمية لاستخدام صفحة الموقع الإلكتروني للمنظمة المخصصة للنظام.
^٨ من المفهوم أن هذا الإبلاغ لا يتطلب موافقة هيئة منظمة التجارة العالمية من أجل استخدام النظام.
^٩ يتم نشر الإبلاغ وتفسيره بشكل علني من خلال سكرتارية منظمة التجارة العالمية على صفحة الموقع الإلكتروني للمنظمة والمخصصة للنظام.

هكذا من الأصل

البند، يجب على أعضاء دول متقدمة أن تقوم، سواء بناءً على طلب أو على شروط متفق عليها بين الطرفين، بتقديم تمارين فني ومالي من أجل تسهيل عملية التنفيذ.

(٤) تقوم الأعضاء بالتأكد من توفير الوسائل القانونية الفاعلة لمنع استيراد وبيع المنتجات المنتجة بموجب النظام وموزعة إلى أسواقها داخل أراضيها على نحو غير متناغم مع هذه البنود باستخدام الوسائل المطلوب توفيرها بموجب الاتفاقية. وفي حال اعتبر أي من الأعضاء أن مثل تلك التدابير غير كافية لهذا الغرض، يجب مراجعة الموضوع من قبل مجلس TRIPS بناءً على طلب ذلك العضو.

(٥) وفيما يتعلق بتعزيز الاقتصاديات الصغيرة لأغراض زيادة القدرة الشرائية وتسهيل عملية الإنتاج المحلي من المنتجات الدوائية، فإنه من المعلوم أنه يجب تشجيع تطوير النظم المقدمة لمنح براءات إقليمية ليتم تطبيقها في الأعضاء الموضحين في الفقرة ٣ من المادة ٣١/مكرر. ولهذه الغاية، فإن الأعضاء من الدول المتقدمة تتولى تقديم التعاون الفني بموجب المادة ٦٧ من هذه الاتفاقية شاملة منظمات حكومية معينة أخرى.

(٦) يقر الأعضاء رغبتهم في تشجيع نقل التكنولوجيا وبناء القدرة في قطاع الأدوية من أجل تجاوز المشكلة التي يواجهها الأعضاء سواء نتيجة عدم كفاية أو عدم توفر إمكانيات تصنيع في قطاع الأدوية. لذا، فإن الأعضاء المستوردين المؤهلين والأعضاء المصدرين المؤهلين مدعوون لاستخدام النظام بطريقة تعمل على تشجيع هذا الهدف. يلتزم الأعضاء بالتعاون في إيلاء اهتمام خاص لموضوع نقل التكنولوجيا وبناء القدرة في قطاع الأدوية في العمل الذي يتم وفقاً للمادة ٦٦-٢ من هذه الاتفاقية، والفقرة ٧ من الإعلان حول اتفاقية TRIPS والصحة العامة، وأية أعمال أخرى ذات صلة لمجلس TRIPS.

(٧) يقوم مجلس TRIPS بمراجعة وظائف النظام سنوياً وذلك للتأكد من التطبيق الفاعل ويرفع تقريراً سنوياً حول أعماله إلى المجلس العام.

مرافق ملحق اتفاقية TRIPS

تقييم قدرات التصنيع في قطاع الأدوية

يعتبر الأعضاء الدول الأقل نمواً أنها ذات قدرات تصنيع غير كافية أو أنها لا تملك قدرات تصنيع في قطاع الأدوية.

وبالنسبة للأعضاء المستوردين المؤهلين الآخرين فإن قدرات التصنيع غير الكافية أو عدم وجود قدرات تصنيع للمنتج / المنتجات مدار النقاش يمكن أن تتحدد بإحدى الطرق التالية:

(١) العضو المعني حدد أنه لا يملك قدرة تصنيع في قطاع الأدوية.

(٢) في حال أن لدى العضو بعض القدرة التصنيعية في هذا القطاع، قام العضو باختبار هذه القدرة ووجد أن استيراد أية قدرة مملوكة أو يمكن السيطرة عليها من قبل مالك البراءة، فإن ذلك غير كاف حالياً لأغراض تلبية احتياجاته. وفي حال تحدد أن مثل تلك القدرة أصبحت كافية لتلبية احتياجات العضو، عندئذ لا يطبق النظام.

تعليمات "شروط وإجراءات الحصول على الموافقة النوعية لإدخال أجهزة الاتصالات السلكية التي تدخل في البنية التحتية لشبكات الاتصالات الخاصة والعامة" لسنة 2007

صادرة بمقتضى المواد (12/أ و 13 و 48 و 51) من قانون الاتصالات رقم 13 لسنة 1995 وتعديلاته

المادة (1) تسمى هذه التعليمات "تعليمات شروط وإجراءات الحصول على الموافقة النوعية لإدخال أجهزة الاتصالات السلكية التي تدخل في البنية التحتية لشبكات الاتصالات الخاصة والعامة" ويعمل بها اعتباراً من تاريخ إقرارها من المجلس.

التعريف

المادة (2) يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك، ويكون للكلمات والعبارات غير المعرفة أدناه المعاني المخصصة لها في القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاها:-

القانون	: قانون الاتصالات رقم (13) لسنة 1995 وتعديلاته
الهيئة	: هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
المجلس	: مجلس مفوضي الهيئة
الموافقة النوعية	: الموافقة على استعمال أنواع محددة من أجهزة الاتصالات وأجهزة الاتصالات الطرفية والسماح بإدخالها
الأجهزة	: أجهزة الاتصالات السلكية التي تدخل في البنية التحتية لشبكات الاتصالات الخاصة والعامة
شبكة اتصالات عامة	: منظومة اتصالات أو مجموعة منظومات لتقديم خدمة الاتصالات العامة للمستخدمين وفقاً لأحكام القانون.
شبكة اتصالات خاصة	: منظومة اتصالات تشكّل لمصلحة شخص واحد أو مجموعة واحدة من الأشخاص تجمعهم ملكية مشتركة لخدمة حاجاتهم الخاصة.

صادرة بموجب قرار مجلس مفوضي الهيئة رقم (٤-2007/16) تاريخ (2007/7/22)

هكذا من الأصل

نطاق التعليمات

المادة (3) تطبق هذه التعليمات على الجهة الراغبة باستيراد أو إدخال أجهزة الاتصالات السلكية إلى المملكة لاستخدامها في البنية التحتية لشبكات الاتصالات الخاصة والعامة العائدة لها.

الإجراءات

المادة (4) تقوم الجهة الراغبة باستيراد أو إدخال أجهزة الاتصالات السلكية التي تدخل في البنية التحتية لشبكات الاتصالات الخاصة والعامة العائدة لها بتقديم طلب خطي للهيئة مرفقاً به ما يلي:-

- وصف للأجهزة مع ذكر الاسم التجاري والنوع والموديل ورقم الطراز.
- عدد الأجهزة المراد إدخالها.
- بيان ووصف الغاية من إدخال الأجهزة.
- صورة عن فاتورة أو أمر الشراء معززة بقائمة المواد التفصيلية الواردة في الفاتورة أو أمر الشراء.
- كافة البيانات الفنية التفصيلية والكتالوجات الخاصة بتلك الأجهزة. شاملة البيانات الخاصة بخصائص الربط مع الشبكات العامة للاتصالات بما يتفق مع البند (5.5 Interface Standards and Technical Requirements) من تعليمات الربط البيئي.
- مخطط فني يوضح طريقة ربط الأجهزة مع شبكات شركات الاتصالات الأخرى ومواقع وجود تلك الأجهزة مع الالتزام بإعلام الهيئة في حال نقل أي جهاز من موقع إلى آخر.
- إذا كانت الأجهزة سيجري توريدها لإحدى الجهات الحكومية، يجب إرفاق كتاب من الجهة الحكومية المستفيدة يوضح حاجتها لهذه الأجهزة وطبيعتها وغايات استخدامها.
- نسخة من الموافقة على إنشاء شبكة اتصالات خاصة أو اتفاقية الترخيص الموقعة بين الهيئة والجهة صاحبة العلاقة.

المادة (5) تقوم الهيئة بدراسة الطلب ومرفقاته وفي حال استيفاء المتطلبات السابقة تقوم الهيئة بمخاطبة مركز الجمرک المعني منسبة بعدم الممانعة على استيراد أو إدخال الأجهزة.

المادة (6) تلتزم الجهة صاحبة الطلب بتزويد الهيئة بالأرقام المتسلسلة (Serial Numbers) للأجهزة التي يتم إدخالها بموجب الموافقة الممنوحة بهذا الخصوص.

أحكام عامة

المادة (7):

- إذا ثبت في أي وقت أن الأجهزة مخالفة لهذه التعليمات أو تحتوي على أنواع تختلف عن تلك التي صدرت الموافقة النوعية لها، تقوم الهيئة باتخاذ الإجراءات القانونية بحق الجهة المخالفة.
 - تحتفظ الهيئة بحقها في التأكد من صحة الوثائق التي تقدمها الجهة الراغبة باستيراد أو إدخال الأجهزة بالطريقة التي تراها مناسبة بما في ذلك مخاطبة الشركة الصانعة أو مؤسسة المواصفات والمقاييس أو الجهات الدولية المتعاقدة معها للتأكد من صحة المعلومات الواردة إليها وتحميل الجهة صاحبة العلاقة كافة النفقات المترتبة على ذلك.
 - إذا كان الطلب يتعلق بأجهزة اتصالات لاسلكية فعلى المورد مراجعة مديرية إدارة الطيف الترددي في الهيئة.
 - يقتصر استخدام الأجهزة التي يتم إصدار موافقة نوعية لها على خدمات الاتصالات المرخصة من قبل الهيئة وذلك تحت طائلة المسؤولية.
 - لا يجوز استخدام الأجهزة بصورة تخالف أحكام قانون الاتصالات والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه، وذلك تحت طائلة إلغاء الموافقة.
 - لا يجوز إجراء أي تصرف ناقل لحق الاستعمال على الأجهزة التي يتم إصدار موافقة نوعيه لها إلى أي شخص طبيعي أو معنوي إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة المسبقة على كافة التصرفات الناقلة لحق الاستعمال على تلك الأجهزة بحيث يتضمن الطلب المقدم للحصول على الموافقة على ما يلي:
- 1- نوع الجهاز والموديل والطراز ورقمه المتسلسل.
 - 2- الجهة المتصرف إليها.

مجلس مفوضي هيئة
تنظيم قطاع الاتصالات

هكذا من الأصل

شروط وإجراءات الحصول على الموافقة على الإدخال المؤقت لأجهزة الاتصالات السلكية لسنة 2007

صادرة بمقتضى المواد (12/1 و 13 و 48 و 51) من قانون الاتصالات رقم 13 لسنة 1995 وتعديلاته

المادة (1) تسمى هذه التعليمات "تعليمات شروط وإجراءات الحصول على الموافقة على الإدخال المؤقت لأجهزة الاتصالات السلكية" ويعمل بها اعتباراً من تاريخ إقرارها من المجلس.

التعريف

المادة (2) يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك، ويكون للكلمات والعبارات غير المعرفة أدناه المعاني المخصصة لها في القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه:-

القانون	: قانون الاتصالات رقم (13) لسنة 1995 وتعديلاته
الهيئة	: هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
المجلس	: مجلس مفوضي الهيئة
الموافقة النوعية	: الموافقة على استعمال أنواع محددة من أجهزة الاتصالات وأجهزة الاتصالات الطرفية والسماح بإدخالها
الأجهزة	: أجهزة الاتصالات السلكية.

نطاق التعليمات

المادة (3) تطبق هذه التعليمات على الجهة الراغبة بالإدخال المؤقت لأجهزة الاتصالات السلكية إلى المملكة لغايات عرضها أو تجربتها أو أية غاية أخرى تبررها تلك الجهة وتقرها الهيئة وذلك لفترة زمنية لا تزيد على ستة شهور.

صادرة بموجب قرار مجلس مفوضي الهيئة رقم (4-2007) تاريخ (2007/7/22)

الإجراءات

المادة (4) تقوم الجهة الراغبة بالإدخال المؤقت لأجهزة الاتصالات السلكية بتقديم طلب خطي للهيئة حسب النموذج (4-STA3) مرفقاً معه ما يلي:-

- وصف للأجهزة مع إيضاح الاسم التجاري والنوع والموديل ورقم الطراز وعدد الأجهزة المراد إدخالها.
- بيان ووصف الغاية من الإدخال المؤقت.
- كافة البيانات الفنية التفصيلية والكتالوجات الخاصة بتلك الأجهزة، شاملة البيانات الخاصة بخصائص الربط مع الشبكات العامة للاتصالات.
- قائمة بأسماء الدول الأخرى التي اعتمدت نوعية الأجهزة المعنية (إن وجدت).
- إذا كانت الأجهزة سيجري توريدها للاستخدام في مشروع عائد لإحدى الجهات الحكومية فيجب على المورد إرفاق كتاب من الجهة الحكومية المستفيدة يوضح حاجتها لهذه الأجهزة وطبيعتها وغايات استخدامها.

المادة (5) تقوم الهيئة بدراسة الطلب ومرفقاته وفي حال استيفاء المتطلبات السابقة تقوم الهيئة بمخاطبة مركز الجمرع المعني منسبة بعدم الممانعة على الإدخال المؤقت لأجهزة الاتصالات المطلوبة لفترة زمنية لا تزيد على ستة شهور، مع التزام المورد بما يلي:-

- تزويد الهيئة بالأرقام المتسلسلة للأجهزة التي تم إدخالها بموجب الموافقة الممنوحة بهذا الخصوص.
- تحمل مسؤولية أية أضرار أو خسائر أو إصابات قد تطرأ من جراء حيازة هذه الأجهزة أو استخدامها.
- الحصول على موافقة الهيئة المسبقة على أية تعديلات يرغب بإدخالها على هذه الأجهزة.
- تقديم طلب تجديد الموافقة على الإدخال المؤقت عند انتهاء الفترة المحددة وبيان أسباب طلب تجديد الموافقة حيث تقرر الهيئة بناء على طلب التجديد المقدم الموافقة أو عدم الموافقة.
- إعادة تصدير أجهزة الاتصالات بعد انتهاء فترة التجربة أو العرض وتزويد الهيئة بما يثبت ذلك.

هكذا في الأصل

(و) تقديم طلب جديد للحصول على الموافقة النوعية حسب النموذج (STA3-1) وفق إجراءات منح الموافقة النوعية المتبعة لدى الهيئة إذا رغب بإدخال الأجهزة إدخالاً دائماً
(ز) تقديم تقرير مفصل يوضح تفاصيل الفحوصات التي تم إجراؤها على الأجهزة ونتائج تلك الفحوصات، وعلى المورد الاحتفاظ بنتائج الفحوصات وإبرازها عند طلبها من قبل الهيئة

أحكام عامة

المادة (6):

- (أ) إذا تبين أن المورد قد خالف شروط الحصول على الموافقة وفقاً لأحكام هذه التعليمات، فإن الموافقة المؤقتة تعتبر لائمه، وتقوم الهيئة باتخاذ الإجراءات القانونية بحق الجهة المخالفة.
(ب) للهيئة حق التأكد من صحة الوثائق التي تقدمها الجهة الراغبة باستيراد أو إدخال الأجهزة بالطريقة التي تراها الهيئة مناسبة، بما في ذلك مخاطبة الجهة الصانعة لتلك الأجهزة، وذلك للتأكد من صحة المعلومات الواردة إليها، وفي هذه الحالة يتحمل المورد كافة النفقات المترتبة على ذلك.
(ج) إذا كان طلب الإدخال المؤقت يتعلق بأجهزة اتصالات لاسلكية فعلى المورد مراجعة مديرية إدارة الطيف الترددي في الهيئة.
(د) ستقوم الهيئة بإنشاء قواعد بيانات لغايات متابعة تطبيق هذه الإجراءات ومدى التزام المورد بهذه التعليمات.

الملحقات

١- طلب إدخال مؤقت لأجهزة اتصالات سلكية حسب نموذج رقم (STA3-4).

مجلس مفوضي هيئة
تنظيم قطاع الاتصالات

تعليمات "شروط وإجراءات الحصول على الموافقة النوعية لأجهزة الاتصالات الطرفية"
لسنة 2007

صادرة بمقتضى المواد (12/1 و 48 و 51) من قانون الاتصالات رقم 13 لسنة 1995 وتعديلاته

المادة (1) تسمى هذه التعليمات "تعليمات شروط وإجراءات الحصول على الموافقة النوعية لأجهزة الاتصالات الطرفية" ويعمل بها اعتباراً من تاريخ إقرارها من المجلس.

التعريف

المادة (2) يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك، ويكون للكلمات والعبارات غير المعرفة أدناه المعاني المخصصة لها في القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه:-

القانون	: قانون الاتصالات رقم (13) لسنة 1995 وتعديلاته
الهيئة	: هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
المجلس	: مجلس مفوضي الهيئة
الموافقة النوعية	: الموافقة على استعمال أنواع محددة من أجهزة الاتصالات وأجهزة الاتصالات الطرفية
	والسماح بإدخالها
أجهزة الاتصالات الطرفية	: أجهزة الاتصالات التي تستخدم من المستفيد من أجل إرسال اتصال أو استقباله أو تمريره أو إنهاءه
الأجهزة	: أجهزة الاتصالات الطرفية المشمولة بهذه التعليمات: أجهزة الهاتف (السلكي، اللاسلكي والمفتاحي)، كاشف الرقم، الفاكس، المقاسم الخاصة (PABX)، أجهزة المودم التناظرية (Analogue Modems - Dialup Modems)، أجهزة الاتصال الأوتوماتيكي (Auto-dialers)، أجهزة المودم الرقمية (Digital Modems) وأجهزة شبكة الخدمات الرقمية المتكاملة (ISDN)، أجهزة الاتصالات الطرفية العاملة على نظام (GSM)، وأجهزة الاتصالات الطرفية التي تعمل بتقنية نقل الصوت عبر بروتوكولات الانترنت (VoIP)

صادرة بموجب قرار مجلس مفوضي الهيئة رقم (4-16/2007) تاريخ (2007/7/22)

مكتبة الأصل

نطاق التعليمات

المادة (3) تطبق هذه التعليمات على الجهة الراغبة باستيراد أو إدخال الأجهزة إلى المملكة لاستعمالها والاحتفاظ والمتاجرة بها وربطها مع شبكات الاتصالات العامة.

الإجراءات

المادة (4) تقوم الجهة الراغبة باستيراد أو إدخال الأجهزة بتقديم طلب خطي للهيئة حسب نموذج "طلب إدخال أجهزة اتصالات طرفية" (نموذج رقم: STA3-1) مرفقاً به ما يلي:-

(أ) شهادة مطابقة تفيد بأن الجهاز المراد استيراده متوافق مع المواصفات الموضوعة من قبل معهد التقييس الأوروبي للاتصالات (ETSI)، وحسب ما هو منشور على الموقع الإلكتروني للهيئة www.ttc.gov.jo. وللهيئة الحق في طلب نسخة من تقرير الفحص الفني الذي يثبت صحة هذه الشهادة

(ب) النسخة الأصلية من الكتالوجات الفنية التي توضح المواصفات الفنية للأجهزة (Specifications Technical) باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية.

(ج) عينة جديدة من نفس النوع والموديل والطراز المراد استيراده أو إدخاله لكل من (أجهزة الهاتف وكاشف الرقم والفاكس والأجهزة التي تعمل على نظام GSM) لفحصها من قبل المعنيين في الهيئة وبيان مدى مطابقتها لشروط الربط على شبكات الاتصالات العامة، وعلى أن يكون اسم الشركة الصانعة والنوع والموديل مثبتاً على العينة بشكل واضح يصعب إزالته وبما يتفق مع الكتالوجات الفنية وشهادة المطابقة وعلى أن يتطابق هذا مع جميع الأجهزة المراد استيرادها أو إدخالها.

(د) "قائمة الخصائص الفنية لأجهزة الاتصالات الطرفية التي تعمل بتقنية نقل الصوت عبر بروتوكولات الانترنت VoIP" النموذج رقم (STA2-4) معبأة ومختومة وموقعة من الشركة الصانعة، للأجهزة التي تعمل بتقنية نقل الصوت عبر بروتوكولات الانترنت VoIP.

المادة (5) يجب أن تكون جميع الأجهزة المراد استيرادها أو إدخالها جديدة، ولن تقوم الهيئة بإصدار موافقة نوعية على استيراد أو إدخال الأجهزة المستعملة أو المجددة.

المادة (6) إذا كانت أجهزة كاشف الرقم وأجهزة الهاتف (السلكي واللاسلكي) والمقاسم الخاصة (PABX) تحتوي خاصية إظهار الرقم فيجب أن تعمل وفق النظامين (DTMF) و (FSK).

المادة (7) يجوز للجهة صاحبة الطلب، وفي حال عدم مطابقة العينة لكل من أجهزة الهاتف السلكي واللاسلكي وكاشف الرقم والفاكس، التقدم بطلب للهيئة للسماح لها بتعديل العينة وذلك حسب تعليمات شروط إجراء التعديل الفني على أجهزة الاتصالات الطرفية (STA1, W13).

المادة (8) متطلبات خاصة:

أ- الهواتف اللاسلكية التي تعمل بتقنية تشابهية:

- يجب أن تلبى الهواتف اللاسلكية التي تعمل بتقنية تشابهية المتطلبات التالية:
- أن تعمل على الترددات المسموح بها فقط.
- أن لا تزيد طاقة الإرسال المشعة من الهوائي عن (10) عشرة ميلي واط.
- توفر وسيلة الحماية (Security Code).
- عدم وجود مخرج لهوائي خارجي، وأن يكون هوائي القاعدة من النوع الثابت.

ب- الهواتف اللاسلكية التي تعمل بتقنية رقمية:

- تقوم الجهة الراغبة باستيراد أو إدخال هذه الأجهزة (الهواتف اللاسلكية الرقمية) بتعبئة الطلب المخصص والمنشور على موقع الهيئة الإلكتروني (نموذج طلب للموافقة الفنية على إدخال أجهزة هواتف لاسلكية ذات قدرة منخفضة تعمل بالتقنية الرقمية)، وإرفاق جميع الوثائق المطلوبة والمبينة في الطلب.

المادة (9) الأجور:

على الجهة صاحبة الطلب دفع الأجور المترتبة التالية:

- (10) عشرة دنانير أجور طلب، وتدفع عند تقديم الطلب نموذج "طلب إدخال أجهزة اتصالات طرفية" (نموذج رقم: STA3-1).
- (10) عشرة دنانير أجور فحص عينة للهواتف اللاسلكية، وتدفع عند إحضار العينة للفحص.
- (15) خمسة عشر دينار أجور إصدار شهادة الموافقة النوعية للهواتف اللاسلكية التي تعمل بتقنية رقمية، وتدفع في حال مطابقة الجهاز لجميع المتطلبات وقبل إصدار شهادة الموافقة النوعية.

مكزن من الأصل

المادة (10) بعد الحصول على موافقة نوعية لطراز/ موديل معين من الأجهزة تقوم الهيئة بمخاطبة مركز الجمرک المعني منسبة بعدم الممانعة على استيراد أو إدخال الأجهزة.

أحكام عام

المادة (11) أ) تكون الموافقة النوعية سارية المفعول لجميع طلبات الاستيراد أو الإدخال من نفس النوع والموديل والطراز، بحيث لا تحتاج الأجهزة التي حصلت على موافقة نوعية سابقة للإجراءات أعلاه ما لم يتم إلغاء الموافقة السابقة خطياً من الهيئة.

ب) تبقى الموافقة النوعية الصادرة عن الهيئة سارية المفعول لمدة سنة من تاريخ إصدارها.

ج) إذا ثبت قبل التخليص على الشحنة أو بعد طرحها في السوق أنها مخالفة لهذه التعليمات أو تحتوي على أنواع تختلف عن تلك التي صدرت الموافقة النوعية لها، تقوم الهيئة باتخاذ الإجراءات القانونية بحق الجهة المخالفة.

د) يحق للهيئة التصرف بالعينات التي لا يتم استردادها خلال مدة ستة شهور وبالطريقة التي تراها مناسبة علماً بأن العينات غير المطابقة لكل من الهاتف السلكي واللاسلكي وكاشف الرقم تكون غير مستردة.

هـ) تحتفظ الهيئة بحقها في التأكد من صحة الوثائق التي تقدمها الجهة الراغبة باستيراد أو إدخال الأجهزة بالطريقة التي تراها مناسبة بما في ذلك مخالطة الشركة الصانعة أو مؤسسة الموصفات والمقاييس أو الجهات الدولية المتعاقدة معها للتأكد من صحة المعلومات الواردة إليها وتحميل الجهة صاحبة الطلب كافة النفقات المترتبة على ذلك.

و) إن الموافقة النوعية الصادرة عن الهيئة لا تعني بأي شكل من الأشكال السماح للجهة الحاصلة على الموافقة باستخدام الأجهزة التي تمت الموافقة عليها لتقديم خدمات اتصالات عامة، ويقتصر استخدام الأجهزة التي يتم إصدار موافقة نوعية لها على خدمات الاتصالات المرخصة من قبل الهيئة وذلك تحت طائلة المسؤولية.

الملحقات

1. طلب إدخال أجهزة اتصالات طرفية حسب نموذج رقم (STA3-1).
2. قائمة الخصائص الفنية لأجهزة الاتصالات الطرفية التي تعمل بتقنية نقل الصوت عبر بروتوكولات الانترنت VoIP النموذج رقم (STA2-4).
3. تعليمات شروط إجراء التعديل الفني على أجهزة الاتصالات الطرفية (STA1. W13).

مجلس مفوضي هيئة
تنظيم قطاع الاتصالات

تعليمات "شروط إجراء التعديل الفني على أجهزة الاتصالات الطرفية" لسنة 2007

صادرة بمقتضى المواد (12/1 و 48 و 51) من قانون الاتصالات رقم 13 لسنة 1995 وتعديلاته

المادة (1) تسمى هذه التعليمات "تعليمات شروط إجراء التعديل الفني على أجهزة الاتصالات الطرفية" ويعمل بها اعتباراً من تاريخ إقرارها من المجلس.

التعريف

المادة (2) يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك، ويكون للكلمات والعبارات غير المعرفة أدناه المعاني المخصصة لها في القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه:-

القانون	: قانون الاتصالات رقم (13) لسنة 1995 وتعديلاته
الهيئة	: هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
المجلس	: مجلس مفوضي الهيئة
الموافقة النوعية	: الموافقة على استعمال أنواع محددة من أجهزة الاتصالات وأجهزة الاتصالات الطرفية والسماح بإدخالها
أجهزة الاتصالات الطرفية	: أجهزة الاتصالات التي تستخدم من المستفيد من أجل إرسال اتصال أو استقباله أو تمريره أو إنزاله
الأجهزة	: أجهزة الاتصالات الطرفية المشمولة بهذه التعليمات (أجهزة الهاتف السلكي واللاسلكي وكاشف الرقم والفاكس)

نطاق التعليمات

المادة (3) تطبق هذه التعليمات على الجهة الراغبة بإجراء التعديل الفني على الأجهزة غير المطابقة التي يتم إدخالها إلى المملكة لاستعمالها والاحتفاظ والمتاجرة بها وربطها مع شبكات الاتصالات العامة.

صادرة بموجب قرار مجلس مفوضي الهيئة رقم (4-16/2007) تاريخ (2007/7/22)

هكذا من الأصل

الإجراءات

المادة (4)

- أ) يجوز إجراء التعديل الفني على الأجهزة التي تحتوي على قابلية التعديل من خلال البرمجة فقط، أي أن يكون التعديل برمجياً (Software) وذلك بعد الحصول على موافقة الهيئة المسبقة على ذلك ويشترط أن لا يتم إضافة أو إزالة أي قطعة إلكترونية للجهاز وأن يتم إجراء التعديل في مشاغل الشركة داخل المملكة.
- ب) يجب أن يتم الانتهاء من تعديل العينة غير المطابقة وذلك خلال مدة أقصاها ستة شهور من تاريخ كتاب عدم الموافقة الصادر عن الهيئة.
- ج) أن يتم تقديم تعهد خطي من قبل الشركة الراغبة بالتعديل بأنه سيتم إجراء نفس التعديل على كامل الكميات التي سيتم استيرادها.
- د) يحق للهيئة أخذ عينات عشوائية للتحقق من أن الشركة طالبة التعديل قامت بإجراء التعديل على جميع الأجهزة من ذات النوع والموديل حسب المواصفات الفنية المطلوبة.
- هـ) إذا تبين للهيئة في أي وقت من الأوقات بأن أي من الأجهزة المعدلة غير مطابقة لمتطلبات الهيئة، تحتفظ الهيئة بحقوقها في إلغاء الموافقة النوعية الصادرة بحق هذه الأجهزة وإتخاذ الإجراءات القانونية بحق الجهة المخالفة.
- و) يتم تطبيق "تعليمات الحصول على موافقة نوعية لأجهزة الاتصالات الطرفية" على الأجهزة التي تجتاز الفحص الفني.

مجلس مفوضي هيئة
تنظيم قطاع الاتصالات

أسس و شروط منح التراخيص لمكاتب تنظيم الأنشطة الخاصة بمرافق النقل العام وإدارتها

المادة (١) :

تسمى هذه الأسس (أسس و شروط منح التراخيص لمكاتب تنظيم الأنشطة الخاصة بمرافق النقل العام وإدارتها لسنة ٢٠٠٧) الصادرة استناداً لأحكام الفقرة (ب) من المادة (١٠) وبدلالة المادة (٥/و) من قانون النقل العام للركاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦ ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) :

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك.

الهيئة:	هيئة تنظيم قطاع النقل العام
المجلس:	مجلس إدارة الهيئة
المدير العام:	مدير عام الهيئة
النقل العام:	النقل البري للركاب بجميع وسائل ووسائل النقل مقابل أجر:
وسائط النقل العام:	جميع المركبات والآليات المحركة والمتحركة التي تستخدم في النقل العام للركاب .
الترخيص:	الموافقة التي تمنحها الهيئة للمشغل لمزاولة أعمال النقل العام .
التصريح:	الموافقة التي تمنحها الهيئة لوسائط النقل العام .
المشغل:	الشخص الحاصل على الترخيص وفق أحكام هذا القانون.
المكتب:	الشركة أو المؤسسة الفردية الحاصلة على ترخيص لإدارة الأنشطة وتنظيم الدور في مراكز الإنطلاق .
المراقب:	موظف المكتب الذي يعمل على مراقبة وسائط النقل داخل مركز الإنطلاق .
مأمور الحركة:	موظف المكتب الذي يعمل على تنظيم دور وسائط النقل العام في مركز الإنطلاق .

هكذا من الأصل

العمولة :

المبلغ المدفوع من قبل المشغل للمكتب على كل واسطة نقل يملكه وتعمل بمركز الإنطلاق محطات إنطلاق ووصول وسائط النقل العام والمواقف على مسارات الخطوط وأي تجهيزات ومنشآت تتعلق بخدمات النقل العام .

المادة (٣) :

أسس وشروط منح الترخيص لمكاتب تنظيم الأنشطة الخاصة بمرافق النقل العام وإدارتها : -

١ . تحدد دعوة الإستثمار الشروط المتعلقة بما يلي :-

١ . رأس مال المكتب وكفالة حسن التنفيذ .

٢ . الشروط الخاصة بالكادر الوظيفي لدى المكتب .

٣ . مساحة المكتب .

ب أن يكون المكتب ذا صفة إعتبارية ومسجلا لدى وزارة الصناعة والتجارة .

ج يلتزم المكتب بإنشاء غرفة عمليات لإستقبال شكاوي المواطنين وتسجيل ملاحظاتهم .

د توفير مكتب إدارة داخل مركز الإنطلاق وتوفير مكتب خاص ومنفصل لمتدوب إدارة الهيئة ومكتب لإستخدام مندوب الأمن العام .

ه أن يتوفر على الأقل خط هاتفي واحد في المكتب وخط فاكس .

و تكون ملكية ترخيص المكتب بإسم صاحب المكتب سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا ولا يجوز إدخال شريك أو نقل ملكيته لأي كان أو تبديل إسمه أو إغلاقه إلا بموافقة مسبقة من الهيئة .

المادة (٤)

الشروط المتعلقة بالكادر الوظيفي لدى المكتب :-

أ يلتزم المكتب بتوفير كادر وظيفي كما تنص عليه دعوة الإستثمار بما في ذلك المراقبين ومأموري الحركة .

ب يلتزم المكتب بتعيين العاملين لديه ضمن كادر وظيفي واضح بحيث يكونوا مثبتين بالخدمة لديه وفق أحكام قانون العمل والعمال .

ج أن لا يكون أحد من العاملين لدى المكتب قد أدين بجناية أو جنحة مخلة بالشرف والأخلاق والآداب العامة ويتم إثبات ذلك بشهادة من الجهات المختصة .

د يلتزم المكتب بتوفير زي موحد للعاملين لديه حسب ما تقرره إدارة الهيئة .

ه يلتزم المكتب بتقديم شهادة طبية من الجهات الرسمية تثبت خلو العاملين لديه من أية أمراض تؤثر على السلامة العامة .

و يلتزم المكتب بشمول العاملين لديه بأحكام قانون الضمان الاجتماعي .

ز يتحمل المكتب المسؤولية الناشئة عن أي أخطاء يرتكبها كادره الوظيفي خلال ممارستهم لأعمالهم أو لأمر ترتبط بأعمالهم وفقا لأحكام القانون بما فيها نشر أو التحريض على نشر أي معلومات مضللة عن خدماته وخدمات الآخرين .

المادة (٥)

واجبات مكتب إدارة الأنشطة وتنظيم الدور:

أ الالتزام بالجدول الزمني المعد من قبل الهيئة مسبقا والمتعلق بانطلاق المركبات العاملة في مركز الانطلاق .

ب أن يعهد المكتب لكل مأمور حركة عامل لديه بالإشراف على عدد من الخطوط المنطلقة من مركز الانطلاق .

ج تسجيل حركة المركبات على الخط بالساعة والدقيقة وعدد الركاب في كل رحلة للمركبة وحسب النماذج المعدة مسبقا من قبل الهيئة .

د تزويد مراكز الانطلاق بالشواخص الإرشادية للمواطنين لتعريفهم باسم الخط والمسار والأجرة ومواعيد الانطلاق والوصول حسب ما تقرره الهيئة .

ه التأكد من التزام كافة المشغلين العاملين بمركز الانطلاق بالخطط التشغيلية المعتمدة من قبل الهيئة .

و التأكد من نظافة كافة وسائط النقل العام العاملة في مركز الانطلاق .

ز المحافظة على نظافة مركز الانطلاق .

ح لا يجوز للمكتب أن يقوم بتعزيز أي خط من الخطوط بأية واسطة نقل عمومية والهيئة هي الجهة الوحيدة المخولة بتعزيز الخطوط من خلال تصاريح تصدرها الهيئة لهذه الغاية .

ط التقيد بتنفيذ كافة التعليمات والقرارات الصادرة عن الهيئة .

ي الاحتفاظ بسجل خاص يبين تواريخ انتهاء رخص الاقتناء لكافة وسائط النقل العام العاملة في مركز الانطلاق وتزويد الهيئة بكشوفات تبين ارقام وسائط النقل المتبقي على موعد انتهاء رخص اقتنائها اسبوعين .

ك) إبلاغ المشغلين بضرورة تجديد رخص الاقتناء قبل اسبوعين من موعد انتهائها و عدم السماح لأي واسطة نقل بدخول المركز في حال انتهاء رخصة اقتنائها.

ل) عدم السماح لوسائط النقل الخصوصي بدخول مركز الإنطلاق والوصول .
م) عدم السماح لوسائط النقل العمومي التي تعمل على خطوط النقل العام من خارج مركز الإنطلاق والوصول من دخولها إلى مركز الإنطلاق إلا بموافقة الهيئة .

المادة (٦)

واجبات المراقب :

- مراقبة حركة وسائط النقل داخل مركز الإنطلاق والتأكد من سلامة الإجراءات المتبعة لكي تكون الحركة سليمة وأمنة .
- التأكد من قيام كل مأمور حركة بتسجيل حركة وسائط النقل ضمن سجل معتمد من قبل الهيئة .
- تزويد مراقب الهيئة المسؤول وغرفة عمليات المكتب في مركز الإنطلاق بكافة المعلومات عن وسائط النقل العاملة بمركز الإنطلاق وبشكل يومي .
- استقبال شكاوى المواطنين وتزويد مراقب الهيئة المسؤول بتقارير يومية عن هذه الشكاوى .

المادة (٧)

واجبات مأمور الحركة :

- الإشراف على وسائط النقل الموكولة إليه من قبل المكتب والقيام بتسجيل حركة هذه الوسائط بشكل دقيق بالساعة والدقيقة وعدد ركاب كل رحلة من خلال النماذج التي تعدها الهيئة لهذه الغاية .
- تنظيم اصطفاك الركاب على الدور وفي المكان المخصص لهم وعدم السماح بتجاوز الدور مراعيًا الالتزام بالأخلاق والآداب العامة .

المادة (٨)

المخالفات وضوابط التنفيذ :

- لمجلس إدارة الهيئة الحق في إلغاء الترخيص الممنوح ومصادرة كفالة حسن التنفيذ إذا لم يقم صاحب المكتب باستكمال متطلبات الترخيص وإدارة مركز الإنطلاق والوصول خلال مدة ستة أشهر من تاريخ توقيع العقد .

٢. على مالك المكتب تقديم كفالة بنكية غير مشروطة وفقاً للنموذج المعتمد من قبل الهيئة لضمان حسن التنفيذ وفقاً للشروط المحددة في دعوة الاستثمار .

٣. يتم اتخاذ أي من الإجراءات التالية في حالة مخالفة المكتب أو أحد المستخدمين وفقاً لما يلي :-

- توجيه إنذار نهائي لمالك المكتب إذا ارتكب هو أو أي من مستخدمييه أيًا من المخالفات التالية :-
- أ- تقاضي عمولة خلافاً للعمولة المحددة من قبل الهيئة .

ب- مخالفة أي متطلب من متطلبات الترخيص .
ج- مخالفة أحكام قانون النقل العام للركاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٦ و/أو الأنظمة و/أو التعليمات و/أو الأسس و/أو القرارات ، الصادرة أو التي سوف تصدر بموجبيه .

د- عدم تجديد ترخيص المكتب سنوياً .
هـ- عدم الالتزام بفتح المكتب على مدار الأسبوع .
و- مخالفة أي من الشروط التي تم اختيار الفريق الثاني بناءً عليها .
ز- إعطاء معلومات خطية غير صحيحة أو عدم توثيقه للمعلومات حول الخدمة التي يقدمها .
ح- مخالفة أي من أحكام عقد الاستثمار المبرم مع المكتب و/أو دعوة الاستثمار .

٤. يحق للمجلس اتخاذ أي إجراء من الإجراءات التالية مباشرة وعلى التوالي وذلك بعد حصول المكتب/للشركة أو أي من مستخدمييه على الإنذار النهائي :-

أ . مصادرة (٥%) من قيمة كفالة حسن التنفيذ أو دفع ما يعادلها مالياً لصندوق الهيئة في حال ارتكاب أي من المخالفات الواردة في البند (٣) من أحكام هذه المادة للمرة الثانية أو عدم إزالة المخالفة السابقة خلال مدة شهر .

ب . مصادرة (٢٥%) من قيمة كفالة حسن التنفيذ أو دفع ما يعادلها مالياً لصندوق الهيئة في حال ارتكاب أي من المخالفات الواردة في البند (٣) من أحكام هذه المادة للمرة الثالثة أو عدم إزالة المخالفة السابقة خلال مدة شهر .

هكذا من الأصل

ج. مصادرة (٥٠%) من قيمة كفالة حسن التنفيذ أو دفع ما يعادلها ماليا لصندوق الهيئة في حال ارتكاب أي من المخالفات الواردة في البند (٣) من أحكام هذه المادة للمرة الرابعة أو عدم إزالة المخالفة السابقة خلال مدة شهر.

د. مصادرة (٧٥%) من قيمة كفالة حسن التنفيذ أو دفع ما يعادلها ماليا لصندوق الهيئة في حال ارتكاب أي من المخالفات الواردة في البند (٣) من أحكام هذه المادة للمرة الخامسة أو عدم إزالة المخالفة السابقة خلال مدة شهر.

هـ. مصادرة كامل قيمة كفالة حسن التنفيذ أو دفع ما يعادلها ماليا لصندوق الهيئة في حال ارتكاب أي من المخالفات الواردة في البند (٣) من أحكام هذه المادة للمرة السادسة أو عدم إزالة المخالفة السابقة خلال مدة شهر.

و. يراعى عند تطبيق البنود أعلاه أن يقوم مالك المكتب/الشركة بإعادة إصدار الكفالة بكامل قيمتها الأصلية بعد مصادرتها أو أي جزء منها خلال مدة (١٥) يوما من تاريخ المصادرة وذلك باسم المدير العام بالإضافة لوظيفته.

ز. يتم شطب أي من الإجراءات والقرارات المشار إليها أعلاه في البند (٣) من هذه المادة والمتخذة بحق مالك المكتب/الشركة إذا ثبت أنه لم يرتكب أي مخالفة خلال مدة ستة شهور من تاريخ آخر مخالفة.

٥. إذا توقف المكتب عن العمل كلياً لأي سبب من الأسباب وفي أي وقت من الأوقات فإنه يحق لمجلس إدارة الهيئة مصادره كفالة حسن التنفيذ وفسخ العقد المبرم معه ويعتبر الترخيص الممنوح للمكتب ملغى حكماً ، ويحق لمجلس إدارة الهيئة أن يعهد لمشغل آخر بتشغيل وإدارة المرافق العائدة للمكتب للمدة والطريقة اللتين يحددهما المجلس وذلك لضمان استمرارية تقديم الخدمات للمستفيدين على أن تراعى الحقوق المالية المستحقة للهيئة .

٦. مع مراعاة التدرج الوارد في الجزاءات المبينة في البنود أعلاه وعدم التزام المكتب / الشركة بالقيام بواجباته ومسؤولياته المبينة في هذه التعليمات فالمجلس الحق في إلغاء الترخيص الممنوح للمكتب/الشركة.

٧. إذا تم تصفية المكتب يعتبر الترخيص والتصاريح الممنوحة بموجبها لاغية.

المادة (٩)

أحكام عامة :-

١. تحدد الهيئة من خلال دعوة الإستثمار العمولة المستوفاه من المشغلين العاملين في مركز الإنطلاق عن كل واسطة نقل يملكونها .

٢. تكون ساعات دوام المكتب من الساعة السادسة صباحاً وحتى الساعة العاشرة ليلاً في فصل الشتاء ومن الساعة الخامسة صباحاً وحتى الساعة الثانية عشرة ليلاً في فصل الصيف على أن لا تزيد فترة العمل لأي من العاملين لدى المكتب عن ما هو مسموح به في قانون العمل المعمول به .

٣. يقوم المكتب بتوفير كافة النماذج المقررة من قبل الهيئة و التي تستخدم لتنظيم الدور واستيفاء العمولة.

٤. على المكتب الاحتفاظ بالسجلات الرسمية حسب الأصول وإدارة الهيئة الحق بالاطلاع على سجلات التشغيل والسجلات المالية والإدارية لدى المكتب للتأكد من كفاءة تادية الخدمات المقدمة وسلامة الإجراءات المتخذة من قبل المكتب.

٥. يمنح المكتب ترخيص سنوي لإدارة مركز الإنطلاق والوصول من قبل الهيئة على أن يتم تحديد مدة سريان هذا الترخيص من خلال دعوة الإستثمار .

٦. يلتزم المكتب بضم السماسرة الحاليين الحاصلين على موافقات من الحكام الإداريين والعاملين في مركز الإنطلاق كمستخدمين لدى المكتب شريطة أن تنطبق عليهم الشروط الواردة في هذه الأسس والشروط ودعوة الإستثمار .

٧. يلتزم المكتب بالتقيد بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها في المملكة وأي تشريعات تحل محلها أو تعدلها وفي حال مخالفة المكتب أو أي من العاملين لديه لأحكام هذه القوانين والأنظمة تتخذ بحقه العقوبات المنصوص عليها في دعوة الإستثمار .

٨. الهيئة هي الجهة المخولة بإدارة الأنشطة وتنظيم الدور في مراكز الانطلاق التي لم تعهد الهيئة بإدارتها والإشراف عليها لمكاتب مرخصة لإدارة الأنشطة وتنظيم الدور بها .

٩. يلتزم المكتب بعدم الإفصاح عن أية معلومات تتعلق بوسائل النقل العاملة ضمن مركز الإنطلاق ولاي جهة باستثناء الهيئة .

١٠. يتم تغريم المكتب بما نسبته ٢% من قيمة البديل غير المدفوع شهرياً ويتم احتساب كسور الشهر شهراً مع عدم الإخلال بحق الهيئة في مصادرة كفالة حسن التنفيذ .

١١. يخاطب المكتب الهيئة في حال تخلف أي مشغل عن دفع العمولة المطلوبة منه لإتخاذ الإجراءات الضرورية حيال ذلك .

١٢. تستوفي الهيئة بديل نموذج طلب الترخيص ولمرة واحدة وغير مسترد كما هو منصوص عليه في نظام رسوم منح التراخيص والتصاريح الصادر عن الهيئة .

المادة (١٠)

تلغى تعليمات أسس منح التراخيص لمكاتب تنظيم الأنشطة الخاصة بمرافق النقل العام وإدارتها لسنة ٢٠٠٤ والصادرة في عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٦٥٨) بتاريخ ٢٠٠٤/٥/١٦ اعتباراً من تاريخ نشر هذه التعليمات في الجريدة الرسمية .

مجلس إدارة هيئة تنظيم قطاع النقل العام

قرار صادر بالاستناد لقانون

الاستثمار رقم (٦٨) لسنة ٢٠٠٣

- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٨ بالاستناد لأحكام المادة (١/٥) من قانون الاستثمار رقم (٦٨) لسنة ٢٠٠٣ - الموافقة على شمول مشروع الشركة المتقدمة للغاز المركزي بالحوافز الجمركية على الموجودات الثابتة المستخدمة حصراً في المشروع التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار دون الإعفاءات الضريبية ومعاملة معاملة المشاريع المستفيدة في كل ما يتعلق بها. * * * * *

قرار صادر بالاستناد لقانون

المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا

- بناء على تنسيب المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا بقراره رقم (٢٠٠٧/٦) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٤ قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٨/١ - بالاستناد لأحكام المادة (٧/ب) من قانون المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته - الموافقة على أن يكون ارتباط المركز الوطني لبحوث الطاقة بالجمعية العلمية الملكية الملكية بدلاً من ارتباطه بالمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا. * * * * *

مكتبة من الأصل

قرار برد كامل رسم التعريفة الجمركي الموحد عن مدخلات الإنتاج الأجنبية

بناء على تنسيب معالي نائب رئيس الوزراء ووزير المالية ومعالي وزير الصناعة والتجارة وعطوفة مدير عام دائرة الجمارك قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٧ بالاستناد لأحكام المادة (١٤٥/ب) من قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته الموافقة على التنسيب المشار إليه أعلاه بشكله التالي:-

* * * * *

تتمثل في:

1- استناداً للصلاحيات المخولة إلينا بموجب المادة رقم (145/ب) من قانون الجمارك رقم (20) لسنة 1998 ، ننسب برد كامل رسم التعريفة الجمركي الموحد عن مدخلات الإنتاج الأجنبية الداخلة في صنع المنتجات الوطنية عند وضعها في الاستهلاك المحلي المبينة في الجداول أدناه:-

نوع البضاعة - بند التعريفة
بندق بقشره، من البند 080.21
بندق مقشر، من البند 0802.22
فول سوداني بقشره، من البند 1202.10
فول سوداني مقشوراً وإن كان مكسراً، من البند 1202.20
مقاطع مراحل التدفئة المركزية من حديد السكب، من البند 8403.90

2- يعمل بهذا التعديل اعتباراً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

متعب الزين
مدير عام الجمارك الأردنية

سالم الخزاعلة
وزير الصناعة والتجارة

الدكتور زياد فريز
نائب رئيس الوزراء ووزير المالية

قرارات صادرة عن وزير الصناعة والتجارة أرقام (٢٠، ٢١، ٢٢) لسنة ٢٠٠٧

قرار رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٧

صادر عن وزير الصناعة والتجارة

استناداً للصلاحيات المخولة لي بموجب أحكام المادة الرابعة لفقرة ب/ ٣ من قانون الصناعة والتجارة رقم ١٨ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته ، وقرار مجلس الوزراء المؤرخ المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/١/٢٠ المتضمن الموافقة على تطبيق آليات التسعير المستندة للأسعار العالمية على مادة زيت الوقود المباع للصناعة وعلى مادة الاسفلت اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٧/٢/١ وبناءً على تقرير اللجنة المشكلة لهذه الغاية أقرر ما يلي :

أولاً : اعتماد الاسعار المحلية للمشتكات للتغطية المحررة لشهر آب ٢٠٠٧ وعلى النحو التالي :

المنتج	الوحدة	السعر الحالي	السعر لشهر آب/٢٠٠٧
- زيت الوقود للصناعة	دينار /طن	٢٦٥	٢٨٨
- زيت الوقود للبواخر	دينار/طن	٢٦٥	٢٨٨
- زيت الغاز للبواخر (السولار/الديزل)	كلمس/لتر	٤١٠	٤١٠
- وقود الطائرات/للشركات المحلية	كلمس/لتر	٤٠٥	٤١٥
- وقود الطائرات/للشركات الاجنبية	كلمس/لتر	٤١٠	٤٢٠
- وقود الطائرات/للرحلات العارضة	كلمس/لتر	٤٢٥	٤٣٥
- الاسفلت	دينار /طن	٢٦٠	٢٨٣

ثانياً : تعديل اسعار باب المصفاة للمحروقات المبينة في البلد أولاً اعلاه بمقدار التغيرات في الاسعار المعدلة .

ثالثاً : قيام شركة مصفاة البترول الاردنية باتخاذ الاجراءات اللازمة للاعلان عن الاسعار المعدلة اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٨ وفقاً للآليات المقررة من مجلس الوزراء المؤرخ .

وزير الصناعة والتجارة
سالم الخزاعلة

هكذا من الأصل

قرار رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٧

صادر عن وزير الصناعة والتجارة

استناداً لأحكام المادة (٤) فقرة (ب/٣) من قانون الصناعة والتجارة رقم (١٨) لسنة ١٩٩٨ وبناءً على الأسس الموضوعية من قبل اللجنة المشكلة بموجب كتابي رقم (١٣٢٩/١/٢/٢) تاريخ ٢٠٠٥/٦/١٢. اقر ما يلي:-

- ١- يحدد سعر بيع مادة الشعير الحر السائب والمشول للشركات المستوردة للمواشي الحية تسليم ظهر السيارة من مراكز الوزارة بسعر (٢٤٤) مائتين وأربعة وأربعين ديناراً للطن الواحد.
- ٢- يطبق هذا القرار اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٧/٨/١ ولغاية ٢٠٠٧/٨/٣١.

وزير الصناعة والتجارة
سالم الخزاعلة

قرار رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٧

صادر عن وزير الصناعة والتجارة

استناداً لأحكام المادة (٤) فقرة ب/٣ من قانون الصناعة والتجارة رقم (١٨) لسنة ١٩٩٨ وتعديله وبناءً على الأسس الموضوعية من قبل اللجنة المشكلة بموجب كتابي رقم ١٣٢٩/١/٢/٢ تاريخ ٢٠٠٥/٦/١٢ اقر ما يلي:

- ١- يمنع تصدير الطحين بيسن "اعه الا بعد اخذ الموافقة المسبقة من هذه الوزارة .
- ٢- يستوفى مبلغ (١٧٠) مائه وسبعين ديناراً دعم عن كل طن طحين موحد يدخل في تصنيع المواد المبيته في الجدول والتي تصدر الى خارج البلاد او المناطق الحرة .
- ٣- يستوفى مبلغ (١٨٦) مائه وستة وثمانين ديناراً لفرق دعم عن كل طن طحين زيرى يدخل في تصنيع المواد المبيته في الجدول و التي تصدر الى خارج البلاد او المناطق الحرة .
- ٤- يستوفى مبلغ (٣١١) ثلاثمائة وأحد عشر ديناراً لفرق دعم عن كل طن طحين زهرة يدخل في تصنيع المواد المبيته في الجدول و التي تصدر الى خارج البلاد او المناطق الحرة .
- ٥- يستوفى مبلغ (١٠٣) مائة وثلاثة دنانير عن كل طن سميد/يصدر او يدخل في تصنيع المواد المبيته في الجدول و التي تصدر الى خارج البلاد او المناطق الحرة .
- ٦- يستوفى مبلغ (٩٣) ثلاثة وتسعين ديناراً عن كل طن معكرونة تصدر الى خارج البلاد او المناطق الحرة.
- ٧- يستوفى مبلغ (١٣٧) مائة وسبعة وثلاثين ديناراً عن كل طن برغل يصدر الى خارج البلاد او المناطق الحرة اذا كان مصنوعاً من القمح المستورد للوزارة .

هكذا من الاصل

٨- يستولى فرق الدعم المشار اليه اعلاه من المواد التي يدخل الطحين في تكوينها والتي تصدر خارج البلاد او المناطق الحرة وحسب النسب والقيم التالية :

نوع المنتج / البنية	نسبة النقص	نوع الطحين	فرق الدعم / دينار لبن
١- الخبز العربي بأنواعه ، خبز الشاورما	%٨٠	موحد	١٣٦
٢- الخبز الافرنجي بأنواعه ، خبز حمام ، خبز همبرغر	%٧٥	زيرى	١٤٠
٣- غريبة ، بتي فور ، لاندوشار ، برازق ، سناروزا	%٥٠	زيرى	٩٣
٤- كوك سادة ، بأنواعه	%٥٠	زهرة	١٥٦
٥- كوك سادة	%٨٥	زيرى	١٥٨
٦- قرنطة	%٧٥	زيرى	١٤٠
٧- كوك مع سمس أو باتسون أو زعتر	%٦٥	زيرى	١٢١
٨- البقلاوة و غيرها ، حلويات شرقية ، فوسليات	%٢٥	زهرة	٧٨
٩- البسكويت السادة + محلى ، بسكويت البوظة	%٤٥	زيرى	٨٤
١٠- البسكويت المحشى والمغطى بالشوكلاته والويفر	%٣٥	زيرى	٦٦
١١- الكيك المحشى والمغطى بالشوكلاته	%٣٥	زهرة	١٠٩
١٢- البقلاوة بجميع انواعها	%٣٠	زيرى	٥٦
١٣- المقلوب	%٥٠	موحد	٨٥
١٤- هريسة ، حلوة الجبن	%٨٠	سميد	٨٣
١٥- كنافة ، بين نارين	%٢٥	سميد	٢٦
١٦- المعمول المنتج من طحين الزيرى	%٤٠	زيرى	٧٥
١٧- المعمول المنتج من السميد	%٤٠	سميد	٤٢
١٨- كوك محشى	%٥٠	زيرى	٩٣
١٩- خليط الكيك	%٤٥	زهرة	١٤٠
٢٠- المن والسلوى	%١٥	زيرى	٢٨
٢١- كرابنج حلب / مشبك / زنونو الست	%٥٠	زيرى	٩٣
٢٢- محسن خبز	%٦٠	زيرى	١٦٨

٢٣- في حال تكون البضاعة المصدرة الى الخارج تشمل عدة انواع من المواد اعلاه تؤخذ النسبة الاعلى

٩- يثبت على كل رخصة تصدير تاريخ التهام العمل بهذا القرار وكل مادة تصدر بعد تاريخ ٢٠٠٧/٨/٣١ يطبق عليها القرارات الجديدة الصادرة بهذا الخصوص .

١٠- يلغى هذا القرار أي قرار آخر يتعارض مع مضمونه ويعمل به من تاريخ ٢٠٠٧/٨/٣١ ولغاية ٢٠٠٧/٨/٣١ .

وزير الصناعة والتجارة
سالم الخزاعلة

قرار رقم (٧) لسنة ٢٠٠٧ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بتاريخ ٧ رجب لسنة ١٤٢٨ هجرية الموافق ٢٢/٧/٢٠٠٧ ميلادية اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين للنظر في طلب التفسير المقدم من دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم (ك هـ ٩٠٥٧/١) بتاريخ ٢٧ ربيع الثاني سنة ١٤٢٨ هجرية الموافق ١٥/٥/٢٠٠٧ ميلادية ، لتفسير الفقرة (أ) من كل من المادتين (٢٩،٢٨) والفقرة (ب) من المادة (٣١) من قانون الكهرباء العام رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٢ وبيان ما يلي :

هل يتوجب على شركات الامتياز وشركات الكهرباء المعدة للخصخصة ، القائمة قبل نفاذ أحكام قانون الكهرباء العام رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٢ الحصول على رخصة من هيئة قطاع الكهرباء ؟

وبعد الإحاطة بما جاء بطلب التفسير ، ومرفقه كتاب رئيس مجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الكهرباء والرجوع إلى النصوص القانونية المطلوب تفسيرها نجد ما يلي :-

أولاً :- جاء في الفقرة (أ) من المادة (٢٨) من قانون الكهرباء رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٢ ما يلي :-

لا يجوز لأي شخص أن ينشئ أو يمتلك أو يدير مشروعاً للتوليد أو النقل أو تشغيل نظام النقل أو التزويد أو التوزيع أو أن يقوم بأي

هكذا من الأصل

صورة كانت بأي من هذه الأعمال إلا بموجب رخصة صادرة وفقاً لأحكام هذا القانون أو إستناداً لقرار من مجلس الوزراء بمقتضى الفقرة (د) من المادة (٣٥) من هذا القانون .

ثانياً :- جاء في الفقرة (أ) من المادة (٢٩) من القانون ذاته ما يلي :
" يستمر العمل بأي رخصة تم منحها قبل نفاذ أحكام هذا القانون للمدة المتبقية منها إلى أن يتم إلغاؤها أو استبدالها وفقاً لأحكامه . "

ثالثاً :- جاء في البند (٢) من الفقرة (هـ) من المادة (٣٠) من القانون ذاته بما يلي :

(للمجلس أن يراعي عند تجديد شروط وأحكام الرخصة أي اتفاقيات مبرمة بين المرخص له والحكومة أو فيما بين المرخص لهم) .

رابعاً :- جاء في الفقرة (ب) من المادة (٣١) من القانون ذاته ما يلي :-

" يراعى عند منح رخصة لشركة الامتياز أو شركة كهرباء معدة للخصخصة تعمل بموجب اتفاقية امتياز مع الحكومة . أحكام الامتياز الممنوحة لكل منها . "

خامساً :- جاء في المادة (١٣) من نظام ترخيص شركات الكهرباء رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠١ ما يلي :-

" على جميع الشركات القائمة باستثناء شركات الامتياز . توفيق أوضاعها مع أحكام هذا النظام خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نفاذه وذلك بالتقدم للحصول على رخصة ، ودفع الرسوم المستحقة عليها خلال المدة وفقاً للشروط التي يحددها المجلس لهذه الغاية ، وذلك تحت طائلة وقف العمل بالرخصة أو إلغائها . "

سادساً :- جاء في المادة (٥) من اتفاقية الامتياز المعقودة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ، وشركتي الكهرباء الأردنية المساهمة في عمان وكهرباء الأردن المركزية المساهمة بالزرقاء - الرصيفة لعام ١٩٦٢ ما يلي :-

تسري على الشركة وعلى المشروع ، وعلى الإنشاءات والمعدات التي يجيزها هذا الامتياز أحكام أي قانون معمول به الآن أو قد يصدر في المستقبل لتنظيم توليد الطاقة الكهربائية أو توزيعها ، أو تحويلها ، أو تخزينها أو نقلها أو بيعها في المملكة الأردنية الهاشمية . وتسري عليها أيضاً أحكام أي نظام قد صدر أو قد يصدر بمقتضى هذا القانون على أنه إذا تعارضت أحكام القانون أو النظام مع قانون الامتياز فيسري حكم الامتياز إلا إذا وافق الفريقان على غير ذلك .

وبعد التدقيق في النصوص السالفة الذكر والمداولة تبين لنا ما يلي :-

أولاً :- تطبيقاً لأحكام المادة (٢٨) من قانون الكهرباء رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٢ ، لا يجوز لأي شخص أن ينشئ أو يمتلك أو يدير مشروعاً للتوليد أو النقل أو تشغيل نظام النقل أو التزويد أو التوزيع أو أن يقوم بأي صورة كانت بأي من هذه الأعمال إلا بموجب رخصة صادرة وفقاً لأحكام هذا القانون ، أو إستناداً لقرار مجلس الوزراء بمقتضى الفقرة (د) من المادة (٣٥) منه .

ثانياً :- تطبيقاً لأحكام المادة (٢٩/أ) من القانون ذاته ، يستمر العمل بأي رخصة تم منحها قبل نفاذ أحكام هذا القانون ، للمدة المتبقية منها إلى أن يتم إلغاؤها أو استبدالها وفقاً لأحكام هذا القانون .

ثالثاً :- أوجب الفقرة (ب) من المادة (٣١) من القانون ذاته أن يراعى عند منح رخصة لشركة الامتياز أو شركة كهرباء معدة للخصخصة تعمل بموجب اتفاقية امتياز مع الحكومة ، أحكام الامتياز الممنوح لكل منها .

رابعاً :- استتنت المادة (١٣) من نظام ترخيص شركات الكهرباء رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠١ الذي كان سارياً في ظل قانون الكهرباء رقم (١٣) لسنة ١٩٩٩ الملغى بالقانون الحالي رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٢ ، وهو نظام ساري المفعول بموجب المادة (٥٨) من القانون رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٢ المشار إليه استتنت تلك المادة شركات الامتياز ، دون غيرها من الشركات من وجوب توفيق أوضاعها مع أحكامه بالتقدم للحصول على الرخصة ودفع الرسوم المستحقة عليها خلال المدة ووفقاً للشروط التي

يحددها مجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الطاقة الكهربائية في المملكة ، الأمر الذي يستخلص منه أن شركات الامتياز لا تلزم بالحصول على الرخصة إذا لم تلزمها اتفاقية الامتياز بذلك ، وذلك لأن الرخصة كما عرفت في المادة الثانية من القانون هي (الأذن الذي تمنحه الهيئة وفقاً لأحكام هذا القانون) .

في حين أن شركات الامتياز تمارس أعمالها بموجب اتفاقيات الامتياز المعقودة مع الحكومة وتصدر بها قوانين خاصة ، فهي والحالة هذه مرخصة بموجب قوانين خاصة أحكامها ملزمة للفريقين ، ويؤخذ بها عند تعارضها مع القوانين العادية ومنها قانون الكهرباء العام رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٢ .

خامساً :- إن نص المادة الخامسة من اتفاقية الامتياز بين الحكومة وشركتي الكهرباء الأردنية المساهمة في عمان وكهرباء الأردن المركزية المساهمة بالزرقاء - الرصيفة قد تضمنت بكل صراحة ووضوح أنه (إذا تعارضت أحكام القانون أو النظام مع قانون الامتياز فيسري حكم اتفاقية الامتياز ، إلا إذا وافق الفريقان على غير ذلك) .

سادساً :- ليس في النصوص المطلوب تفسيرها ، ولا في نصوص قانون الكهرباء الأخرى ما يستتعي شركة الكهرباء المعدة للخصخصة غير المرتبطة باتفاقيات امتياز مع الحكومة ، من أحكام قانون الكهرباء العام رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٢ من حيث لزوم حصولها على الترخيص .

مكذاً من الأصل

لكل ما تقدم وبناء عليه وجوباً على السؤال الذي تضمنه طلب التفسير
نقرر بالأغلبية ما يلي :-

أولاً :- لا يتوجب على شركات الامتياز القائمة قبل نفاذ أحكام قانون الكهرباء
العام رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٢ الحصول على رخصة من هيئة تنظيم
قطاع الكهرباء .

ثانياً :- يتوجب على شركات الكهرباء المعدة للخصخصة القائمة قبل نفاذ أحكام
قانون الكهرباء العام رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٢ الحصول على رخصة من
هيئة تنظيم قطاع الكهرباء ، إلا إذا كانت مرتبطة باتفاقية امتياز مع
الحكومة .

قرار صادر بتاريخ ٧ رجب لسنة ١٤٢٨ هجرية الموافق ٢٢ / ٧ / ٢٠٠٧ ميلادية

عضو	عضو	رئيس محكمة التمييز
محكمة التمييز	رئيس ديوان التشريع والرأي	رئيس الديوان الخاص
محمد الخراشة	في رئاسة الوزراء	بتفسير القوانين
	محمد علي الملاونة	محمد صامد الرقاد
عضو (مخالف)	مندوب دولة رئيس الوزراء	عضو
نائب رئيس مجلس مفوضي هيئة قطاع الكهرباء	محمد أديب طهوب	محكمة التمييز
		اسماعيل العمري

قرار مخالفة

أرجو أن أبين أنني أخالف قرار الأغلبية المحترمة للأسباب التالية:

تنص الفقرة (أ) من المادة (٢٨) من قانون الكهرباء العام رقم ٦٤ لسنة
٢٠٠٢ على أنه لا يجوز لأي شخص أن ينشئ أو يمتلك أو يدير مشروعاً للتوليد
أو النقل أو تشغيل نظام النقل أو التزويد أو التوزيع أو أن يقوم بأي صورة كانت
بأي من هذه الأعمال إلا بموجب رخصة صادرة وفقاً لأحكام هذا القانون.
ولقد عرفت المادة الثانية من القانون المذكور (الرخصة) بأنها الإذن الذي
تمنحه الهيئة - هيئة تنظيم قطاع الكهرباء - وفقاً لأحكام هذا القانون.

كما وعرفت شركات الامتياز (بأنها الشركات العاملة في القطاع قبل نفاذ
أحكام هذا القانون بموجب اتفاقية امتياز مع الحكومة ولا تملك الحكومة أسهما
فيها) ، وعرفت شركات الكهرباء المعدة للخصخصة (بأنها الشركات المرخصة
للتوليد أو للتوزيع والتزويد بالتجزئة أو التي تعمل بموجب اتفاقية امتياز مع
الحكومة ، حسب مقتضى الحال، وتمتلك الحكومة كامل أو أكثرية أسهمها قبل نفاذ
أحكام هذا القانون).

ولما كانت كل من شركات الامتياز والشركات المعدة للخصخصة العاملة في
القطاع حالياً، قائمة قبل نفاذ أحكام القانون، ولا تحمل رخصة صادرة عن الهيئة
يتوجب استمرار العمل بها كما تنص المادة (٢٩) من القانون ، فلقد تضمن قانون
الكهرباء العام رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٢ نصاً صريحاً يقضي بلزوم حصول شركات
الامتياز وشركات الكهرباء المعدة للخصخصة على رخصة ، حيث نص في الفقرة
(ب) من المادة (٣١) منه على أنه "يراعى عند منح رخصة لشركة الامتياز أو
شركة كهرباء معدة للخصخصة تعمل بموجب اتفاقية امتياز مع الحكومة أحكام
الامتياز الممنوح لكل منها " .

محكمة التمييز

وإذا قلنا بعكس ذلك، وبأن شركة الامتياز وشركة الكهرباء المعدة للخصخصة لا تحتاج الى رخصة، فإنه لم يكن هناك من حاجة للنص على وجوب مراعاة الرخصة الممنوحة لهذه الشركات لأحكام الامتياز طالما ان هذه الشركات ليست بحاجة الى رخصة.

هذا ومما تجدر الإشارة اليه ما يلي:-

١. إن نص المادة (٣١/ب) المذكورة يلزم تقدم شركة الامتياز لطلب رخصة، واجب التطبيق بمقتضى المادة (٥) من اتفاقية الامتياز، التي تنص على أنه تسري على الشركة أحكام أي قانون معمول به أو قد يصدر في المستقبل لتنظيم توليد الطاقة الكهربائية، أو توزيعها، أو تحويلها، أو توريدها، أو نقلها، أو بيعها في المملكة.
- وهذا كله يثبت ضرورة حصول شركات الامتياز وشركات الكهرباء المعدة للخصخصة على الرخصة اللازمة من هيئة تنظيم قطاع الكهرباء، بشرط ان تنقيد الهيئة المذكورة بما هو منصوص عليه في الفقرة (ب) من المادة (٣١) من قانون الكهرباء بان لا تفرض على شركات الامتياز شروطاً تخالف احكام الامتياز الممنوح لها.
٢. ومما يؤيد وجهة النظر هذه ان المادة (٣٠) من قانون الكهرباء تضمنت خمسة بنود هي البنود (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (هـ)، وقد نصت المادة (٣١) من هذا القانون أن البنود (ب) و(ج) و(د) من المادة (٣٠) لا تنطبق على الشركات التي اعتبرت حائزة على رخصة نهائية وهي شركات الامتياز والشركات المعدة للخصخصة.
- إن المفهوم المخالف لما جاء في المادة (٣١) من قانون الكهرباء هو أنه ينطبق على شركات الامتياز والشركات المعدة للخصخصة الفقرتين (أ) و(هـ) من المادة (٣١) من هذا القانون حيث لم تعف هذه الشركات من تطبيق هاتين الفقرتين عليها.

وتتضمن هاتان الفقرتان وجوب تقديم طلب للحصول على الرخصة إلى الهيئة، مرفقاً بالوثائق والبيانات التي يحددها المجلس، بعد استيفاء بدل الخدمات المقررة عن تقديم الطلب والدراسة، ويقوم المجلس بتضمين الرخصة اسس تحديد التعرفة المتعلقة بالمرخص له والمعتمدة من الهيئة. إلا أنه عند منح الرخصة لشركات الامتياز والشركات المعدة للخصخصة يتوجب تطبيق أحكام الفقرة (ب) من المادة (٣١) من القانون المذكور التي تتضمن أنه يراعى عند منح رخصة لشركات الامتياز أو شركة الكهرباء المعدة للخصخصة والتي تعمل بموجب اتفاقية امتياز مع الحكومة أحكام الامتياز الممنوح لها، بمعنى أن الهيئة لا تستطيع تفرض عليها - عند منحها للرخصة - شروطاً تخالف ما جاء في اتفاقية الامتياز، بينما أنه في الشركات الأخرى خلاف شركات الامتياز أو الشركات المعدة للخصخصة، فإن الهيئة تستطيع فرض الشروط والأحكام التي تقررها وفقاً للصلاحيات الممنوحة لها في الفقرة (د) من المادة (٣٠) من هذا القانون.

وهذا كله يثبت ضرورة حصول شركات الامتياز وشركات الكهرباء المعدة للخصخصة على الرخصة اللازمة من الهيئة بشرط ان تنقيد الهيئة بما هو منصوص عليه في الفقرة (ب) من المادة (٣١) من قانون الكهرباء بأن لا تفرض عليها شروطاً تخالف أحكام الامتياز الممنوح لها.

٣. أما القول بأن المادة (٣١) من نظام ترخيص شركات الكهرباء رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠١، قد استثنت شركات الامتياز من الحصول على رخصه، وبذلك فإنه لا محل للطلب اليها للتقدم للهيئة للحصول على رخصة.

فإن الرد عليه هو كما يلي:

أ- لقد صدر نظام ترخيص شركات الكهرباء رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠١ بالاستناد إلى المادتين (٧) و (١٨) من قانون الكهرباء رقم ١٣ لسنة ١٩٩٩.

ب- لم يتضمن قانون الكهرباء أعلاه بين أحكامه أي حكم يشابه الحكمين اللذين أتت بهما المادتين (٢٩/أ) و (٣١/ب) من قانون الكهرباء رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٢ والمطلوب تفسيرهما من قبل الديوان الخاص بتفسير القوانين، واللذان قضيا باستمرار العمل بأي رخصه تم منحها قبل نفاذ أحكام القانون المذكور، وبضرورة حصول شركات الامتياز وشركات الكهرباء المعدة للخصخصة القائمة قبل نفاذ أحكامه على رخصه.

ج- نصت المادة (٥٨) من قانون الكهرباء رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٢ على إلغاء قانون الكهرباء رقم ١٣ لسنة ١٩٩٩، مع الإبقاء على الأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه، إلى المدى الذي لا تتعارض فيه مع أحكام قانون الكهرباء رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٢.

د- لم تتضمن أحكام قانون الكهرباء رقم (١٣) لسنة ١٩٩٩ لاي حكم يقضي باستثناء شركات الامتياز من الحصول على رخصة.

هـ- إن نص المادة (١٣) من نظام ترخيص شركات الكهرباء رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠١ باستثناء شركات الامتياز من الحصول على رخصه، يتعارض مع نص المادة (٣١/ب) من قانون الكهرباء رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٢، والتي قضت بوجوب حصول شركات الامتياز القائمة قبل نفاذ أحكامه على رخصه.

لذلك، واستناداً لنص المادة (٥٨) أعلاه، وعملاً بالمبدأ القائل بأن النظام لا يعدل القانون، وأنه عند تعارض القانون مع النظام يعمل بالقانون لأنه هو التشريع الأقوى، ولتعارض أحكام المادة (١٣) من نظام ترخيص شركات الكهرباء مع نص المادة (٣١/ب) من قانون الكهرباء رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٢، فإنه ولكل ذلك، يتوجب تطبيق أحكام القانون واستبعاد نص المادة (١٣) من النظام المشار إليه، وعدم العمل به.

علماً أن هذا النظام أعفى شركات الامتياز فقط دون أن يعفي الشركات المعدة للخصخصة من ذلك، مما يؤيد وجهة نظرنا في لزوم حصول شركات الامتياز وشركات الكهرباء المعدة للخصخصة على رخصة كما بينا أعلاه.

لهذه الأسباب فإنني أخالف رأي الأغلبية المحترمة، وأنه يتوجب على شركات الامتياز والشركات المعدة للخصخصة القائمة قبل نفاذ أحكام قانون الكهرباء لعام رقم ٦٤ لسنة ٢٠٠٢ الحصول على رخصة لا تتضمن أحكامها ما يخالف لأحكام الامتياز الممنوح لها.

العضو المخالف

محمد أديب طهوب

صكوك من الأصل



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/مديرية الجريدة الرسمية
الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

فهرس العدد ٤٨٤٣ ***** الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٨/١٦

القسم الثاني

رقم الصفحة	المحتويات
٥٣٢٦	* الأوسمة
٥٣٢٦	* وزارة /اس-تقالة
٥٣٢٦	* وكالات الوزراء
٥٣٢٧	* الموظفون
٥٣٤١	* الجنسية الأردنية
٥٣٤٢	* الاملاك
٥٣٤٥	* شؤون البلديات
٥٣٨٨	* المواصفات القياسية
٥٣٨٩	* الإعلانات
٥٣٩١	* المطالبات
٥٤٥٧	* المحاكم

هكذا من الأصل

الأوسمة

- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على السماح لرئيس الجامعة الألمانية الأردنية الدكتور ليبب الخضرا بحمل وسام جمهورية ألمانيا الاتحادية (Bundes Verdienstkreuz Erster Klasse) وسام الخدمة المتميزة من الدرجة الأولى الممنوح له من فخامة رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية.

وزارة/استقالة

- صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قبول استقالة الوزراء التالية اسماؤهم من مناصبهم اعتباراً من ٢٠٠٧/٧/٢٩:-

١. معالي المهندس محمد ظافر العالم وزير المياه والري
٢. معالي الدكتور سعد الخرابشة وزير الصحة

وكالات الوزراء

- أ. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور محي الدين توفيق وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء أعمال وزارة الخارجية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد عبدالاله الخطيب وزير الخارجية في كل من كندا والبرتغال بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٧/٧/١٢.
- ب. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد سعود نصيرات وزير النقل أعمال وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيدة سهير علي وزير التخطيط والتعاون الدولي في إسبانيا بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٧/٧/١٢.
- ج. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد سعود نصيرات وزير النقل أعمال وزارة الأشغال العامة والإسكان بالوكالة طيلة مدة غياب معالي المهندس حسني أبو غيدا وزير الأشغال العامة والإسكان بمهمة رسمية في جمهورية مصر العربية/ القاهرة اعتباراً من ٢٠٠٧/٧/١٣.
- د. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور عادل الطوبسي وزير الثقافة أعمال وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي بالوكالة طيلة مدة غياب معالي الدكتور خالد طوقان وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي بمهمة رسمية في جمهورية تونس اعتباراً من ٢٠٠٧/٧/١٢.

هـ. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور عادل الطوبسي وزير الثقافة أعمال وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد عبد الفتاح صلاح وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية بمهمة رسمية في جمهورية تونس اعتباراً من ٢٠٠٧/٧/٩.

* * * * *

و. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي السيد شريف الزعبي وزير العدل أعمال وزارة الصناعة والتجارة بالوكالة طيلة مدة غياب معالي السيد سالم الخزاعلة وزير الصناعة والتجارة في كندا بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٧/٧/١١.

* * * * *

ز. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على أن يتولى معالي الدكتور سعد الخرابشة وزير الصحة أعمال وزارة البيئة بالوكالة طيلة مدة غياب معالي المهندس خالد الإيراني وزير البيئة في جمهورية مصر العربية/ القاهرة بمهمة رسمية اعتباراً من ٢٠٠٧/٧/٢٠.

* * * * *

الموظفون

• تشكيلات/ تقاعد

١. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٧٦٦) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٣ المتضمن الموافقة على تعيين عطوفة الدكتور أمجد بدر منصور القاضي أميناً عاماً للمجلس الأعلى للأعلام بموجب عقد ويراتب شهري مقداره (١٩٥٠) ألف وتسعمائة وخمسون ديناراً شاملاً كلفة العلاوات المقررة اعتباراً من تاريخ مباشرته العمل.

* * * * *

ب. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٤٧٧١) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٣ المتضمن الموافقة على تعيين المذكورين تالياً سفيرين في مملكة وزارة الخارجية اعتباراً من تاريخ مباشرتهما العمل:-

- سعادة السيد سليمان مغير النويري.

- سعادة السيد فارس القطارنه.

ج. صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار المجلس القضائي رقم (٩٨) لسنة ٢٠٠٧ تاريخ ٢٠٠٧/٧/٥ المتضمن ما يلي اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٧/٩/١.

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار المجلس القضائي رقم (٩٨) لسنة ٢٠٠٧ تاريخ ٢٠٠٧/٧/٥ المتضمن ما يلي اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٧/٩/١:-

١. تعيين حامل دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ١٩٩٥ السيد عقله عليان محمد أبو زيد مدعياً عاماً لدى محكمة عمان الابتدائية بأعلى مربوط الدرجة السادسة.

٢. تعيين حامل دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ١٩٩٩ السيد مروان عبد الله فالج الختالين قاضياً للصلح في محكمة صلح غرب عمان بأدنى مربوط الدرجة السادسة

٣. تعيين حامل دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ٢٠٠٥ السيد موفق محمود إبراهيم عبيدات قاضياً للصلح في محكمة صلح عمان بأدنى مربوط الدرجة السادسة.

٤. تعيين حامل دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ٢٠٠٥ السيد رباع عبد القادر عبد الله الكيلاني قاضياً للصلح في محكمة صلح عمان بأدنى مربوط الدرجة السادسة.

٥. تعيين حاملة دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ٢٠٠٥ السيدة ثانيا إبراهيم صالح الزعبي قاضياً للصلح في محكمة صلح غرب عمان بأدنى مربوط الدرجة السادسة.

٦. تعيين حامل دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ٢٠٠٤ السيد مرزوق سليمان هلال العموش قاضياً للصلح في محكمة صلح إربد بأدنى مربوط الدرجة السادسة.

٧. تعيين حامل دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ٢٠٠٥ السيد علاء عدنان حنا مدانات قاضيا للصلح في محكمة صلح عمان بآدنى مربوط الدرجة السادسة.
٨. تعيين حامل دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ٢٠٠٥ الأنسة عندب إبراهيم عقله الحمود قاضيا للصلح في محكمة صلح عمان بآدنى مربوط الدرجة السادسة.
٩. تعيين حامل دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ٢٠٠٥ السيد أحمد إبراهيم عبد الله الصمادي قاضيا للصلح في محكمة الجمارك الابتدائية بآدنى مربوط الدرجة السادسة.
١٠. تعيين حامل دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ٢٠٠٥ السيد محمد عبد الرحمن إبراهيم خضر قاضيا للصلح في محكمة صلح عمان بآدنى مربوط الدرجة السادسة.
١١. تعيين حامل دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ٢٠٠٤ السيد هلال خليل هلال الحوامدة قاضيا للصلح في محكمة صلح اربد بآدنى مربوط الدرجة السادسة.
١٢. تعيين حامل دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ٢٠٠٥ السيد عماد الدين محمود إبراهيم سويدات قاضيا للصلح في محكمة صلح المفرق بآدنى مربوط الدرجة السادسة.
١٣. تعيين حامل دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ٢٠٠٤ السيد عارف علي هزاع أبو عليم قاضيا للصلح في محكمة صلح شرق عمان بآدنى مربوط الدرجة السادسة.
١٤. تعيين حامل دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ٢٠٠٥ السيد علي سمير علي العزام قاضيا للصلح في محكمة صلح عمان بآدنى مربوط الدرجة السادسة.
١٥. تعيين حامل دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ٢٠٠٤ السيد محمد حمدان تيم البديرات قاضيا للصلح في محكمة صلح عين الباشا بآدنى مربوط الدرجة السادسة.

١٦. تعيين حامل دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ٢٠٠٤ السيد عبد الحميد عبد الرحيم السحيمات قاضيا للصلح في محكمة صلح عمان بآدنى مربوط الدرجة السادسة.
١٧. تعيين حامل دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ٢٠٠٤ السيد جابر عودة عبد الله الشديفات قاضيا للصلح في محكمة صلح جنوب عمان بآدنى مربوط الدرجة السادسة.
١٨. تعيين حامل دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ٢٠٠٤ السيد إبراهيم أحمد إبراهيم الذيابات قاضيا للصلح في محكمة صلح السلط بآدنى مربوط الدرجة السادسة.
١٩. تعيين حامل دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ٢٠٠٥ الأنسة أمل باجس محمد علي قاضيا للصلح في محكمة صلح شمال عمان بآدنى مربوط الدرجة السادسة.
٢٠. تعيين حامل دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ٢٠٠٥ السيد جلال محمد عابد الزعبي قاضيا للصلح في محكمة صلح عمان بآدنى مربوط الدرجة السادسة.
٢١. تعيين حامل دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ٢٠٠٤ السيد مهند زايد إبراهيم أبو قمر قاضيا للصلح في محكمة صلح الزرقاء بآدنى مربوط الدرجة السادسة.
٢٢. تعيين حامل دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ٢٠٠٤ السيد أيمن مصلح تلجي العبابنة قاضيا للصلح في محكمة صلح الزرقاء بآدنى مربوط الدرجة السادسة.
٢٣. تعيين حامل دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ٢٠٠٤ السيد أحمد محمد شحادة الشديفات قاضيا للصلح في محكمة صلح السلط بآدنى مربوط الدرجة السادسة.
٢٤. تعيين حامل دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ٢٠٠٥ السيد أمين علي حمد خليفات قاضيا للصلح في محكمة صلح عمان بآدنى مربوط الدرجة السادسة.

هكذا في الأصل

٢٥. تعيين حامل دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ٢٠٠٤ السيد نزار شاكر تركي الصرايرة قاضياً للصلح في محكمة صلح شمال عمان بأدنى مربوط الدرجة السادسة.
٢٦. تعيين حامل دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ٢٠٠٥ السيد الوائظ بالله أسعد جميل الفلاييني قاضياً للصلح في محكمة صلح الزرقاء بأدنى مربوط الدرجة السادسة.
٢٧. تعيين حامل دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ٢٠٠٤ السيد أسامة محمد شتيوي المشاقبة قاضياً للصلح في محكمة صلح شمال عمان بأدنى مربوط الدرجة السادسة.
٢٨. تعيين حامل دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ٢٠٠٤ السيد زياد محمد علي المحارب قاضياً للصلح في محكمة صلح عمان بأدنى مربوط الدرجة السادسة.
٢٩. تعيين حاملة دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ٢٠٠٤ الأنسة وفاء صالح مرعي قزق قاضياً للصلح في محكمة صلح الزرقاء بأدنى مربوط الدرجة السادسة.
٣٠. تعيين حاملة دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ٢٠٠٤ السيدة مرام خلف قاسم المحاسنة قاضياً للصلح في محكمة صلح غرب عمان بأدنى مربوط الدرجة السادسة.
٣١. تعيين حامل دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ٢٠٠٥ السيد أيمن ممدوح محمد الفاعوري قاضياً للصلح في محكمة صلح إربد بأدنى مربوط الدرجة السادسة.
٣٢. تعيين حامل دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ٢٠٠٤ السيد خلدون إبراهيم علي الحسين قاضياً للصلح في محكمة صلح جرش بأدنى مربوط الدرجة السادسة.
٣٣. تعيين حامل دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ٢٠٠٤ السيد محمود عبد الرحمن ذياب الطراونه قاضياً للصلح في محكمة صلح سحاب بأدنى مربوط الدرجة السادسة.

٣٤. تعيين حامل دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ٢٠٠٥ السيد شاكر محمد خالد بني عيسى قاضياً للصلح في محكمة صلح الزرقاء بأدنى مربوط الدرجة السادسة.
٣٥. تعيين حامل دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ٢٠٠٤ السيد غالب كامل محمود المهيرات قاضياً للصلح في محكمة صلح مادبا بأدنى مربوط الدرجة السادسة.
٣٦. تعيين حامل دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ٢٠٠٤ السيد عبد الناصر علي عارف الدهون قاضياً للصلح في محكمة صلح عجلون بأدنى مربوط الدرجة السادسة.
٣٧. تعيين حامل دبلوم المعهد القضائي الأردني عام ٢٠٠٤ السيد هاشم علي حمد الحسن قاضياً للصلح في محكمة صلح شمال عمان بأدنى مربوط الدرجة السادسة.

١.د . قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٠ الموافقة على زيادة المبلغ الخاص للتقاعد من راتب عطوفة المهندس عبدا لمنعم حسين الحباري من ملاك وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ليصبح (٩٣٥) تسعمائة وخمسة وثلاثين ديناراً بدلاً من (١٣٥) تسماًة وخمسة وثلاثين ديناراً اعتباراً من ٢٠٠٧/٤/١ .

* * * * *

٢. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٠ بالاستناد لاحكام المادة (١٠/ج) من قانون الاتصالات رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته الموافقة على تعيين عطوفة السيد عليان القطارن عضواً في مجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بموجب عقد وبرايب شهري مقداره (٢٥٠٠) ألفان وخمسمائة دينار شاملاً كافة العلاوات المقررة اعتباراً من ٢٠٠٧/٨/١ وللمدة المتبقية من عضوية عطوفة السيدة مصون شقير والتي تنتهي بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٢٦ .

* * * * *

٣. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٠ بالاستناد لاحكام المادتين (٨) و(١١) من قانون الاتصالات رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته الموافقة على تعيين عطوفة المهندسة وفاء البيايضة عضواً في مجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بموجب عقد وبرايب شهري مقداره (٢٥٠٠) ألفان وخمسمائة دينار شاملاً كافة العلاوات المقررة اعتباراً من تاريخ مباشرتها العمل ولغاية ٢٠١٠/١١/١ .

* * * * *

٤. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٨ الموافقة على احالة عطوفة امين عام سلطة المياه المهندس مندر خليفات على التقاعد اعتباراً من ٢٠٠٧/٧/٢٩ .

* * * * *

٥. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٧ بالاستناد لاحكام المادتين (٥/ج) و(١) من قانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٧ الموافقة على ما يلي:-

١. قبول استقالة الدكتور منار الفياض العضو المتفرغ في هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي.
٢. تعيين الأستاذ الدكتور ماجد أبو جابر عضواً متفرغاً في مجلس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي بدلاً من الدكتور منار الفياض اعتباراً من تاريخ مباشرته العمل وللمدة المتبقية من عضوية الدكتور الفياض التي تنتهي بتاريخ ٢٠١١/٦/١٥ وبرايب شهري مقداره (٢٢٠٠) ألفان ومائتا دينار.

٦. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٧ الموافقة على احالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً من ملاك وزارة التربية والتعليم على التقاعد بناء على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

٢٠٠٧/٩/٢	السيدة نايفه حمدان حمد الشوبكي
٢٠٠٧/٨/١٢	السيدة نعيمه عبدالعزيز محمود حمد الله
٢٠٠٧/٨/١٢	السيدة نجاح محمد سلمان الطوره
٢٠٠٧/٨/١٢	السيدة صباح مفلح احمد الوديان
٢٠٠٧/٨/١	السيد حسين حمد الله سلامه السليم
٢٠٠٧/٨/١٢	السيدة زينب احمد عوده العودات
٢٠٠٧/٨/١٢	السيدة وجدان جبران خليل اسماعيل
٢٠٠٧/٨/١٢	السيدة زينب يوسف محمد مقداد
٢٠٠٧/٨/١٢	السيدة هناء احمد جبور المجالي
٢٠٠٧/٧/٢٠	السيد سعد الدين احمد سعد الدين

* * * * *

٧. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٤ الموافقة على احالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على التقاعد بناء على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم:-

دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

٢٠٠٧/٨/١ السيدة رهام محمد حكيم الروسان

وزارة الشؤون البلدية

٢٠٠٧/٨/١ السيدة اميره عبدالرحمن احمد عمر

وزارة التربية والتعليم

٢٠٠٧/٨/١٢ السيد احمد علي الخطار الرمضان

٢٠٠٧/٨/١٢ السيد نسر انيس محمد لاوي

٢٠٠٧/٨/١٢ السيدة انتصار سعيد العلي ابداح

٢٠٠٧/٨/١٢ السيد كمال محمد عبد العزيز منصور

٢٠٠٧/٨/١٢ السيدة جميله عبدالحليم شاكور داود

٢٠٠٧/٨/١٢ السيد محمد احمد امين طه

٢٠٠٧/٨/١٢ السيدة هند زكي خلف خصاونه

٢٠٠٧/٨/٩ السيد محمود علي محمد الصبح

• استبداع

١. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٧ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على الاستبداع بناء على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم وإلى حين اكتمالهم المدة المقررة من خدمتهم الحكومية الخاضعة للتقاعد محسوبة من تاريخ إحالتهم على الاستبداع.

وزارة التربية والتعليم

٢٠٠٧/٨/١	السيدة هادية غالب سليمان أبو عبود
٢٠٠٧/٨/١٢	السيدة منال سمير محي الدين صباحا
٢٠٠٧/٨/١٦	السيد بسام سليم أحمد السركس
٢٠٠٧/٨/١	السيدة أمل عطالله عبدالكريم المشايخ
٢٠٠٧/٨/١	السيدة كفاح عمر أحمد العلامي
٢٠٠٧/٨/١٢	السيدة نوال خليل حسين شخاتره
٢٠٠٧/٨/١	السيدة روسيلة عبدالحميد حسن الصوري
٢٠٠٧/٨/١٢	السيدة زلفة عارف موسى تحفيسو
٢٠٠٧/٨/١	السيد يوسف عبدالفتاح نمر أبو ديه
٢٠٠٧/٧/١	السيد غازي عوض مثقال الزبيدي

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

٢٠٠٧/٧/١	السيد "محمد نور" محمود الكور
----------	------------------------------

وزارة المياه والسري/سلطة المياه

٢٠٠٧/٧/٢٣	الدكتور بسام عبدالله سلمان الضمور
* * * * *	

٢. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٤ الموافقة على إحالة الموظفين المذكورة أسماؤهم تالياً على الاستبداع بناء على طلبهم اعتباراً من التاريخ المبين إزاء اسم كل منهم وإلى حين اكتمالهم المدة المقررة من خدمتهم الحكومية الخاضعة للتقاعد محسوبة من تاريخ إحالتهم على الاستبداع.

وزارة الشؤون البلدية

٢٠٠٧/٧/٢٦	السيد محمود محمد شوكت عبدالرحمن النل
-----------	--------------------------------------

وزارة التربية والتعليم

٢٠٠٧/٨/١	السيدة خيرية محمد إبراهيم جوده
----------	--------------------------------

٢٠٠٧/٧/٢٩	السيدة رسميه محمد علي اشنيور
٢٠٠٧/٨/١	السيدة الماظة محمد اسماعيل الاخرس
٢٠٠٧/٨/١	السيدة هيام محمود سالم الزعبي
٢٠٠٧/٨/١	السيدة نهاد محمود سليمان الخطيب
٢٠٠٧/٨/١	السيدة ميسون يوسف علي عفانه
٢٠٠٧/٩/١٢	السيد عبدالحميد علي راشد الشوابكة
٢٠٠٧/٩/١٥	السيدة نوال عبدالرحمن محمد الشوابكة
٢٠٠٧/٨/١	السيدة سميره صباح العياش العواد
٢٠٠٧/٨/١	السيدة سناء قاسم محمد القرم
٢٠٠٧/٨/١٢	السيدة رجاء محمد عبدالرحمن طيشات
٢٠٠٧/٨/١	السيد محمد احمد احمد القحله
٢٠٠٧/٨/١	السيد امجد حسين عبدالرحمن ابو هنيه
٢٠٠٧/٨/١	السيدة ميسون سليمان حسن فرغل
٢٠٠٧/٨/١٢	السيد عبدالحميد عطيه مصطفى شهاب
٢٠٠٧/٨/١٢	السيد سمير كامل عبدالفتاح اسعد
٢٠٠٧/٨/١	السيد عزام مرجي سلامه المساعيد
٢٠٠٧/٨/١٢	السيدة نبيهه محمود نصر الله عقايه
٢٠٠٧/٨/١٥	السيد نمر احمد نمر ابو السمن
٢٠٠٧/٨/١	السيدة جيهان صالح محمد سخيني
٢٠٠٧/٨/١	السيدة جميله نمر يوسف القيسي
٢٠٠٧/٨/١	السيدة الهام "فايق كمال" عارف بازيان
٢٠٠٧/٨/١٢	السيد شاهر ذيب محمد ابو شريخ
٢٠٠٧/٨/١٢	السيد شفيق عبدالجبار عبدالمحسن بنات
سلطة المياه	
٢٠٠٧/٨/١٩	الدكتور الدكتور ايمن احمد محمد بني هاني
وزارة الصحة	
٢٠٠٧/١٠/١	السيدة منى محمود عبدالرحمن البشير العواملة
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	
٢٠٠٧/٩/٣٠	السيدة شهله عبدالكريم عواد الزبن
٢٠٠٧/٨/١	السيدة نيهان عبداللطيف سليمان القاسم
٢٠٠٧/٨/١	السيد عبدالفتاح عبدالفتاح نمر الشنطي

٣. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٨ الموافقة على إحالة الموظف من ملاك المركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا السيد احمد عايد فلاح اليازجين على الاستيداع اعتباراً من ٢٠٠٧/٨/١ وإلى حين اكتماله المدة المقررة من خدمته الحكومية الخاضعة للتقاعد محسوبة من تاريخ حالته على الاستيداع.

* * * * *

٤. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٨ الموافقة على إحالة الموظف من ملاك دائرة الإحصاءات العامة السيد اسامه محمود عوض الزعبي على الاستيداع اعتباراً من ٢٠٠٧/٨/١ بناء على طلبه وإلى حين اكتماله المدة المقررة من خدمته الحكومية الخاضعة للتقاعد محسوبة من تاريخ حالته على الاستيداع شريطة قيامه بدفع المبالغ المترتبة عليه نتيجة البعثة الدراسية التي حصل عليها أثناء خدمته الحكومية استناداً لنص المادة (١٣٨/ب/٢) من نظام الخدمة المدنية رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٧.

* * * * *

• تمديد وإنهاء خدمات

١. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٧ الموافقة على ما يلي:-
 ١. تمديد خدمة عطوفة المستشار في ملاك رئاسة الوزراء الدكتور شاكر عبد الحميد مقضي عريبات للفترة من ٢٠٠٧/٥/١٥ ولغاية ٢٠٠٧/٨/١ بعد بلوغه سن الستين.
 ٢. إحالة عطوفته على التقاعد بناء على طلبه اعتباراً من ٢٠٠٧/٨/١.
٢. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٧ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك وزارة الصحة الدكتور "محمد شوقي" فهمي علي الكايد لمدة سنة اعتباراً من ٢٠٠٧/١/١ بعد بلوغه سن الستين.

* * * * *

٣. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٤ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي السيد يوسف مصطفى يوسف عبيد للفترة من ٢٠٠٧/٤/٩ ولغاية ٢٠٠٧/٧/٢٥ بعد بلوغه سن الستين وإنهاء خدماته اعتباراً من ٢٠٠٧/٧/٢٦.

* * * * *

٤. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٤ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك سلطة الطيران المدني السيد عبدالسلام احمد عبدالسلام ابو غربية لمدة سنة اعتباراً من ٢٠٠٧/١١/٢٨ بعد بلوغه سن الستين.

* * * * *

٥. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٤ الموافقة على تمديد خدمة الموظف من ملاك وزارة الصحة الدكتور سالم احمد عثمان ابوريان لمدة سنة اعتباراً من ٢٠٠٧/٩/١٧ بعد بلوغه سن الستين.

* * * * *

٦. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٤ الموافقة على تمديد خدمة الموظفة من ملاك وزارة التربية والتعليم السيدة ماجده عبدالمجيد توفيق طهيبوب لمدة سنة اعتباراً من ٢٠٠٧/٦/٢٤ بعد بلوغها سن الخامسة والخمسين.

* * * * *

٧. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٤ الموافقة على إنهاء خدمة الموظفين المذكورة اسماؤهم تالياً اعتباراً من التاريخ المبين ازاء اسم كل منهم:-

مؤسسة التدريب المهني

السيد جودت عبد حسين عبدالله ٢٠٠٧/٩/٣

السيد ريجي حسين علي خضر ٢٠٠٧/٨/٥

سلطة المصادرات الطبية

السيد طلعت يوسف منصور السعد ٢٠٠٧/٧/٢٥

ديوان الخدمة المدنية

السيد سلطان رشيد سليم الروسان ٢٠٠٧/٩/١

هكذا من الأصل

الجنسية الأردنية

١. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٧ بالاستناد لأحكام المادة (١٢) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته الموافقة على منح المذكورين تالياً الجنسية الأردنية:-

١. المواطن العراقي السيد فراس مازن جواد اللامي

٢. المواطنة الأمريكية السيدة داليا طاهر شهاب عسافي

* * * * *

٢. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٨ بالاستناد لأحكام المادتين (١٥)، (١٦) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته - السماح للمذكورين تالياً بالتخلي عن الجنسية الأردنية للتجنس بالجنسية المبينة إزاء اسم كل واحد منهم:-

الاسم	الجنسية
السيد "محمد أمين" عبد الرحمن ماضي ماضي	النمساوية
السيد محمد سعيد عبد النبي ابو ظاهر	الالمانية
السيد أحمد محمد منصور الحميدي	البولندية
السيد أمجد حسني خلف الداوديه	الاسترالية
السيدة نرجس فايق محمد حسن	الكويتية
السيد رامي توفيق أحمد خليل	الالمانية
السيد شرف موسى سليم غزرو	الروسية

* * * * *

الاستملاك

١. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٧ بالاستناد لأحكام المادة (١٩) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته - الموافقة على التخلي عن استملاك قطع الأراضي المبينة بالبند (١) من كتاب معالي نائب رئيس الوزراء ووزير المالية /الأراضي والمساحة رقم (١٧) ديوان ملكي /صويلح /٢٢٨٢٣/ تاريخ ٢٠٠٧/٧/١٦ باستثناء قطع الأراضي ذوات الأرقام (٩٣، ٩٤، ٩٥، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢) وجزء من قطعتي الأرض رقم (٣٠١، ٣٠٢) من الحوض رقم (١٠) من أراضي صويلح وذلك لعدم حاجة الديوان الملكي الهاشمي اليها.

* * * * *

٢. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٧ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج)، (١٧/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته - الموافقة على استملاك وحيازة قطع الأراضي المبينة أوصافها تالياً استملاكاً مطلقاً حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

أولاً:-

١. ما مساحته (٥٩) متراً مربعاً من قطعة الأرض رقم (٢٠٠) من الحوض رقم (٤) من أراضي برما الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٣٣٩٣) والعدد عدد (١٠٢٦) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٣ لأغراض وزارة الأشغال العامة والإسكان لغايات الاستملاك الإضافي لطريق مخيم جرش /ديين /الخشيبة.

٢. كامل مساحة قطعة الأرض رقم (٢٣٤) من الحوض رقم (٣٧) من أراضي الرمثا الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٣٤١٨) والعدد عدد (١٠٥١) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٨ لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات إقامة الأبنية المدرسية عليها

ثانياً:-

يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم اجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

* * * * *

٣. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٧ بالاستناد لأحكام المادة (٤/ج) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته - الموافقة على استملاك ما مساحته (٢) دونمان (٣١٦) متراً مربعاً من عدة قطع أراضي من الحوض رقم (٢٠) من أراضي عين جنا الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٤٣٣٤) والرأي عدد (١٣٤٠٤) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٤ استملاكاً مطلقاً لأغراض وزارة الأشغال العامة والإسكان لغايات طريق عين جنا/القاعدة مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك.

هكذا من الأصل

٤. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٤ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته - الموافقة على قرار لجنة الاستملاك والأماكن في أمانة عمان الكبرى رقم (٢٤٩) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٣ المتضمن استملاك وحيازة كامل مساحة قطعة الأرض رقم (١٥١٣) من الحوض رقم (١١) وادي السلط البالغة مساحتها (٥٣٠) مترا مربعا الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي العرب اليوم عدد (٣٦٥٤) والرأي عدد (١٣٤٠٨) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٨ استملاكاً مطلقاً لأغراض أمانة عمان الكبرى لغايات مواقف سيارات حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك على أن يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

* * * * *

٥. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٨ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته - الموافقة على استملاك وحيازة قطع الأراضي المبنية أوصافها تالياً استملاكاً مطلقاً حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك:

أولاً:-

١. ما مساحته (٦) دونمات من قطعة الأرض رقم (٢٨) من الحوض رقم (٢) من أراضي النقرة الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الدستور عدد (١٤٣٤٨) والديار عدد (٩٩٤) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٨ لأغراض وزارة التربية والتعليم لغايات إقامة الأبنية المدرسية عليها.

٢. ما مساحته (٥) دونمات و (٩٧١) م^٢ من قطعتي الأرض رقم (٢، ٣٣) من الحوض رقم (٨) من أراضي المصطبة الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٣٤١٨) والند عدد (١٠٥١) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٨ لأغراض وزارة الأشغال العامة والإسكان لغايات طريق المصطبة /جبة

ثانياً:-

يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

* * * * *

٦. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٨ بالاستناد لأحكام المادة (١٧/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته - الموافقة على قرار لجنة الاستملاك والأماكن في أمانة عمان الكبرى رقم (٢٤٦) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٣ المتضمن حيازة المساحات المستملكة سابقاً من قطع الأراضي المبنية أوصافها بالجدول الموضح بالقرار المشار إليه أعلاه مع ما عليها من منشآت الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الرأي عدد (١٣٤١٥) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٥ والدستور عدد (١٤٣٤٤) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٤ لأغراض أمانة عمان الكبرى لغايات دمجها في سعة الشارع العام حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك على أن يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

* * * * *

٧. قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٨ بالاستناد لأحكام المادتين (٤/ج، ١٧/أ) من قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته - الموافقة على ما يلي:

أولاً:-

١. قرار لجنة الاستملاك والأماكن في أمانة عمان الكبرى رقم (٢٥٠) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٣ المتضمن الموافقة على استملاك وحيازة ما مساحته (١٢٠) متراً مربعا من قطعة الأرض رقم (٢٣١٠) من الحوض رقم (٣٣) المدينة حي (١٢) جبل النظيف لوحة رقم (٩٦) مع ما عليها من منشآت الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي العرب اليوم عدد (٣٦٦٠) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٤ والغد عدد (١٠٤٧) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٦ استملاكاً مطلقاً لأغراض أمانة عمان الكبرى لغايات دمجها في سعة الشارع العام حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

٢. قرار لجنة الاستملاك والأماكن في أمانة عمان الكبرى رقم (٢٤٨) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٣ المتضمن الموافقة على استملاك وحيازة كامل مساحة قطعة الأرض رقم (١٢٩٨) من الحوض رقم (٧) الطهور الشمالي لوحة رقم (٧) البالغة مساحتها (٥١١) متراً مربعا الموصوفة في إعلان الاستملاك المنشور في جريدتي الأنباط عدد (٧٧٤) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٤ والرأي عدد (١٣٤١٤) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٦ استملاكاً مطلقاً لأغراض أمانة عمان الكبرى لغايات ساحات وحدائق ومباني عامة ومواقف سيارات حيازة فورية دون التقيد بالإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستملاك.

ثانياً:-

يتولى مدير الأراضي والمساحة بواسطة من ينتخبهم إجراء الكشف الحسي على العقارات المقرر حيازتها لإثبات أوصافها بصورة دقيقة ومفصلة للاستئناس بهذا الكشف عند تقدير قيمة التعويض.

هكذا في الأصل

الشؤون البلدية

٥ قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٧ بالاستناد لأحكام المادة (١/هـ) من قانون البلديات رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧ الموافقة على ضم كامل قطع الأراضي ذوات الأرقام (٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢) من الحوض رقم (١) النيف، وباقي قطعة الأرض رقم (٥٨) من الحوض رقم (١) النيف وجميعها من أراضي أم الرصاص إلى حدود بلدية أم الرصاص الجديدة / محافظة العاصمة.

* * * * *

إعلانات

صادره عن وزير الشؤون البلدية

السيد نادر الظهيريات

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٦٧٧) تاريخ ٢٠٠٦/٨/١٣ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع ضمن الحوض رقم (٧) الفيضانيه من أراضي الرصيفة وعدم الموافقة على تغيير صفة استعمال حرم الوادي .

وذلك في بلدية الرصيفة / لواء الرصيفة وحسب المخطط التعديلي رقم (٨٢) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٨ ووضعه موضع تنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/١٩٠) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٨ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من حدائق ومتنزهات إلى معارض تجارية بارتداد امامي وجانبي ٨ متر ضمن القطعة رقم (٣٠٧١) حوض رقم (٦) الحجره واستيفاء عوائد تنظيم بقيمة خمسة عشر ديناراً للمتر المربع وذلك في منطقة الجيزة/لواء الجيزة/امانة عمان الكبرى حسب المخطط التعديلي رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠٧/٣/١٣ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٢٨٧) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٧ الموافقة على مخطط إضافة تنظيم وإحداث شوارع وطرق ضمن الأحواض الأرقام (٨، ٤، ٥) من أراضي كفر ليل .

في بلدية برقس / لواء الكوره وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية برقس ومكاتب بلدية برقس وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو بالبريد المسجل خلال شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

هكذا من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٩/٣٠٣) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٢ الموافقة على مخطط إحداث شارع سعة (١٢ م) وطريق بسعة (٤ م) ضمن القطع ذوات الأرقام (١٥، ١٦، ٧٧) حوض رقم (١٥) من أراضي سمرا / لواء قصبة الكرك وحسب المخطط التعديلي رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٧ ووضعه موضع تنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٣٦٣) تاريخ ٢٠٠٧/٥/١٥ الموافقة على مخطط إلغاء طريق سعة ٨ متر ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٠٦، ٧٠٧) حوض رقم (١) الشبيكة من أراضي القطرانة وذلك في بلدية القطرانة / لواء القطرانة وحسب المخطط التعديلي رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٦ ووضعه موضع التنفيذ وإحداث طريق سعة ٣ متر والمشار إليها بدوائر تعلن للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية القطرانة ومكاتب بلدية القطرانة وتقديم اعتراضاتهم الى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣٧٨) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٠ الموافقة على مخطط إحداث منحنيات ضمن القطعة رقم (٣٣) حوض رقم (٢١) من أراضي الكرك وذلك في بلدية الكرك الكبرى / لواء قصبة الكرك وذلك حسب المخطط التعديلي رقم (١٥) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٥ ووضعه موضع التنفيذ وإحداث منحني ضمن القطعة رقم (٧٦) حوض رقم (٧) الفج وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية الكرك الكبرى ومكاتب بلدية الكرك الكبرى وتقديم اعتراضاتهم الى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٤٢٩ تاريخ ٢٠٠٧/٥/٣١ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ج) الى تجاري طولي ضمن القطعة رقم (١٢٧) حوض رقم (٣) مرج سكا من أراضي مرج الحمام وذلك في منطقة مرج الحمام / لواء وادي السير / امانة عمان الكبرى .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤٦٥) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١١ الموافقة على مخطط إلغاء شارع ونهاية مغلقة وتخفيض سعة شوارع وإحداث شارع في القطع ذوات الأرقام (٩٠، ٩٣، ١٢٧) ضمن الحوض رقم (١٥) للصقرة من أراضي الرمثا .

وذلك في بلدية الرمثا الجديدة / لواء الرمثا وحسب المخطط التعديلي رقم (٢١) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٨ ووضعه موضع تنفيذ .

هكذا من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٤٦٨) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٣ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال القطعة رقم (٧٣٥) وأجزاء من القطع ذوات الأرقام (٧٣٤، ٧٣٦) حوض رقم (١٣) من مقابر وحدائق إلى سكن (ج) .

وذلك في بلدية المفرق الكبرى / لواء قصبة المفرق وذلك حسب المخطط التعديلي رقم (١٨) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٩ ووضعه موضع التنفيذ والموافقة على تغيير صفة استعمال باقي القطعة رقم (٧٣٣) من نفس الحوض من سكن (ج) إلى مقابر وإعلانها للاعتراض لمدة شهر اعتباراً عن طريق مجلس التنظيم الأعلى .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية المفرق الكبرى ومكاتب بلدية المفرق الكبرى وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو بالبريد المسجل خلال شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤٦٠) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١١ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (أ) إلى معارض تجارية بأحكام المعارض التجارية ضمن القطعة رقم (١٦) حوض رقم (٨) سوط البيادر من أراضي مدين وفرض عوائد تنظيم بمقدار دينارين للمتر المربع الواحد في بلدية الكرك الكبرى / لواء قصبة الكرك وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية الكرك الكبرى ومكاتب بلدية الكرك الكبرى وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية الكرك الكبرى خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٤٦٨) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٣ الموافقة على مخطط استحداث طريق سعة (٣م) ضمن القطعة رقم (٦٢) حوض رقم (٤) المفرق الجنوبي . وذلك في بلدية المفرق الكبرى / لواء قصبة المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٨) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢١ ووضعه موضع تنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٤٦٩) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٣ الموافقة على مخطط إلغاء شوارع وطرق وإحداث أخرى ضمن الحوض رقم (٥) البلد من أراضي الخالدية .

وذلك في بلدية الخالدية / لواء البادية الشمالية الغربية وحسب المخطط التعديلي رقم (١٥) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٧ ووضعه موضع تنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٤٦٩) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٣ الموافقة على مخطط إلغاء شارع سعة (١٢م) وتوسعة طريق إفرافية إلى (١٢م) واعتمادها لتنظيماً ضمن القطعة رقم (٧٢٤) حوض رقم (٥) البلد من أراضي الخالدية .

وذلك في بلدية الخالدية / لواء البادية الشمالية الغربية وحسب المخطط التعديلي رقم (١٤) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٧ ووضعه موضع تنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤٧٢) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٣ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من مباني عامه إلى سكن (أ) ومن سكن (أ) إلى مباني عامة وإحداث وإلغاء طريق ضمن القطع ذوات الأرقام (٤٢٦، ٤٢٧) حوض رقم (١) صبحا وذلك في بلدية صبحا والدقيانه / لواء البادية الشمالية وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٨ ووضعه موضع التنفيذ .

هكذا من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٤٧٤) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٣ الموافقة على مخطط إحداث شوارع ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٩٥) المربعة و (٩٧) أم الأرانب من أراضي الطفيلة/لواء قصبة الطفيلة وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٧ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٤٧٩) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٧ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع سعه ١٠ متر ضمن القطع ذوات الأرقام (٢٧، ٢٨) حوض رقم (٤) المفرق الجنوبي

وذلك في بلدية المفرق الكبرى/لواء قصبة المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٧ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤٨٢) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٧ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (ج) إلى تجاري طولي بارتداد أمامي (٣) ضمن الحوض رقم (٢١) بئر العطاعة من أراضي القادسية .

وذلك في بلدية القادسية /لواء بصيرا وحسب المخطط التعديلي رقم (٨) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٦ ووضعه موضع تنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤٨٤) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٧ الموافقة على تخفيض سعة الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (٣١، ٣٥، ٣٦، ٣٧) وإحداث نهاية مغلقة في القطع رقم (٣١) ضمن الحوض رقم (٦) دوبرا من أراضي بصيرا/لواء بصيرا وحسب المخطط التعديلي رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٦ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٤٩١) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٩ الموافقة على مخطط إحداث شارع بسعة (١٢) وطريق بسعة (١) ضمن القطع ذوات الأرقام (١١، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨) ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٥، ١٤) من أراضي المزار /لواء المزار الجنوبي وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٠ ووضعه موضع تنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤٩٢) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٩ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من حدائق إلى سكن (ب) ضمن القطع رقم (١٤٠) حوض رقم (٢٥) من أراضي ذات راس، وذلك في بلدية مؤاب للجدية/لواء المزار الجنوبي .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٤٩٤) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٩ الموافقة على مخطط إلغاء طريق وإحداث آخر ضمن القطعة رقم (٨٦) حوض رقم (٣) وادي المرجم من أراضي جرش .

وذلك في بلدية جرش الكبرى /لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٧) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢١ ووضعه موضع تنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٤٩٥) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٩ الموافقة على مخطط إضافة تنظيم بأحكام سكن (ج) وإحداث شوارع وطرق ضمن القطع ذوات الأرقام (٤، ٥، ١٠، ٢٤، ٢٥، ٢٦) حوض رقم (١٧) من أراضي مليح وذلك في بلدية لب ومليح/لواء ذيبان وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٧) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٤ ووضعه موضع التنفيذ .

هكذا من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤٩٨) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٩ الموافقة على مخطط تعديلات شوارع وطرق ضمن الحوض رقم (١٠) البلد من أراضي مصطبة .

وذلك في بلدية باب عمان / لواء قصبة جرش وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٥) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٥ ووضع موضع تنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥٠٧) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢١ الموافقة على مخطط تغيير عمدة استكمال من سكن (أ) إلى سكن (ج) وأحداث طرق ضمن الحوض رقم (١٠) من أراضي دوقرا في بلدية غرب اربد/ لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي المسند لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية لتنظيم اربد، اربد ومكاتب بلدية غرب اربد وتقديم اعتراضاتهم الى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٣/٥١٠) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢١ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع في القطع (٣، ٤، ٨) ضمن الحوض رقم (١٠) الدويب الشرقي من أراضي ماحص وذلك في بلدية ماحص/لواء ماحص والفحيص وحسب المخطط التعديلي رقم (٨٩) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٨ ووضع التنفيذ وإخراج جزء من القطعة رقم (٤) من نفس الحوض من التنظيم وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة للواء ماحص والفحيص ومكاتب بلدية ماحص وتقديم اعتراضاتهم الى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد أو البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥٠٨) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢١ الموافقة على مخطط إلغاء شارع سعة (١٢) وإحداث آخر سعة (١٠) ضمن القطع ذوات الأرقام (٦٦، ٦٧، ٩٨) حوض رقم (٣١) من أراضي الطيبة .

وذلك في بلدية الطيبة الجديدة / لواء الطيبة وحسب المخطط التعديلي رقم (٧١) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٧ ووضع موضع تنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٥١١) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢١ الموافقة على مخطط أحداث دخلة سعة ٣ متر ضمن القطعة رقم (٤٧) حوض رقم (٦) في منطقة الصبحي وذلك في بلدية العارضة الجديدة / لواء قصبة السبلت وحسب المخطط التعديلي رقم (٢٠) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٧ ووضع موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٧/٥١٢) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢١ الموافقة على مخطط إلغاء شارع الاستاذ طويق ضمن الحوض رقم (١١) من أراضي سامتا في منطقة الدواوي.

وذلك في بلدية عمالون الكبرى / لواء قصبة عمالون وحسب المخطط التعديلي رقم (٥١) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٦ ووضع موضع تنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٥١٤) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٥ الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع سعة (١٠) ضمن القطعة رقم (٢٤) حوض رقم (٤) المفرق الجنوبي وذلك في بلدية المفرق الكبرى / لواء قصبة المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (١١) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٧ ووضع موضع تنفيذ .

هكذا من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥١٧) تاريخ ٢٥/٦/٢٠٠٧ الموافقة على مخطط تعديل مسار طريق لتصبح مناصفه ضمن القطع ذوات الأرقام (١٣، ٢٤٦) حوض رقم (٧) الجابريه من اراضي بلعما

وذلك في بلدية بلعما الجديدة/ لواء قصبة المفرق وحسب المخطط التعديلي رقم (٧) تاريخ ٢٨/٦/٢٠٠٧ ووضع موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٢/٥٢٥ تاريخ ٢٦/٦/٢٠٠٧ عدم الموافقة على مخطط الغاء جزء من طريق واحداث نهاية مغلقة ضمن القطعة رقم (٤٨) حوض رقم (٦) قصر الامير في منطقة الوادي الاخضر وذلك في منطقة مرج الحمام/ لواء وادي السير/ امانة عمان الكبرى .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٥/٥٢٥ تاريخ ٢٦/٦/٢٠٠٧ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي درجة اولى الى زراعي درجة ثانية ضمن القطعة رقم (٧٤) حوض رقم (٦) قصر الامير وذلك في منطقة مرج الحمام/ لواء وادي السير/ امانة عمان الكبرى .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٦/٥٢٥ تاريخ ٢٦/٦/٢٠٠٧ عدم الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال رقم (٣١٢) حوض رقم (٥) المرصوص من اراضي مرج الحمام وذلك في منطقة مرج الحمام/ لواء وادي السير/ امانة عمان الكبرى .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٧/٥٢٥) تاريخ ٢٦/٦/٢٠٠٧ الموافقة على مخطط اعتماد طريق زراعي سعة ١٠ متر تنظيميا ضمن القطع ذوات الأرقام (٤٠٩ ، ٧٦٢) حوض رقم (١) خربة سكا من اراضي مرج الحمام وذلك في منطقة مرج الحمام/ لواء وادي السير/ امانة عمان الكبرى وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٢) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١ ووضع موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم ٩/٥٢٥ تاريخ ٢٦/٦/٢٠٠٧ عدم الموافقة على مخطط احداث طريق سعة (٦) متر ضمن القطعة رقم (٢٢) حوض رقم (١) ام فروه في منطقة الوادي الاخضر وذلك في منطقة مرج الحمام/ لواء وادي السير/ امانة عمان الكبرى .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١٠/٥٢٥) تاريخ ٢٦/٦/٢٠٠٧ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحى تنظيمي ضمن القطعة رقم (٥٠) حوض رقم (١) ام انجاصه من اراضي عراق الامير/ لواء وادي السير .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١١/٥٢٥) تاريخ ٢٦/٦/٢٠٠٧ الموافقة على مخطط اعتماد شارع الفزازي بسعة ١٠ متر واحداث منحنيات تنظيمية ضمن القطع ذوات الأرقام (٨٠٠، ٩٥١، ١٩١) حوض رقم (١) خربة سكا من اراضي مرج الحمام

وذلك في منطقة مرج الحمام/ لواء وادي السير/ امانة عمان الكبرى وحسب المخطط التعديلي رقم (٤٣) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٥ ووضع موضع التنفيذ

هكذا من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١٢/٥٢٥) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٦ الموافقة على مخطط احداث شارع سعة ٢ متر ضمن الحوض رقم (٢) من اراضي عراق الامير وذلك في منطقة مرج الحمام /لواء وادي السير /امانة عمان الكبرى وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١ ووضعه موضع التنفيذ.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٥/٥٢٦) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٦ عدم الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحنيات تنظيمية ضمن القطع ذوات الارقام (٧٠، ٧١، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٢) حوض رقم (١١) الجلهاء من اراضي ناعور وذلك في منطقة ناعور /لواء ناعور /امانة عمان الكبرى

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٦/٥٢٦) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٦ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي باحكام خاصه الى سكن (ج) ضمن القطعة رقم (١٥٢) حوض رقم (٥) اللبه من اراضي الروضة وذلك في منطقة ناعور /لواء ناعور /امانة عمان الكبرى وحسب المخطط التعديلي رقم (٦٩) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٥ ووضعه موضع التنفيذ.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١٢/٥٢٦) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٦ الموافقة على مخطط احداث طريق سعة (٦) وبنهاية مغلقة في القطعة رقم (١٩) وإلغاء جزء من نهاية مغلقة ضمن القطع ذوات الأرقام (١٩، ٤٨) حوض رقم (١٠) الحمام والحاسي في منطقة بني هاشم ، وذلك في منطقة ناعور / امانة عمان الكبرى وحسب المخطط التعديلي رقم (١٥) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٢ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١٤/٥٢٦) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٦ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من مباني عامه وحدائق الى سكن (ب) ضمن القطع ذوات الارقام (٣٢٤، ٣٣٥) حوض رقم (٣٤) بديح من اراضي المنصورة وذلك في منطقة ناعور /لواء ناعور /امانة عمان الكبرى وحسب المخطط التعديلي رقم (١٥) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١ ووضعه موضع التنفيذ.

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١٧/٥٢٦) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٦ الموافقة على مخطط احداث شوارع ضمن الاحواض ذوات الارقام (٧) المناخ و(١١) شفين تركي و(٨) من اراضي زبود وسيل حسبان .

وذلك في منطقة ناعور / لواء ناعور / امانة عمان الكبرى وحسب المخطط التعديلي رقم (١٧) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٩ ووضعه موضع تنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (١٨/٥٢٦) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٦ الموافقة على مخطط احداث شارع سعة ١٠ متر واحداث طريق سعة ٨ متر ضمن الحوض رقم (١٤) البويب من اراضي زبود وسيل حسبان وذلك في منطقة ناعور /لواء ناعور /امانة عمان الكبرى وحسب المخطط التعديلي رقم (٣٦) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٤ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى احكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ان مجلس التنظيم الاعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٥٢٧) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٦ الموافقة على مخطط احداث طريق سعة ٦ متر ضمن الحوض رقم (٨) المصدار من اراضي العال والروضة وذلك في منطقة حسبان ولم البساتين /لواء ناعور /امانة عمان الكبرى وحسب المخطط التعديلي رقم (١) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١ ووضعه موضع التنفيذ .

هكذا في الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (١/٥٢٨) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٦ الموافقة على مخطط احداث طريق سعة ٦ متر ضمن القطع ذوات الأرقام (٧٢٠، ٧٢٨) حوض رقم (١) أم البرك من اراضي أم البساتين

وذلك في منطقة أم البساتين وحسان/ لواء ناعور/ امانة عمان الكبرى وحسب المخطط التعديلي رقم (٩) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٢ ووضعه موضع التنفيذ

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥٢٩) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٦ الموافقة على مخطط اعتماد طريق زراعي سعة (٦م) تنظيميا ضمن الحوض رقم (٢) من اراضي أم الوليد .

وذلك في منطقة الجيزة / لواء الجيزة/ امانة عمان الكبرى وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٣ ووضعه موضع تنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥٣٢) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٩ الموافقة على مخطط تصديق حديقة تصديقا نهائيا ضمن القطع ذوات الأرقام (٣١، ٣٣) حوض رقم (٣٩) الدواكير من اراضي حرثا وذلك في بلدية الكفارات/ لواء بني كنانة وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٥ ووضعه موضع التنفيذ واعتبار الاعلان المرفق بطي كتابي رقم ك/٩٤٢/٢٥٤٥٢/٩ تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٩ لاغيا .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة ٢٥ من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥٣٥) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٩ الموافقة على مخطط تخفيض سعة منحنيات ضمن الأحواض ذوات الأرقام (٣) المردمة الشمالية و(٨) المعلقة من اراضي اربد وذلك في بلدية اربد الكبرى/ لواء قصبة اربد وحسب المخطط التعديلي المعد لهذه الغاية ووضعه موضع التنفيذ واعتبارا الاعلان المرفق بطي كتابي رقم أ/٩/٢٢٣٤٨/٩ تاريخ ٢٠٠٦/٩/٢٨ لاغيا .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥٣٤) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من سكن (١) إلى محطة محروقات ضمن القطعة رقم (٢٣٢) حوض رقم (٣٤) بديح من اراضي المنصورة وفرض عوائد تنظيم بقيمة (١٠) عشرة دنانير للمتر المربع الواحد والالتزام بتوصية لجنة دراسة طلبات إنشاء محطات المحروقات رقم (٥٧) تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٣٠

وذلك في منطقة ناعور / لواء ناعور / امانة عمان الكبرى ، وحسب المخطط التعديلي رقم (١٦) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٤ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥٤٥) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٣ الموافقة على مخطط تعديلات تنظيمية على مشروع إسكان الشواهد ضمن القطعة رقم (١٨) حوض رقم (٢) بين وادي الدير والجر من اراضي جرش .

وذلك في بلدية جرش الكبرى / لواء قصبة جرش وحسب المخطط المعد لهذه الغاية ووضعه موضع تنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٤/٥٤٥) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٣ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من زراعي إلى سكن (ب) ضمن الحوض رقم (٤٢) عين أم الجرن من اراضي سوف .

وذلك في بلدية جرش الكبرى / لواء قصبة جرش وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتبارا تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية جرش الكبرى ومكاتب بلدية جرش الكبرى وتقديم اعتراضاتهم إلى مجلس التنظيم الأعلى باليد أو البريد المسجل خلال شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

هكذا من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥٤٧) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٣ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال من حدائق الى سكن (ج) ضمن القطعة رقم ٧٢٥ حوض رقم (١) من اراضي الحسينية وذلك في بلدية الحسينية الجديدة/لواء الحسينية وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٩ ووضعه موضع التنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥٤٨) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٣ عدم الموافقة على مخطط تعديل مسار شارع سعة ٢ متر ضمن القطع ذوات الأرقام (٤٣، ٤٤) حوض رقم (٢) في منطقة العبدلية وذلك في بلدية الشوبك الجديدة/لواء الشوبك .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥٥٠) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٣ الموافقة على مخطط تخفيض سعة شارع ضمن الحوض رقم (٢) المعمر .

وذلك في بلدية الرصيفة / لواء الرصيفة وحسب المخطط التعديلي رقم (٣) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٨ ووضعه موضع تنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥٧١) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٨ الموافقة على إلغاء شارع وطريق واهدات شوارع وطريق في القطع (٤، ٨١) ضمن الحوض رقم (٤) مذبح المشاقبة/تجمع سكاني القريواتيه /لواء قصبة الزرقاء وحسب المخطط التعديلي رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١٥ ووضعه موضع التنفيذ .

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥٧٧) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١٠ الموافقة على مخطط احدات طريق بسعة ٦ متر ضمن القطعة رقم (٥٧٦) حوض رقم (١٠) عراق ضيف الله من اراضي عجرة .

وذلك في بلدية عجلون الكبرى/ لواء قصبة عجلون وحسب المخطط التعديلي رقم (٩٢) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١٦ ووضعه موضع تنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٢/٥٨٢) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١٠ الموافقة على مخطط إلغاء شارع سعة ١٢ متر واستحداث شارع بسعة ١٢ متر واستحداث شارع بسعة ١٢ متر ضمن الحوض رقم (٥) ربوع العدس من اراضي عين الباشا /لواء عين الباشا وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية .

يجوز لذوي العلاقة الاطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المنكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم للواء عين الباشا وتقديم اعتراضاتهم إلى أمين سر مجلس التنظيم الأعلى باليد او البريد المسجل خلال مدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

هكذا من الأصل

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ أن مجلس التنظيم الأعلى قد قرر بقراره رقم (٥٩٩) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١٧ الموافقة على مخطط تغيير صفة استعمال القطعة رقم (١٠٠) من زراعي إلى مقبرة ضمن الحوض رقم (٧) المائلة من أراضي تقبل .

وذلك في بلدية اربد الكبرى / لواء قصبة اربد وذلك حسب المخطط المعد لهذه الغاية وإعلانه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية

يجوز لذوي العلاقة الإطلاع على التعديلات المبينة على المخطط المذكور في مكاتب اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية اربد الكبرى ومكاتب بلدية اربد الكبرى وتقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية اربد الكبرى خلال شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

إعلانات

مادده عن رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى
المهندس عمر المعاني

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٩٦٤) تاريخ ٢٠٠٥/١٢/٤ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٢٠٠٥/٢٤٠/طارق) للمتضمن : تغيير صفة استعمال قطعة الأرض رقم (١٢٦) حوض (٧) البلد من سكن (ج) الى تجاري عادي ضمن سكن (ج) واستيفاء تعويض بواقع (١٠) عشرة دنانير /م/ الواحد من مساحة القطعة استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط وحسب الاصول وكما هو موضح على المخطط لدى منطقته (طارق) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٢٦٣) تاريخ ٢٠٠٧/٤/٥ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٢٠٠٧/٢٦٤/الفويسمة) المتضمن :- تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٤٦٧) حوض (١٠) بلاع النجار من تجاري محلي ضمن سكن (ج) الى سكن (ج) شريطة إرفاق إقرار وتعهد بعدم مطالبة أمانة عمان الكبرى بأي تعويض او التزام نتيجة التعديل كما هو موضح على المخطط في منطقة (الفويسمة) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٣٣) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٢٠٠٧/١٣٣/الجيزة) المتضمن : استحداث وإلغاء أجزاء من شوارع وإلغاء خط تنظيم ضمن حوض (١٦) عراق ابو جسر حيث يمكن لذوي العلاقة الإطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (الجيزة) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

هكذا من الأصل

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٦٤) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٩ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٢٠٠٧/٤٩٩/تلاع العلي) المتضمن : الغمساء طريق بين قطعتي الأرض رقم (٩٢٢، ٩٢٣) حوض (١) تلاع قصر خلدا حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (تلاع العلي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٦٥) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٩ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٢٠٠٧/٤٩٩/تلاع العلي) المتضمن : تحويل صفة استعمال قطع الأرض ذات الأرقام (٢٠١٨، ٢٠١٩، ١٠٩٧) حوض (٩) ام السماق الجنوبي من سكن (أ) إلى مكتب ضمن سكن (أ) شريطة افراز طريق رضائياً سعة (٤ متر) من القطعة رقم (١٠٩٧) من جهة القطعة رقم (١٠٩٦) واستيفاء بدل تعويض بواقع (٧٥) خمسة وسبعون ديناراً/م² الواحد من مساحة القطع المشمولة بالافتتاح استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط وحسب الأصول حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (تلاع العلي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٦٦) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٩ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٢٠٠٧/١١٥/العبدلي) المتضمن : تحويل صفة استعمال قطعتي الأرض رقم (١٥٨٣، ١٥٨٥) حوض (١١) ولدي السلط من سكن (ب) إلى مكاتب بإحكام سكن (ب) مع استيفاء تعويض بواقع (٥٠) خمسون ديناراً/م² الواحد من مساحة القطعتين أعلاه حتى تاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١ قبل تصديق المخطط وحسب الأصول وتصبح (٧٥) خمسة وسبعون ديناراً/م² الواحد من مساحة القطعتين من تاريخ ٢٠٠٨/١/١ حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (العبدلي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (١٦٧) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٩ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (ع/٢٠٠٧/٥٣/العبدلي) المتضمن : إلغاء جزء من شارع امام قطع الأراضي ذات الأرقام (٧١٣، ١١١٠) حوض (٨) الشمساتي شريطة تنفيذ خط تصريف مياه الأمطار على نفقة المالك وبإشراف الأجهزة المختصة بأمانة عمان الكبرى وتقديم تعهد خطي بالمحافظة على الخط (الانبوب) والسماح للأجهزة المعنية بالصيانة والتفتيش عند الحاجة وشراء الفضلات قبل تصديق المخطط وحسب الأصول حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (العبدلي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

هكذا من الأصل

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٦٨) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٩ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٧/٩/سحاب) المتضمن : إلغاء جزء من شارع امام قطعة الأرض رقم (١٧٠) حوض (٣) بير العس حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (سحاب) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٧١) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٩ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٧/٢٣٣/الجبيهة) المتضمن : تحديد الاحكام التنظيمية للجزء المخصص من قطعة الأرض رقم (١١٤٠) حوض (١) ابو العوف وتحويله الى مباني عامة باحكام خاصة (الارتداد الامسي ١٠ متر والارتداد الجاني ٤ متر والنسبة المئوية للبناء ٤٥%) وبالقى الاحكام كما هي مصدقة حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (الجبيهة) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٧٤) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٩ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٧/٦٣/راس العين) المتضمن : اعطاء قطعة الأرض رقم (٣٦٦) حوض (٤١) لم صويونة الشمالي حكم خاص (الارتداد من جهة الطريق ٣ متر) مع استيفاء تعويض بواقع (٧٠٠٠) سبعة آلاف ديناراً استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم تستوفى لمرة واحدة قبل تصديق المخطط وحسب الاصول حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (راس العين) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٧٥) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٩ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٧/٢٣١/زهران) المتضمن : تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (١٨١) حوض (٢٧) عبدون من سكن (ب) باحكام عبدون وباحكام خاصة الى موالف سيارات لخدمة للقطعتين ذوات الارقام (١٨٣، ١٨٤) حسب قرار اللجنة اللوائية/ابنية رقم (٩٣١) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٦ حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (زهران) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم الى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٩٤) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١٥ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٧/٣٥١/خريبة السوق) المتضمن : استحداث شارع ضمن قطعتي الأرض رقم (١٠، ١٢) حوض (٢) راس الربطة وكما هو موضح على المخطط في منطقة (خريبة السوق) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٩٥) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١٥ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٧/٣٤٠/خريبة السوق) المتضمن : استحداث دخلة ضمن قطعة الأرض رقم (٩٨) حوض (٢) البلد وكما هو موضح على المخطط في منطقة (خريبة السوق) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

هكذا من الأصل

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٩٦) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١٥ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٧/٣٧٠/صويلج) المتضمن : استحداث وإلغاء جزء من شارع ضمن حوض (٢) منبج الجاموسة وكما هو موضح على المخطط في منطقة (صويلج) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٩٧) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١٥ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٧/٣٦٨/صويلج) المتضمن : تغيير صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٥٩) حوض (١) ام شومرة من سكن ريفي بأحكام خاصة الى سكن اخضر ضمن سكن (أ) (والتسبة المئوية ٢٥%) واستيفاء تعويض بواقع (١) ديناراً واحداً/م^٢ الواحد من مساحة القطعة استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفاؤها قبل تصديق المخطط وحسب الاصول وكما هو موضح على المخطط في منطقة (صويلج) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٦٩٩) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١٥ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٧/٣٣١/الجببة) المتضمن : اعتبار قطع الاراضي ذوات الارقام (١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨) حوض (١٢) رجم الخرابشة تجاري محلي ضمن سكن (ب) وكما هو موضح على المخطط في منطقة (الجببة) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٠٠) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١٥ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٧/٣١٩/م قصير والمقابلين) المتضمن : إلغاء جزء من شارع ضمن حوض (٥) لم البساس وحوض (٢) حنو الهملان وكما هو موضح على المخطط في منطقة (م قصير والمقابلين) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٠١) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١٥ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٧/٣٣٣/بدر الجديدة) المتضمن : استحداث وإلغاء جزء من شارع ضمن حوض (١٣) بدر السبيل وكما هو موضح على المخطط في منطقة (بدر الجديدة) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٠٦) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١٥ الموافقة على المخطط التعديلي التنظيمي رقم (أع/٢٠٠٧/٣/الجزية) المتضمن : استحداث شارع سعة (٨ متر) ضمن قطعة الأرض رقم (٤٢) حوض (٦) بدر الحنو والقطع (٤، ٢٤، ٤٧) حوض (٧) طاسان وكما هو موضح على المخطط في منطقة (الجزية) ووضعه موضع التنفيذ استناداً لأحكام الفقرة (٦) من المادة (٢٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ .

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧٠٩) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١٥ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي للتنظيمي رقم (أع/٢٠٠٧/١٤٩/ماركا) المتضمن : إلغاء جزء من شارع ضمن قطعة الأرض رقم (١٨٥٤) حوض (٢) الونقات شريطة التنازل عن أية تعويضات للزيادة عن الربع القنولي وقبل تصديق المخطط وحسب الأصول حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (ماركا) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧١٠) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١٥ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي للتنظيمي رقم (أع/٢٠٠٧/٢٧٧/طارق) المتضمن : تغيير صفة استعمال قطعة الأرض رقم (١٧١٥) حوض (١) حويجر من سكن (د) إلى تجاري محلي ضمن سكن (د) مع استيفاء بدل تعويض بواقع (٥٠) خمسون ديناراً /م/ الواحد من مساحة القطعة استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط وحسب الأصول حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (طارق) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧١٥) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١٥ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي للتنظيمي رقم (أع/٢٠٠٧/٢٤٤/بدر الجديدة) المتضمن : استحداث وإلغاء جزء من شارع ضمن حوض (١٣) بئر السبيل حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (بدر الجديدة) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧١١) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١٥ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي للتنظيمي رقم (أع/٢٠٠٧/٥٠٠/تلاخ العلي) المتضمن : تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٤٨٤) حوض (٢) التلاخ الشمالي من سكن (أ) إلى مكاتب ضمن سكن (أ) بإحكام خاصة (الارتداد الجانبي من جهة القطعة رقم (٤٨٦) صفر للتسوية والطابق الأرضي حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (تلاخ العلي) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧١٢) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١٥ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي للتنظيمي رقم (أع/٢٠٠٧/٦٣٧/وادي السير) المتضمن : استحداث وإلغاء شوارع ضمن حوض (١٢) الرونق وتحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (٧١٠) من نفس الحوض من تجاري بدون أحكام إلى تجاري محلي ضمن سكن (ب) بإحكام خاصة (ارتداد امامي ٦ متر) حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (وادي السير) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

* * * * *

تعن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في أمانة عمان الكبرى بأنها قررت بقرارها رقم (٧١٣) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١٥ الموافقة على إيداع المخطط التعديلي للتنظيمي رقم (أع/٢٠٠٧/٣٨٠/صويلج) المتضمن : تحويل صفة استعمال قطعة الأرض رقم (١٠٧) حوض (٣) الخوراج من سكن ريفي بإحكام خاصة إلى سكن أخضر ضمن سكن (أ) (النسبة المئوية للبناء ٢٥%) مع استيفاء تعويض بواقع (١) ديناراً /م/ الواحد من مساحة القطعة استناداً للمادة (٤٧) من قانون التنظيم يتم استيفائها قبل تصديق المخطط وحسب الأصول حيث يمكن لذوي العلاقة الاطلاع على المخطط المذكور في مكتب اللجنة المحلية لمنطقة (صويلج) أثناء الدوام الرسمي ولمدة شهرين من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين حتى إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض عليه تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في المكان المشار إليه أعلاه خلال المدة السالفة الذكر.

هكذا من الأصل

إعلانات

صادره عن رئيس مجلس مفوضي منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

المهندس نادر الذهبي

يعلن للعموم بمقتضى أحكام الفقرة (١) من المادة (٤٣) من قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته بأن مجلس المفوضين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة قد قرر بقراره رقم (٣٨٣) تاريخ ١٦ / ٧ / ٢٠٠٧ وضع قراره رقم (٢٥٥) تاريخ ١٥ / ٥ / ٢٠٠٧ موضع التنفيذ وفقاً لما يلي :-

أولاً :- تحديد استعمال القطعة رقم (٥٢٥) حوض (٥- الكنس الجنوبي) الواقعة غرب مسجد عمر بن الخطاب لاستعمالها لغاية إقامة مشروع سوق المدائن .
ثانياً :- تغيير استعمال جزء من الحديقة الواقعة غرب القطعة المذكورة واستعمالها لنفس الغاية .
ثالثاً :- إلغاء الشارع الفاصل بين القطعة أعلاه والحديقة وضمه إليهما بحيث تصبح القطعة الناتجة قطعة واحدة مكونة من القطعة (٥٢٥+الشارع جزء من الحديقة)
رابعاً :- تغيير استعمال القطعة رقم ٥٢٤ المحاذية لمواقف السيارات الواقع إلى الشرق من مسجد عمر بن الخطاب لتصبح حديقة ومنطقة خضراء .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام الفقرة (١) من المادة (٤٣) من قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته بأن مجلس المفوضين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة قد قرر بقراره رقم (٣٦٩) تاريخ ٣ / ٧ / ٢٠٠٧ الموافقة على المخطط التنظيمي التفصيلي لموقع مسجد الخزان والأحكام التنظيمية للشريط المقترح المحاذي لسكة الحديد ضمن منطقة الخزان .

يمكن الإطلاع على المخططات وتقديم الاعتراضات الخطية إن وجدت لدى قسم خدمة الجمهور في مديرية التراخيص ومراقبة الإعمار بالسلطة مع بيان أسباب الاعتراض مدعمة بالوثائق والبيانات الكافية وذلك خلال مدة أسبوعين من تاريخ نشر الإعلان علماً بأنه لن يقبل أي اعتراض يتم تقديمه بعد هذا التاريخ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام الفقرة (١) من المادة (٤٣) من قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته بأن مجلس المفوضين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة قد قرر بقراره رقم (٣٨٠) تاريخ ١٦ / ٧ / ٢٠٠٧ وضع قراره رقم (١٧٨) تاريخ ٢٧ / ٣ / ٢٠٠٧ موضع التنفيذ (تغيير صفة الاستعمال للقطعة التي تبلغ ٨٧ م^٢ والمتمتجة من القطعة رقم ٣٧٤ حوض رقم ١٢ الركبية إلى استعمال سكني وبنفس الأحكام التنظيمية المعتمدة) .

إعلانات

صادره عن رئيس اللجنة التنظيمية لسلطة إقليم البتراء

المهندس عبد الله أبو عليم

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن اللجنة التنظيمية لسلطة إقليم البتراء قد قررت بقرارها رقم (٢٤/٢٠) تاريخ ٣ / ٧ / ٢٠٠٧م الموافقة على إضافة فضلة طريق زراعي إلى طريق تنظيمي سعة ٦م واعتمادها تنظيمياً والمحاذية للقطعة رقم "٨" حي ٧ الدارة حوض ١٢ / البلد ، وذلك في بلدة وادي موسى / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (٢٤/٢٠) تاريخ ٣ / ٧ / ٢٠٠٧ .
ووضعه موضع تنفيذ .

* * * * *

يعلن للعموم بمقتضى أحكام المادة رقم (٢٥) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لعام ١٩٦٦م أن اللجنة التنظيمية لسلطة إقليم البتراء قد قررت بقرارها رقم (٢٤/٢١) تاريخ ٣ / ٧ / ٢٠٠٧م الموافقة على تعديل مسار طريق تنظيمي سعة ٤م واستحداث طريق تنظيمي آخر سعة ٦م ضمن القطعة ٧٨ حوض ٧ جلواخ وذلك في وادي موسى / لواء البتراء حسب المخطط التعديلي رقم (٢٤/٢١) تاريخ ٣ / ٧ / ٢٠٠٧ ووضعه موضع التنفيذ .

هكذا من الأصل

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة بيت راس أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٧٧٩) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٣ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة اربد رقم (٣٠٤) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٧ المتضمن الموافقة على استحداث طريق تنظيمي بسعة (٣) على حد القطعة رقم (١٢٦٥) وحسب المخطط المرفق وذلك لخدمة القطعة رقم (٣٩) وإزالة الضرر عن القطعة رقم (١٢٦٥) حوض (٧) البقعة لوحة (١٠) من أراضي بيت راس. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة بيت راس إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة المنارة أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (١٠٣٦) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١٦ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة المنارة رقم (٣٩٧) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٥ المتضمن الموافقة على :-

- إلغاء جزء الشارع التنظيمي المار من القطعة رقم (١٥٦٨) حوض (١٧) القصيلة لوحة (١٥) وذلك لتفادي هدم البناء الواقع على هذه القطعة ودفع استملاكات.
- توسعة المنحنى الواقع على القطعة رقم (١٩١) من (٤٢×٤٢) إلى (٥٤×٥٤) حوض (٢٥) خربة قاسم لوحة (١٦).
- استحداث شارع يربط شارع عيسى بن العوام مع شارع لهر بردى على حد البناء الواقع على القطعة رقم (١٥٦٨) مارا بالقطعة رقم (١٥٦٧) حوض (١٧) القصيلة والعائدة ملكيتها إلى بلدية اربد الكبرى بحيث تكون سعة الشارع (١٢) وحسب المخطط المرسوم.
- استحداث منحنى على القطعة رقم (١٥٦٧) بسعة (٨×٨) م.
- استحداث منحنيات على القطعة رقم (١٥٦٨) بسعة (٨×٨) م (٣,٥٠×٣,٥٠) م.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة المنارة إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة علعال أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٩٦٠) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة اربد رقم (٣٠٥) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٧ المتضمن الموافقة على تعديل مسار الطريق التنظيمي بسعة (٣) المار بين القطع ذوات الأرقام (٤٤، ٧) حوض (٦) البيدر من أراضي علعال وذلك بإزاحته إلى الجهة الشمالية بحيث تصبح على حد البناء القائم على القطعة رقم (٤٤). وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة علعال إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة الروضة أن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية لبلدية اربد الكبرى قد قررت بقرارها رقم (٧٧٨) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٣ التأكيد على قرار اللجنة المحلية لمنطقة الروضة رقم (١٠١٠) تاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٠ المتضمن الموافقة على تحويل أحكام القطع ذوات الأرقام (٩٣٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٤، ٩٢٥، ٩٢٨، ٩٢٦، ٩٢١، ٩٢٧، ٩٢٣، ٩٣٥، ٩٣٢) حوض (١٣) قروك الغربي من أراضي اربد من سكن (ب) إلى سكن (ب) خاص (طابقين ورووف وباقي الأحكام وفق النظام). علما بأن القطع المذكورة سليخ وأحكام المنطقة المحيطة بأحكام سكن (ب) خاص. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في منطقة الروضة إذا كان ما يوجب الاعتراض على أن تكون مرفقة بالمخططات التوضيحية.

* * * * *

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء قصبة اربد قد قررت بقرارها رقم (٢/٤) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٥ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الأول لمنطقة بيت يافا لبلدية غرب اربد رقم (١/١٥) تاريخ ٢٠٠٧/٤/١٤ المتضمن ما يلي:-

١. إلغاء الشارع سعة (١٠) المار بين القطع ذوات الأرقام (١٠١، ١٠٢) حوض رقم (٤) من أراضي منطقة بيت يافا لإخراج الأبنية القائمة من سعة الشارع لحماية البلدية من التعويضات.
٢. إزاحة الشارع سعة (١٠) إلى الجهة الشمالية المار بين القطع ذوات الأرقام (٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٣، ١٠١، ١٠٠) حوض رقم (٤) من أراضي منطقة بيت يافا لإخراج البناء القائم على القطعة (١٠١) من سعة الشارع كما هو موضح بالرسم المرفق والمعد لهذه الغاية.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية غرب اربد ومدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

مكتبة الأصل

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية الزرقاء قد قررت بقرارها رقم (٣٠٤/١١) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٣، الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية الزرقاء للمنطقة (الرابعة) والمتضمن تغيير صفة الاستعمال للقطع ذوات الأرقام (٣٦٥، ٢٩٦، ٢٩٥، ٤٣٦٨، ٤٧٨، ٣٤٨) وجزء من القطع (٧٦٤، ٨٩٤، ٤٤٨٤، ٣٧٩١، ٢٣١١، ٢٣١٢، ١٧٦١، ١٧٦٠، ١٧٥٩، ١٧٥٨، ٨٠١، ٩٠٠، ٢٥٨١، ٢٥٨٠، ١٧٠٤، ١٧٠٧، ١٧١٠) من صفة استعمال سكن بقاء إلى صفة استعمال تجاري طولي بعمق (١٤) متراً والقطع ذوات الأرقام (٣٦٧، ٢١٨٥، ٦٨٩١، ٦٨٩٠، ٥٣٣، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٢٣٦١، ٢٣٦٠، ١٧٠٣) من صفة استعمال سكن جيم إلى صفة استعمال تجاري طولي بعمق (١٤) متراً وذلك بناء على طلب اصحاب القطع . شريطة استيفاء مبلغ (دينار واحد) عوائد تنظيم عن كل متر مربع من مساحة الأرض المشمولة بالتعديل . وجميع القطع المذكورة تقع ضمن حوض (١١) الزواهره لوحه رقم (٢) من أراضي عطل الزرقاء والوصيفة لوحه تنظيمية رقم (١٤+٤) . وإعلان ذلك للاعتراض لمدة (شهر) من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية الزرقاء ومدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

المهندس جميل المومني

رئيس البلدية / رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء قصبة الكرك قد اطلعت على قرار اللجنة المحلية للمنطقة التنظيمية (الرابعة) بلدية الكرك الكبرى رقم (٤/٣) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٤، والمتضمن الموافقة على تغيير صفة التنظيم للأجزاء المتبقية من القطعة رقم (٢٢) حوض (٤) الجديدة من زراعي داخل التنظيم إلى سكن (ج) حسب المجاور وذلك لغايات الإفراز بين الشركاء مع فرض الشوارع اللازمة حسب المخطط المعد من قبل التنظيم . وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية للواء قصبة الكرك الموافقة على ما ورد بقرار اللجنة المحلية للمنطقة التنظيمية (الرابعة) بلدية الكرك الكبرى المشار إليه أعلاه . وإيداع إعلان التعديل للاعتراض لمدة (شهرين) من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة الاطلاع على التعديل وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم لدى اللجنة المحلية في بلدية الكرك الكبرى معنون باسم السيد رئيس البلدية وذلك خلال المدة القانونية المشار إليها أعلاه مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية.

عبد الكريم الرواجفة

نائب محافظ الكرك متصرف لواء القصبة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

إعلان

• اجتمعت اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية المفرق الكبرى بتاريخ ٢٠٠٧/١/٢٨ واطلعت على القرار رقم (م/١) تاريخ ٢٠٠٧/١/١٧ الصادر عن اللجنة المحلية لمنطقة أم النعام الشرقية والمتضمن: - تغيير صفة استعمال القطع ذوات الأرقام (٩٧، ٩٦) من حوض رقم (١١) البلد من مباني عامة إلى سكن (ج) حسب التنظيم المجاور حيث مضى عليها أكثر من ثلاثون عاماً ولم تستملك من قبل البلدية علماً بأنه قد تم تصديق مخطط أم النعام الشرقية بقرار مجلس التنظيم الأعلى رقم (١٩) تاريخ ١٩٧٦/٣/١ والمشار إليه بكتاب معالي وزير الشؤون البلدية رقم (م/٩/٢٢/٢١٧٠٥) تاريخ ١٦ أيلول ٢٠٠٤ وحسب المخطط المرفق والمعد لهذه الغاية . وبعد التداول قررت اللجنة اللوائية بقرارها رقم (٥) لعام ٢٠٠٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية الآنف الذكر وإعلان إيداعه للاعتراض لمدة شهر اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة الاطلاع على المخططات التوضيحية لدى منطقة أم النعام الشرقية وتقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعومة بالأوراق الثبوتية والمخططات الإيضاحية.

خالد عوض الله أبو زيد / محافظ المفرق

رئيس اللجنة اللوائية في بلدية المفرق الكبرى

رئيس لجنة بلدية المفرق الكبرى

* * * * *

إعلان

• تعلن لجنة تنظيم المدن والقرى والأبنية للواء قصبة جرش في بلدية جرش أنها اتخذت قراراً تحت رقم (٣) بند (٣) تاريخ ٢٠٠٦/١/٢٥ والمتضمن بالموافقة على قرار اللجنة المحلية رقم (٢١/٢٠) تاريخ ٢٠٠٥/٥/١٠ والمتضمن الموافقة: على إدخال باقي القطعة رقم (٧٠) حوض رقم (٣) مقبله إلى التنظيم وإضفاء صفة سكن (ب) عليها حسب السكن المجاور وحسب الترسيم المعد فان اللجنة اللوائية تقرر الموافقة على القرار المشار إليه أعلاه وإعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين بحيث يجوز لأصحاب العلاقة تقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية مدعومة بالمخططات التوضيحية اللازمة خلال المدة القانونية المقررة.

المهندس وليد عادل العنوم

رئيس بلدية جرش الكبرى / رئيس اللجنة اللوائية

هكذا من الأصل

إعلان

- يعلن للعموم في بلدية العيون أن اللجنة اللوائية للتنظيم لمحافظة عجلون قد قررت بقرارها رقم (٢٣) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٩ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم رقم (٢٠٠٧/٢٣) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٥ والمتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال من سكن (ج) إلى سكن (د) بالقطع (١٣٨، ١٣٩) وجزء من القطعة رقم (١٨٤) وجزء من القطعة رقم (١٨٦) وجميع ما ذكر بالجواز رقم (١٠) البلد من أراضي عرجان وذلك لكثرة المنازل القائمة بالقطع المذكورة ولغايات الإقراض من الشركاء. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى سكرتير اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية العيون خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية.

سليم الرواحنة

متصرف لواء قصبة عجلون

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

* * * * *

إعلان

- يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء قصبة عجلون قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٧/٢٧) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٥ وبصفتها لجنة محلية الموافقة على أحداث طريق سعة (٦) مناصفة بين القطع (٤٥، ٢٠) من حوض رقم (٩) من أراضي عرجان وضمن القطعة رقم (٨٤). وإعلان ذلك للاعتراض لمدة (٣٠) يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال المدة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة في عجلون، ومدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

سليم الرواحنة

نائب محافظ عجلون / متصرف لواء القصبة

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء قصبة عجلون

* * * * *

إعلان

- يعلن لاطلاع العموم من منطقة الفيحاء / مادبا الكبرى بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء قصبة مادبا قررت بقرارها رقم (٨) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٤ الموافقة على أحداث طريق بسعة (٦) واعتمادها تنظيمياً لغايات إيصال الخدمات للبناء القائمة على القطعة (١١٣١) حوض رقم (١) الجازل من أراضي الفيحاء وحسب المخطط التعديلي المرفق والمعد لهذه الغاية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضهم إلى اللجنة اللوائية المشتركة مرفقة بالمخططات والأوراق الثبوتية اللازمة.

صلاح فايز الشراي

متصرف لواء قصبة مادبا / رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

* * * * *

إعلان

- يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية مادبا الكبرى قد قررت بقرارها رقم (١٢) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٤ الموافقة على ما جاء في قرار اللجنة المحلية في بلدية مادبا الكبرى منطقة بلدية مادبا الكبرى والمتضمن الموافقة على تغيير صفة استعمال من زراعي داخل التنظيم إلى سكن (ب) للقطع ذوات الأرقام (٣٦٤، ٣٦٣) من حوض رقم (٣) المحالة من أراضي الخطابية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية مادبا الكبرى ومدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

الدكتور ونس الحراحشة

محافظ مادبا / رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

في بلدية مادبا الكبرى

* * * * *

إعلان

- يعلن لاطلاع العموم في بلدة ماعين / لواء قصبة مادبا بأن اللجنة اللوائية المشتركة في لواء قصبة مادبا قررت بقرارها رقم (ق/٦) لسنة ٢٠٠٧ وبصفتها لجنة تنظيم محلية الموافقة على مخطط مشروع اسكان ماعين (مشاريع المكرمة الملكية) ضمن الأحواض ذوات الأرقام (١١-١٦) من أراضي ماعين / لواء قصبة مادبا - تصديقاً مؤقلاً، وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضهم إلى اللجنة اللوائية المشتركة مرفقة بالمخططات والأوراق الثبوتية اللازمة.

المهندسة دينا حدادين

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة

مدير الشؤون البلدية لمحافظة مادبا بالوكالة

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء الكورة قد قررت بقرارها رقم (١٧/٥) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٠ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية برقش منطقة كفر راكب والمتضمن احداث شارع سعة (١٠م) بين القطع ذوات الأرقام (١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩) والقطعة رقم (١٢٥) مارا بالقطع (٢٥، ٧٠) من حوض (٥) المشماس واحداث شارع سعة (١٢م) المار بين القطع (٢٦، ٢٥) من حوض (٥) المشماس واحداث طريق سعة (٨م) مارا بين القطع (١٢٥، ١٤٦) والقطعة (٧٠) من نفس الحوض من أراضي كفر راكب. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية دير أبي سعيد ومدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

حسين البلاسمة

متصرف لواء الكورة

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء الكورة

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بأن اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية برقش قد قررت بقرارها رقم (٥/٧) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٩ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية برقش منطقة كفر راكب والمتضمن: تخفيض وتعديل شارع الأشغال العامة من (٢٩م) إلى (٢٨م) والمار بين قطع الأراضي ذوات الأرقام (٤٧، ٤٨، ٦٣، ٢١٠، ٦٥، ٦٦، ١٩٨، ١٦١، ١٦٢، ١٦٥، ١٦٤) حوض (٣) ميسريه من أراضي كفر راكب. قررت اللجنة الموافقة على المشار إليه أعلاه وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين. ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية في بلدية برقش /منطقة كفر راكب خلال المدة القانونية على ان تكون مدعمة بالمخططات التوضيحية.

المهندس ساري مهيدات

رئيس اللجنة اللوائية لبلدية برقش

رئيس بلدية برقش

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة الرمثا بلدية الرمثا الجديدة بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء الرمثا قررت بقرارها رقم (١٠) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٥ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لبلدية الرمثا رقم (١٩/٧٤) تاريخ ٢٠٠٧/٦/٤ والمتضمن: تعديل الشارع المار بالقطع ذوات الأرقام (٢٨٨، ٢٨٥، ٢٨٣) من حوض (١٥) الصغيره بحيث يتطابق خطوطه مع خطوط الشارع الذي تم إفرازه وذلك تخفيفاً للضرر الذي سببته البلدية نتيجة لاستملاكات والمصالحات. وذلك حسب المخططات المعدة من قبل اللجنة المحلية لهذه الغاية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين بحيث يجوز لدوي العلاقة الاطلاع على القرار والمخططات وتقديم اعتراضاتهم أو اقتراحاتهم إلى اللجنة المحلية خلال المدة القانونية مدعمة بالمخططات التوضيحية خلال أوقات الدوام الرسمي.

فاروق القاضي

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية للواء الرمثا

متصرف لواء الرمثا

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة للواء المزمار الجنوبي قد قررت بقرارها رقم (٢/٢٦) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٩ الموافقة على اعتماد الطريق الإفرازي بسعة (٦م) والواقع بمحاذاة القطع (٦٨، ٦٠، ٧٤، ٧٠، ٦٢، ١٢٣، ١٢٢، ١٢١) حوض رقم (٧) السنيه وتوسعتها من (٣ إلى ٦م) ضمن القطعة رقم (٦٨) واعتمادها بسعتها الإفرازية ضمن القطع (١٦٤، ١٦٧، ١٦٥، ١٦٦) حوض (٧). وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية لدى سكرتير اللجنة اللوائية في متصرفية لواء المزمار الجنوبي.

متصرف لواء المزمار الجنوبي

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء المزمار الجنوبي

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية المشتركة للواء القصر قد قررت بقرارها رقم (٢٣/٥) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٨ الموافقة على

١. تعديل مسار الشارع التنظيمي سعة (١٢م) المار بالقطعة رقم (٥٩) حوض رقم (١٨) النقطة وتلعة الكرسة من أراضي الرية واستحداث استمرارية له بالقطع (٥، ٥٩) حوض رقم (١٨) مناصفة.
٢. استحداث طريق تخديمي بسعة (٦م) مناصفة بين القطعتين ذوات الأرقام (٥٨، ٥٩) حوض رقم (١٨) النقطة وتلعة الكرسة من أراضي الرية وحسبما موضح بالمخطط المرفق.

وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة اللوائية المشتركة في مديرية الشؤون البلدية لمحافظة الكرك ومدعمة بالمخططات والوثائق اللازمة.

السيد عبد الله المعايطة

متصرف لواء القصر

رئيس اللجنة اللوائية المشتركة للواء القصر

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بمقتضى أحكام المادتين (٢٠، ٢١) من قانون تنظيم المدن والقرى رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ بأن اللجنة اللوائية للتنظيم في لواء عين الباشا وبعد أن أطلعت على قرار اللجنة المحلية لبلدية عين الباشا الجديدة رقم (٤/٢٨) لسنة ٢٠٠٧. قررت الموافقة على ايداع إعلان مخطط تعديل مسار الشارع التنظيمي بسعة (١٠م) والمصدق نهائياً والمار بالقطع ذوات الأرقام (٢، ٦) حوض رقم (٧) سنيته الماء من أراضي موبص وكذلك القطع (٢٤، ٢١) من نفس الحوض وذلك لغاية رفع الضرر عن الأبنية القائمة على القطع رقم (٢٤، ٢١) من نفس الحوض ولتجنب الفضلات التي أحدثها المسار القديم للشارع على القطع رقم (٢، ٦) من نفس الحوض وحسب المخطط التعديلي المعد من قبل البلدية، للاعتراض لمدة شهرين لدى مكتب اللجنة المحلية لبلدية عين الباشا الجديدة وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لمن له مصلحة الاطلاع على المخطط وتقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم مدعومة بمخططات إيضاحية ووثائق ثبوتية معنونة باسم رئيس اللجنة المحلية لبلدية عين الباشا الجديدة خلال ساعات الدوام الرسمي وضمن المدة القانونية.

صالح الشوشان

متصرف لواء عين الباشا/ رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في بلدة منشية القبلان/بلدية صبحا والدفيانہ بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في لواء البادية الشمالية قررت بقرارها رقم (١/٦) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١١، الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لبلدية صبحا والدفيانہ رقم (٣/٧) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٢ والمتضمن الموافقة على المخطط التحديتي لبلدة منشية القبلان حسب ما ورد من الوزارة بكتاب معالي وزير الشؤون البلدية رقم (ص/١٦/١٠٥٣٠) تاريخ ٢٠٠٧/٥/٣ والمتضمن التعديلات التنظيمية ضمن المنطقة وآخر الإقرارات عليها. وإعلانه للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم إلى اللجنة المحلية للتنظيم والأبنية لبلدية صبحا والدفيانہ خلال ساعات الدوام الرسمي على تكون معززة بالأوراق الثبوتية والمخططات التوضيحية وذلك ضمن المدة القانونية المحددة للاعتراض.

إبراهيم البطوش

متصرف لواء البادية الشمالية

رئيس اللجنة اللوائية لتنظيم والأبنية

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة (كفرنجة) بلدية كفرنجة الجديدة بان اللجنة اللوائية للتنظيم قررت بقرارها رقم (٢٠٠٧/٦) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١٧ الموافقة على قرار لجنة التنظيم المحلية لمنطقة كفرنجة /بلدية كفرنجة الجديدة رقم (٢٤) بند (١) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١٦ والمتضمن تغيير صفة استعمال الجزء الواقع في الجهة الغربية من الشارع النافذ للقطعة رقم (٢٤) حوض (٣) المسابك من أراضي كفرنجة من سكن ريفي إلى سكن (ج) وحسب الترسيم المعد لهذه الغاية. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين يجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم واقتراحاتهم إلى سكرتير اللجنة المحلية للتنظيم في بلدية كفرنجة الجديدة خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

نسيم الخصاونه

متصرف لواء كفرنجة/رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم

* * * * *

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية في بلدية كفرنجة الجديدة قد قررت بقرارها رقم (٧٣) تاريخ ٢٠٠٧/٣/١٧ الموافقة على قرار اللجنة المحلية في بلدية كفرنجة الجديدة منطقة (كفرنجة) رقم (٢) بند (٩) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٩ والمتضمن الموافقة على تثبيت طريق سعة (٣م) حسب الواقع المقترح ضمن القطعة رقم (٧٩) وتحويلها من إفرزي إلى تنظيمي واستحداث امتداد لها ضمن القطعة رقم (٨٩) بطول (٢٠م) وذلك لخدمة مالك القطعة رقم (٨٩) حوض (٩) أبو النجم من أراضي كفرنجة لغايات الصرف الصحي وذلك حسب الترسيم المعد لهذه الغاية وفرض عوائد تنظيم خاصة بواقع نصف دينار للمتر المربع. وإعلان ذلك للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وجريدتين محليتين يجوز لدوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم خلال الفترة القانونية للاعتراض لدى مكاتب اللجنة المحلية في بلدية كفرنجة الجديدة مدعومة بالمخططات والوثائق اللازمة.

المهندس عقيل عياصره

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية/في بلدية كفرنجة

* * * * *

هكذا من الأصل

إعلان

• يعلن للعموم في منطقة الهاشمية/بلدية الشفا أن اللجنة اللوائية للتنظيم لبلدية الشفا قد قررت بقرارها رقم (٢٠٠٧/١٠) تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٢ الموافقة على قرار اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة الهاشمية رقم (٢٠٠٧/٥) بند رقم (٢) تاريخ ٢٠٠٧/٢/٦ والمتضمن الموافقة على تعديل مسار الشارع التنظيمي سعة (١٢م) والمار ضمن القطعة رقم (٨٧) حوض (٢) العريض من أراضي الهاشمية واحداث شارع على كامل القطعة رقم (٢٢١) حوض (٢) العريض ليكون مكماً للشارع سعة (١٢م) وتغيير صفة الاستعمال للقطع ذوات الأرقام (٢٤١، ٢٤٠، ٢٣٣، ٢٣٠، ٢٢٩، ٢٣٢، ٨٧، ٢٣٠، ٢١٩، ١٩٤، ١٩٣، ٨٨، ٢٤٣، ٢٤٢، ٩١، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ١٧٧) وأجزاء من القطع ذوات الأرقام (٩٢، ٩٣) من سكن (ب) إلى سكن (ج) علماً بأن جميع هذه القطع ضمن الحوض رقم (١) العريض وذلك تفادياً للقضية رقم (٢٠٠٦/٣٦٧) المرفوعة على البلدية من قبل مالك قطعة الأرض رقم (٨٧) حوض (٢) العريض من أراضي الهاشمية حيث يصبح بالإمكان إزالة الشبوع والفراز القطعة رقم (٨٧) وذلك حسب الترسيم المرفق والمعد لهذه الغاية. وإيداع إعلانه للاعتراض لمدة شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة تقديم اعتراضاتهم والتراحياتهم إلى سكرتير اللجنة المحلية للتنظيم في منطقة الهاشمية خلال المدة القانونية مرفقة بالمخططات التوضيحية والأوراق الثبوتية اللازمة.

المهندس عوني العتوم

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم رئيس/ بلدية الشفا

إعلان

• يعلن لاطلاع العموم في منطقة دير علا/بلدية دير علا الجديدة بان اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية/لواء دير علا. قررت بقرار رقم (٥) تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٨ الموافقة على قرار اللجنة المحلية لمنطقة أبو عبيده والبلاتنة/بلدية دير علا الجديدة رقم (٩/٢) تاريخ ٢٠٠٧/٣/٦ والمتضمن الموافقة على إلغاء جزء من الدخلة التنظيمية ضمن اللوحة رقم (٥) تنظيم منطقة أبو عبيده والبلاتنة وذلك للجزء الواقع بين الوحدات السكنية ذوات الأرقام (٢٦٢ و ٢٥٨) وحسب الجزء الملون باللون الاحمر من المخطط واعطاء الجزء الملغى صفة استعمال سكن (د) نظراً لتكون الشارع منحدرًا بشكل حاد جداً ولا يمكن تنفيذه على الواقع ولوجود أبنية منشأة منذ عشرة أعوام في سعة الشارع إضافة إلى أن القطع المذكورة مخدمة من عدة شوارع. وإيداع إعلان المخطط للاعتراض لمدة شهرين من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وجريدتين محليتين ويجوز لذوي العلاقة الاطلاع على المخططات التنظيمية وتقديم اعتراضاتهم لدى مكتب اللجنة المحلية لمنطقة أبو عبيده والبلاتنة في بلدية دير علا الجديدة إذا كان هناك ما يوجب الاعتراض مدعماً بالمخططات التوضيحية والوثائق اللازمة.

حكم علي الفاعوري

متصرف لواء دير علا

رئيس اللجنة اللوائية للتنظيم والأبنية

المواصفات القياسية

إعلان

• قررت وحدة الاعتماد في مؤسسة المواصفات والمقاييس تجديد اعتماد المختبرات التالية في مركز بحوث البناء في الجمعية العلمية الملكية وذلك من تاريخ ٢٠٠٧/٠٧/٠٩ ولغاية ٢٠١٢/٠٧/٠٨:

- مختبر الخزف والزجاج؛ في مجال الفحوصات الميكانيكية والفيزيائية للخزف والزجاج وذلك حسب طرق الفحص المحددة في ملحق شهادة الاعتماد رقم JAS Test - 007.

- مختبر المواد الخام؛ في مجال الفحوصات الميكانيكية والفيزيائية للركام والحجر المقطوع لأبعاد وذلك حسب طرق الفحص المحددة في ملحق شهادة الاعتماد رقم JAS Test - 008.

- مختبر الخرسانة؛ في مجال الفحوصات الميكانيكية والفيزيائية للخرسانة والبلاط الإسمنتي وجبس البناء وذلك حسب طرق الفحص المحددة في ملحق شهادة الاعتماد رقم JAS Test - 009.

- مختبر القطع الإنشائية؛ في مجال الفحوصات الميكانيكية والفيزيائية للألياف الإسمنتية مسبقة الصب والطرب الإسمنتي وذلك حسب طرق الفحص المحددة في ملحق شهادة الاعتماد رقم JAS Test - 010.

كما قررت الوحدة تثبيت اعتماد المختبرات التالية في مركز بحوث البناء في الجمعية العلمية الملكية:

- مختبر الاسمنت؛ وذلك من تاريخ ٢٠٠٧/٠٧/٠٩ ولغاية ٢٠١١/٠٧/٢٢ في مجال الفحوصات الميكانيكية والفيزيائية للاسمنت وذلك حسب طرق الفحص المحددة في ملحق شهادة الاعتماد رقم JAS Test - 003.

- مختبر المواد العازلة؛ وذلك من تاريخ ٢٠٠٧/٠٧/٠٩ ولغاية ٢٠٠٩/١٢/٢٦ في مجال الفحوصات الفيزيائية للمواد العازلة للحرارة وذلك حسب طرق الفحص المحددة في ملحق شهادة الاعتماد رقم JAS Test - 017.

- مختبر التربة؛ وذلك من تاريخ ٢٠٠٧/٠٧/٠٩ ولغاية ٢٠٠٩/٠٧/٠٥ في مجال الفحوصات الفيزيائية للتربة وذلك حسب طرق الفحص المحددة في ملحق شهادة الاعتماد رقم JAS Test - 022.

وقد تم تجديد / تثبيت الاعتماد للمختبرات المذكورة أعلاه بعد التأكد من استيفائهم لمتطلبات تعليمات إدارة وتطبيق إجراءات اعتماد مختبرات الفحص والاختبار أو المعايرة والجهات المانحة لشهادات المطابقة رقم (١) لعام ٢٠٠٢، والصادرة بموجب المادة رقم (٥) فقرة (٧) من قانون المواصفات والمقاييس رقم (٢٢) لعام ٢٠٠٠.

المدير العام

الدكتور ياسين مهيب الخياط

الإعلانات

إعلان

- يعلن للعموم بأنه تم تسجيل جمعيه باسم (جمعيه ديوان آل العمايره بمحافظة الطفيله) كجمعيه عاديه وفقاً لاحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.
عيد الفايز
وزير الداخلية

* * * * *

إعلان

- يعلن للعموم بأنه تم تسجيل جمعيه باسم (جمعيه ديوان أبناء عشيرة المصري / سحاب) كجمعيه عاديه وفقاً لاحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.
عيد الفايز
وزير الداخلية

* * * * *

إعلانات

صادره عن وزير التنمية الاجتماعية

الدكتور سليمان الطراونة

١. يعلن انه في اليوم السادس والعشرين من شهر تموز من عام الفين وسبعة ميلادية تم تسجيل جمعية ضحايا ومتضرري الاحداث الارهابية / محافظة العاصمة تحت رقم (١٦٦٨) تاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٦ استناداً لاحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.
* * * * *
٢. يعلن انه في اليوم الحادي عشر من شهر تموز من عام الفين وسبعة ميلادية تم تسجيل جمعية الشاكرية الخيرية / محافظة العقبة تحت رقم (١٦٦٦) تاريخ ٢٠٠٧/٧/١١ استناداً لاحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته.
* * * * *

٣. يعلن بأنه تم اخلاق حضانة البراعم القوية / عمان الشرقية اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٧/٦/٣٠ وذلك وفقاً لنظام دور الحضانة رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠٥ م، علماً بأن الحضانة مسجلة تحت الرقم (١٠١٩) في اليوم السابع والعشرين من شهر أيار لعام ٢٠٠١.

* * * * *

٤. يعلن بأنه تم تسجيل حضانة نعيمة العلمي / عمان الغربية والمسجلة تحت الرقم (٢١٥٠) في اليوم الرابع عشر من شهر حزيران ان لعام ٢٠٠٧ م. وذلك وفقاً لنظام دور الحضانة رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠٥.

* * * * *

٥. يعلن بأنه تم تسجيل حضانة الاطفال الراءعون / عمان الغربية والمسجلة تحت الرقم (٢١٥١) في اليوم السابع والعشرين من شهر حزيران ان لعام ٢٠٠٧ م. وذلك وفقاً لنظام دور الحضانة رقم (٥٢) لسنة ٢٠٠٥.

* * * * *

إعلان

- يعلن للعموم ان رابطة رسامي الكاركاتير والكرتون والرسوم المتحركة الاردنيين في مدينة عمان / محافظة العاصمة قد سجلت لدى وزارة الثقافة تحت رقم (١٢٣) بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته وذلك في اليوم السابع من شهر تموز لعام ٢٠٠٧.

وزير الثقافة

الدكتور عادل الطويسي

* * * * *

المطالبات

الأمين

وعليه فاني ارجو من المالكين المذكوره أسماؤهم تالياً دفع بدل نفقات الارصفة المطلوبه منهم الى صندوق الامانه كما هو موضح تفصيله | ازاء كل أسم منهم بادناه .

أَمِين عَمَّان

المهندس عمر المعاني

[illegible][illegible]

هكذا في الأصل

هكذا في الأصل

هكذا في الأصل

[illegible][illegible]

❖ ❖ ❖ ❖ ❖

اعمال

اعلن الى الماده المدرجه اسمائهم بأنداءه بأنه إستناداً لأحكام المادة (٥٢) فقرة (٤) من قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ١٩٦٦ النافذ المفعول بموجب المادة رقم (٦٥) من قانون البلديات رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧ وللأسس والمعايير الواردة بقرار لجنة الاستملاك والاملاك رقم (٢٦٥) تاريخ ١٩٩٦/٥/١٤ قد تحققت عندهم بدل نفقات إنشاء جدران إستنادية عن عقاراتهم المبينه لرقامها ازاء اسم كل منهم بأنداءه وذلك نتيجة لقيام الامانه بإتجاز اشغال إنشاء الجدران الاستنادية الواقعة أمام تلك العقارات .
وعليه فإني ارجو من المالكين المذكوره اسمائهم تالياً دفع بدل نفقات الجدران الإستنادية المطلوبه منهم الى صندوق الامانه كما هو موضح تفصيله ازاء كل اسم منهم بأنداءه .

أَمِينُ عَمَّانَ

المهندس عمر المعالي

مکتبہ اربعہ

[illegible][illegible]

فيما نلاحظ فيما فريضة رقم رقم المولى لولا اسم
 للتعبير الحصين اللغة واسم رقم المالك
 على دينار على دينار

[illegible]

مکتبہ اہل

[illegible][illegible]

مكة المكرمة

رقم المالك	لوحه	رقم المالك	لوحه
------------	------	------------	------

١	ميتة خليفة فاضل ابوريث	١٤	عبدون الذي
٢	ابراهيم عويج عايد عيدا لمسن وشريك	١٥	عبدون الذي
٣	فلاح الله عيدا لله الخبير	١٦	عبدون الذي
٤	فوزي شاكير طعيمة داود	١٧	عبدون الذي
٥	عويج جبرائيل جبري عكاوي وشركاء	١٨	عبدون الذي
٦	خالد احمد محمود لوده	١٩	عبدون الذي
٧	مكرم حسين محمد زعل	٢٠	عبدون الذي
٨	فالح نواف سالم اللخاه وشريك	٢١	عبدون الذي
٩	علاء علي لنديل لنديل	٢٢	عبدون الذي
١٠	حنان اندراوم عويج	٢٣	عبدون الذي
١١	مطفي حمدان حسين ردا يده	٢٤	عبدون الذي
١٢	نوال عيدا لله سليمان زنون وشريك	٢٥	عبدون الذي
١٣	احمد عيدا لفتح درويش	٢٦	عبدون الذي
١٤	قاسم عيدا لكرم يوسف محمود	٢٧	عبدون الذي
١٥	قاسم محمد ابوالفتح	٢٨	عبدون الذي
١٦	احمد عيدا لله محمود حمد احمد	٢٩	عبدون الذي
١٧	احمد محمد علي حداد وشركاء	٣٠	عبدون الذي
١٨	زيد حمد عويج	٣١	عبدون الذي
١٩	مشهور جبري بدويي شاد وشركاء	٣٢	عبدون الذي
٢٠	مخايل عيدا لقادر هملان وشركاء	٣٣	عبدون الذي
٢١	عايد فلاح محمود اليبوسي وشريك	٣٤	عبدون الذي
٢٢	سالم محمد طلاق جوامي	٣٥	عبدون الذي
٢٣	مخلد عيدا لجيل حمد الهيايك	٣٦	عبدون الذي
٢٤	محمد فلاح نزال شمار	٣٧	عبدون الذي
٢٥	فهد الله مطفي عيدا لقادر الدعي	٣٨	عبدون الذي
٢٦	عيدا لجيل حمد النادي شمار	٣٩	عبدون الذي
٢٧	لواز علي حرب عيد وشركاء	٤٠	عبدون الذي
٢٨	لواز علي حرب عيد وشركاء	٤١	عبدون الذي
٢٩	شركة عماد موسى يعقوب الحاج علي وشركاء	٤٢	عبدون الذي
٣٠	شركة الحاج علي وشاهين	٤٣	عبدون الذي
٣١	عمر حسين محمد عفا	٤٤	عبدون الذي
٣٢	عزالدين محمد حسين فريه وشركاء	٤٥	عبدون الذي
٣٣	مشرك محمد سعد رقاد	٤٦	عبدون الذي
٣٤	عبدالرزاق محمد سعد رقاد	٤٧	عبدون الذي
٣٥	عبد الحميد عواد سليمان الرقاد وشركاء	٤٨	عبدون الذي
٣٦	عائدة عيدا لله عيد رقاد وشركاء	٤٩	عبدون الذي
٣٧	عائدة عيدا لله عيد رقاد وشركاء	٥٠	عبدون الذي
٣٨	سالم عثمان سعيد وشركاء	٥١	عبدون الذي
٣٩	سالم عواد عباد ابو سبيحان وشركاء	٥٢	عبدون الذي
٤٠	محمد فلاح محمد مراده وشركاء	٥٣	عبدون الذي
٤١	محمد حسن محمود ابو حمود وشركاء	٥٤	عبدون الذي
٤٢	ابراهيم سعود بختيار رقاد وشركاء	٥٥	عبدون الذي
٤٣	محمد سعود بختيار الرقاد وشركاء	٥٦	عبدون الذي
٤٤	نوال كريم محمد غريب	٥٧	عبدون الذي
٤٥	كريم محمد سلامة غريب	٥٨	عبدون الذي
٤٦	سلامة حنا الكراءه	٥٩	عبدون الذي
٤٧	احمد زكريا داود الجديدي	٦٠	عبدون الذي
٤٨	محمود خليل محمد الفالح	٦١	عبدون الذي
٤٩	يوسف خليل محمد الفالح	٦٢	عبدون الذي
٥٠	سامية عوده الله جبر جبر وشريك	٦٣	عبدون الذي
٥١	طارق جميل موسى الفواكه	٦٤	عبدون الذي

إعلان

أعلن إلى السادة المدرجة أسماؤهم بأنياء بأنه بالاستناد لنظام الشوارع والطرق رقم (٧) لسنة ١٩٥٦
تتخذ الملحق بموجب المادة رقم (٦٥) من قانون البلديات رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧ وللأسس والمعايير
الواردة بقرار لجنة الاستملاك والأحكام رقم (٢٦٥) تاريخ ١٤/٩/١٩٩٢ قد تحقق عليهم بدل نفقات إنشاء
أفراج عن عقاراتهم المبينة أرقامها إزاء اسم كل منهم بأنياء وذلك نتيجة لقيام الامانة بإجازة أشغال إنشاء
الأفراج الواقعة أمام هذه القطع .
وعليه فأنني أرجو من المالكين المذكورة أسماؤهم تألياً دفع النفقات المطلوبة منهم إلى صندوق
الامانة كما هو موضح تفصيله إزاء كل أسم منهم بأنياء.

أمين عمان

المهندس عمر المعاني

محكمة من الاصل

إياد القضاة

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

الرقم الضريبي	الوصف الضريبي	السلوات	مديرية
١٠٠.٢٢٤٩٨	٢٤٧ ٥٠٠	٢٠٠١-١٩٩٩	معان
١٠٠.١٤٦٧٣	٣٨٢ ٧٠٠	٢٠٠٣	معان
١٠٠.١٧٨٢٧	٢٣١٥ ٨٠٠	٢٠٠٦	معان
١٠٠.١٦٤٢٠	١٢٩ ٧٠٠	٢٠٠٥	معان
١٠٠.٣٦٣٨٣	٥٢٢ ٥٠٠	٢٠٠٥-٢٠٠٠	معان
١٠٠.٣٦٩٠١	٣٢٩ ٩٠٠	٢٠٠٥-٢٠٠٤	معان
١٠٠.١٢٢٦٦	١٢٧ ٦٠٠	١٩٩٥-١٩٩٤	معان
١٠٠.٣٦٢٣٥	١٣٢٧ ٢٠٠	٢٠٠٥-٢٠٠٠	معان
١٠٠.٢٥١١٠	٢١٢ ٧٦٠	٢٠٠٥	معان
١٦٨.٠٠٠٩٥	٢٧٤١٥ ٩٤٠	٢٠٠٤-٢٠٠٣	معان
١٠٠.٣٨٥٤٨	٢٠٩ ١٢٠	٢٠٠٥-٢٠٠٤	معان
١٠٠.١٢٢٦٦	١٣١٥ ٦٠٠	٢٠٠٥-٢٠٠٣	معان

مکتبہ ازلہ

إعلان

يطلب من السادة المالكين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (١٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ المادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

إيراد القضاة

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والبيعات

الرقم الوطني	المبلغ	الستوات	الرقم الضريبي	اسم المالك
٩٥٦١٠٠٧٦٤	٤٨٨,٤٠٠	٢٠٠٠	٩٥٠٦٦١	جمال عبد الكريم الطي الجزائري
٩٢٦١٠٠٤٢٢	١٤٦٦٠,٢٠٠	٢٠٠٤	٩٥٨٩٨٠	ابراهيم سليمان ابراهيم الطي الطي
٩٦٦١٠١٥٩٥٩	٩٤٢,٧٠٠	٢٠٠٠	٩٠٣٢٩٦	احمد عبد الكريم طي الجزائري
٩٥٦١٠٠٥٥٧٧	١٠٢٠,١٦٠	٢٠٠٠	٤٥٥٧٩٢	يوسف عبد الكريم الطي الجزائري
٩٦٦١٠١٤٥٩١	٢٧٥,٠٠٠	١٩٩٣-١٩٨٧	١٨٠٠٠٧٧٠	كمال محمد محمد ابراهيم
٩٥٦١٠٠٥٨٨٤	٧٥٠,٢٠٠	٢٠٠٥-٢٠٠٤	٩٢٦١٤١	محمد مسلم محمد تويران
٩٦٨١٠١٧١٢٢	٤٦٧,٩٦٠	٢٠٠٢-٢٠٠١	١٨٠٣٦٨٠٥	نيل عاتق عبد الله ابو هريتم
٩٧٦١٠١٩٨٠١	٨٩٦,٥٤٠	١٩٩٥-١٩٩٢	١٨٠١٤٦٨٠	عبد الله عبد الرؤوف رابو كركاش
٩٧٤١٠٠٨٥٠٢	٥٥٠,٠٠٠	٢٠٠٥	١٨٠٣٦٨٤٨	محمد توفيق احمد البيراهنة
٩٥٦١٠٠٥٤٤٦	٦٤٢,٤٠٠	٢٠٠٤	١٦٧٧٩٤٠	احمد خير همدان الحكر
٩٧٦١٠٢١٠٦١	١١٤,٠٠٠	٢٠٠٥	١٨٠٣٤٧١٣	طالب احمد صبرة العكر
٩٦٨١٠١٦٨٧٨	٥٥٥,٥٠٠	٢٠٠١	٩٠٣٤١٨	بشير عبد الكريم الطي الجزائري
٩٦٤١٠١٤٦٣٣	٥٤٤,٩٠٠	٢٠٠١-٢٠٠٠	٩٠٣٤٠٠	محمد عبد الكريم الطي الجزائري

٩٥٦١٠٠٨٧٠٦	٦٤٢,٥٠٠	٢٠٠٥	١٨٠٠٠٩٨٣	داوود احمد داوود صالحي
٩٦٦١٠٠٥٥٢٢٠	١١٥,٠٠٠	٢٠٠٥	٦٤٠٦٦٦	قيصل هوية جتا عكاري
٩٥٦١٠١٩٨٠٩	٦٠,٢٠٠	٢٠٠٠	١٨٠٠٢٠٦٤	ابراهيم عبد الله ابراهيم رافعي
٩٦٠١٠١٥٦٧	٢٠٩,٠٠٠	٢٠٠٤	٦٣٠٢٢٣	سليمان خير موسى ابو كاشف
٩٦٨١٠٠١٨٢٢	٥٥٩,٦٠٠	٢٠٠٥	٩٠٨٧٥٤	احمد عبد المكيان حيلري
٩٢٦١٠٠٢٠٢٦	١٥٢٤٧٦,١٥٤	١٩٩٥-١٩٨٦	٩١١٠٢٠	عنان عبد الرحيم مسلم الحيلري
٩٥٦١٠٠٩٢٣٨	٤٩٥,٠٠٠	٢٠٠٥	١٢٥٥٧٩٧	مروان محمد عبد الرحيم السور
٩٢٨٢٠٠٤٢٥٧	٧٤٢٢,٤٨٠	٢٠٠٤-٢٠٠٣	١٨٠٤١٥٢٣	سعد نعمة النقي النقي
٩٥٧٢٠١٨٩٠٧	٢٦٤,٠٠٠	١٩٩٦-١٩٩٥	١٨٠١٩٦٢٥	فهد مسعود ابراهيم مسعود
٩٧٤٢٠٢٥٢٤٩	١٤٦,٣٠٠	٢٠٠٥	١٨٠١٩٦٢٥	ريم عبد القادر محمد عبد القوي
٩٢٨١٠٠٦٢٨٧	٩٧٥٤,٢٨٠	٢٠٠٢	١٨٠٢٥٢٢٣	علي حسن همدان النقي
٩٦٦١٠١٥٥٦٤	٤٦,٧٢٠	٢٠٠٥-٢٠٠٤	١٨٠١٠١٠٤	محمد عبد الله همدان النقي
١٩٤٠٠١١٥٥٦	٩٥٢٧,٧٦٠	١٩٩٨-١٩٨٢	٧٥٦٠١٦	جمال محمد ابراهيم الصلوة

هكذا من الاصل

إعلان

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ المادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

إياد القضاة

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

اسماء المكلفين التابعين لمديرية (وسط وشرق عمان)	الرقم الضريبي	أرصدة لضريبة المستحقة		للسنوات
		فلس	دينار	
يسرى حمزة الننتشة	٥٦٠٠٦	٥٤٤	١٨١	٧٦-٦٨
ابراهيم اسكندر قعوار	٨٣١١	٧٢٠	١٨٠	٧٨
وجيه بشير حسن عباد	٩٤١٦١	٥٠٠	١٦٢٢	٢٠٠٣
خليل موسى منصور	١١٥٤٢٨	٠	٢٠٢	٩٠-٦٥
هاني سعيد امارة	١٢٩٣٥٦	٣٨٢	٢٠٥	٧٩
حكمت توفيق شاكر درويش	١٣٣٠٥١	٩٢٦	١٢٣	٨١-٧٧
نايف صابر عبد القادر التلاوي	١٥٩٥٢٢	١٣٠	١٠٨	٧٦-٧١
عيسى اسحق يوسف طنطش	١٦٠٦٩٥	٣٥٠	١٠٩	٨٨-٨٥
اميل جريس حداد	١٧٨٠٦٣	٤٨٢	٢٠٩	٢٠٠٢-٩٧
عبدالرزاق محمد حماد النابلسي	٢٤٠٣٦٢	٥٢٥	٨٧٤	٢٠٠٤-٢٠٠٣
ماهر محمد عبدالعزيز الشويكي	٥٢٣٠٣٨	٨٠٠	١١٥	٨٤
رضا عبدالحميد حامد البكار	٥٦٣٢٥٠	٦٨٠	٣٠٥٠	٢٠٠٤
فريال احمد عبدالله الخطيب	٦١٤٦٢٩	٩٥٠	١٨٠	٨١-٧٥
محمد يوسف ابراهيم ابوحميد	٦٧٣٦٤١	٩٠٠	١٨٥	٨٦-٨٢
هشام هاني رفيق البشتاوي	٧٧٤٥٤٥	٦٢٠	٢٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٢
نضال محمد ابراهيم العزة	٧٨٦٥٨٦	٧٠٠	١٥٤	٩٥-٨٤

٩٧-٨٩	٧٨٦	٣٨٩	٨٠٢٦٥٤	نبيل موسى محمد جودة
٩٣	٤٢٧٩٧	٧٠٠	٨٥٢٣٧٦	محمد رليق سعيد رشيد خلوف
٩٧-٩٠	٢٠٨	٦٦٥	٩٨٠٥٨١٨	مريم محمد عبد الفتاح صالح
٢٠٠٥-٢٠٠٣	٣٩٤	٩٠٠	١٠٤٠٧٤٣	حسن محمد يوسف البيطار
٢٠٠٣	٢١٨	٩٠٠	١٢٣١٠٤٩	حميدان اسحق طالب الننتشة
٩٥-٨٧	١٠٢	٣٢١	١٢٦٦٨٤٥	علي مصطفى علي الديري
٩٥-٩١	١٤٦	٣٠٠	١٢٨٣٨٩٨	ياسين صفوت عبدالرؤوف شقير
٩٤-٩٢	١٧١	٦٠٠	١٢٩٤٨٢٢	يوسف محمود درويش الزين
٩٤-٩٢	١٥٠	٦٢٥	١٣٠٢٩١٤	حسن غازي عبدالسلام الجبر
٩٤-٨٧	٢٠٣	٤٥١	١٣٠٥٠٦٩	ميسون ابراهيم سعيد نشواتي
٩٤-٨٥	١١٨	٢٥٠	١٣١٧١٤٨	انور عبد النبي عثمان جروان
٩٥	٣١٠٠	٩١٠	١٣٥١١١٧	جمال عبدالرزاق صالح سعد الدين
٢٠٠٤-٢٠٠٠	٢٢٢	٨٧٠	١٣٦٢٧٨٠	وائل محمد فايز عبدالمعطي عمرة
٢٠٠٣-٩٩	٦٠٢	٨٠٠	١٣٩١٧٩٨	جمال فهد محمد السلال
٩٩	١٠٠	٧٠٠	١٤٠٨٦٥٨	هند يعقوب يوسف بكر
٢٠٠٤+٢٠٠٢	٢٠٥٧	٠	١٤٤٩٨٨٥	عبدالله جمال داود الرواحنة
٩٨-٩٦	١٥٨٣٦	٨٠٠	٤٥٩١٥٥٠	شركة راضي محمود حميدان ولخواته
٩٥-٨٥	٢٠٥	٧٠٠	٩٠٠٩٥٧٤	خليل ابراهيم محمد شحادة
٩٥-٨٥	١٤٣	٠	٩٠١٦٠٧٤	تيسير يوسف احمد عبد الهادي
٢٠٠٢+٢٠٠٠	٢٠٧	٦٨٠	٩٠٣٠٧٢١	حسن علي مصطفى اصلان
٩٥-٩٠	١١٥	٠	٩١٢٦٥٦٢	مسلم سعيد علي صبيح

هكذا من الاصل

إعلان

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات حجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ المادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

إياد القضاة

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

اسماء المكلفين التابعين لمديرية (جنوب عمان)	الرقم الضريبي	المبلغ المستحق	السنوات
عبدالهادي درويش مصطفى المغاميس	١٥١٩١٠٧	١٨٩	٩٢-٨٥
داوود احمد داوود الشيخ ياسين	١٠٤٣١٥٣	٥٧٧	٢٠٠٢
ربحي ادريس محمد حسن	١٥١٥٧٢١	٢٠٠٩	٢٠٠١-٩٥
زياد رجب سليم طيارة	١٦٥٠٦٥٣	٣٨٨	٢٠٠٣
حامد احمد حامد الاخير	٨١٢٦٩٢	٢٤٧٠	٢٠٠٤-٢٠٠٣
كمال سليمان محمد عالية	١٣٢٤٨٤٥	٦٩١	٢٠٠٣
خالد كمال سليمان عالية	٧٩٤٠٩٤٧	٢٩٤	٢٠٠٤-٢٠٠٢
حسين خليل محمد الثوابية	٩٣٧٦٩	٢٣٢	٢٠٠٤
عيسى حنا سالم ابو جابر	١٢٤٨٧٧	٧٠٠	٢٠٠٤
بهجت محمد سليم مكان	٢٩٥٠٣٥	٥٦٤٥	٢٠٠٤-٩٥
عصام الياس عيسى ابو عيطة	٥٥٢٦٠٧	٣٦٩١	٢٠٠٣-٢٠٠٢
اندرواس نقولا قسطندي بريد اكيس	٦٤٧٨٨٨	٩٠٤٤	٢٠٠٤
بسام نقولا عيسى ابو عيطة	٦٥٨٢٦٠	٢٠٧	٢٠٠٠-٩١
شومة حمد منور الحديد	١٧٩٩٦٥٧	٣٩٧٥	٢٠٠٠-٩٥
نافذ توفيق حسين سلو	١٢٧٠٩٨٢	٥٠٢٩	٢٠٠٤-٩٦
علي عبدالمجيد علي الحموز	٣٣٨٥٠٨	١٢٤	١٩٩٩
عادل ابراهيم جمعة المغربي	٧٠٨٠٤٦	٩٠٨	٢٠٠٥-٧٨
قاسم محمد قاسم حميدي	٨٨٧٧٥٧	٢٠٥٩	٢٠٠٤-٩٤
فؤاد عبدالرحمن فؤاد البرعي	٩٨٠١٧٠	١٠٠	٢٠٠٠

١٩٩٤	٢٣٥٢	٩٨١٦٣٠	محمد عارف عبديرة منسي
٢٠٠٤-٢٠٠١	١٨٣١	١٠٩١١٥٨	زياد فتحي عبدالله صوان
٢٠٠٠	٣٨١	١٢٥٠٨٩٣	محمد عبدالله خلف البيرماوي
٢٠٠٤	٧١٥	١٢٧٤٤٤٩	ايمان رمضان احمد الغمري
٢٠٠٤-٢٠٠٢	١٢٢٧	١٥١٤٥٦٣	زياد علي حسين العبادي
٢٠٠٥-٢٠٠٢	٤١١	١٥٩٨١٠٤	يوسف يونس سليمان قطاش
٢٠٠٥-٢٠٠٤	١٦٠	١٦٦٦٨٩٤	منال احمد محمد ابو خضير
٢٠٠٤-٢٠٠٣	٢٤٠	١٧٩٣٤٢٠	جاسم محمد ابراهيم ابو كويك
٢٠٠٥-٩٤	٧٦٨	١٧٩٥١٦٣	جهاد لطفي راغب الشافعي
٢٠٠٤-٢٠٠٣	٢٦٩	١٨٧٢٢٨١	هناء محمود ابراهيم خضرو
٢٠٠٣	١٠١	١٩٣٦٢٦٣	محمود حسن محمد ابو الجود
٢٠٠٤	١٢٣٢	١٩٤٢٧٨٦	صهيب عاهد شحادة محمد
٢٠٠٥-٩٧	١٩٥	١٩٨٠٤٥٩	محمد جميل محمود سرحان
٢٠٠٥-٩٧	٢٩١	١٩٨١٠٢١	عنان سعيد مسلم عرب
٢٠٠٥-٢٠٠٣	١٥٥	١٩٨١٥٧٩	سليمان غازي حسن الغوراني
٢٠٠٤-٢٠٠٠	١٤٨	١٩٨١٧٩٠	حسن محمد عبدالجواد العكش
٢٠٠٥-٢٠٠٣	٢٤٩	١٩٨١٨٩٧	عنان سليم خالد المطري
٢٠٠٥-٢٠٠٢	٢٧٥	١٩٨٢٣٩٧	جواد فوزي عبدالكريم صالح الصادق
٢٠٠٤-٢٠٠٠	١٢٨٤	١٩٩٦٠٢٩	عزالدين ناصر علي الحجاري
٢٠٠٥	٧٢٦	٨٠٦٣٨٣٤	بسمه مثقال صبري سليم
٢٠٠٣-٢٠٠٠	٤٨٨٨	٨٥٢٩١٤٠	خالد محمد عبدالعال موسى
٢٠٠٦-٢٠٠٠	٥٦٥	٨٦١٠٨٣٥	سمير صادق عيسى هلسة
٢٠٠٤-٨٩	٧١٩	١٢٠١٦٩٨٥	نوال نشأت صادق زكريا
٩٥-٩٠	١٩٥	١٥٥٢٦٤٣	عبدالرحمن مفلح حسن الزغوان
٩٠-٨٥	١٧٩	١٣٠٨٦١٠	محمد عمر محمد دعدوش العجل
٨٩-٧٧	٢٠٠	١٢٨٤٢١٥	ابراهيم حسين محمود راضي
٨٩-٨٣	٢٣٤	١٢٧٨٨٨٦	محمد عنان حجاج بفجاتي
٨٩-٨٠	٢٠٤	١٢٧٢٢٢١	عبدالله سالم باجس الرحيل
٨١-٧٦	٢٢٦	٤٤٦٥٣٠	محمد رياح عبدالفتاح الجعبة
٧٩-٧٣	٢١٧	٢٨٧٥٠٤	سميح نايف مصطفى محمد

هكذا من الاصل

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ المادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

إياد القضاة

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

السنات	المبلغ المستحق	الرقم الضريبي	اسماء المكلفين التابعين لمديرية (جنوب عمان)
٩٦-٩١	٣٥٣	١٥٦٠٨٥٩	مامون احمد محمود جابر
٩٣-٨٥	٣٥٣	١٥٢٥١٣١	خليل حمدالله سليم الدبايية
٩٥-٩١	٣٥٣	١٥٦٦٢٧٠	عبدالله نبيل عبدالله مقدادي
٩١-٨٠	٣٥٢	٤٧٦٦٩٩	نبيل عبد شاهين جابر
٩٥-٨٠	٣٤٩	٤٢٧٥٤٣	كامل حسن ناصر ابوجعنة
٩٣-٩٠	٣٤٧	١٥٣٠٨٢٨	ربحي عبدالمعمر رشيد عبود
٨٠-٧٣	٣٧٩	٢٨٨١٤٤	سعد الياس بقله
٩٠-٨٣	٣٥٣	١٢٥٢٠٧٠	سميحة موسى محمد قطشات
٨٩-٧٩	٣٧٩	٢٠٧٧٧٢	عبدالفتاح ايوب حسن
٨٢-٧٢	٣٥٤	٢٠٢٢٠٧	اوانيس كريكور قولايان
٩٣-٨٠	٣٤٥	١٥٣١٩٠٥	فرج الله حلمي حسن خليل مصطفى
٩٧-٨٠	٣٤٥	٤٧١٣٠٥	عبدالسلام حسين علي مساعدة
٩٣-٨٠	٣٤٥	١٥٣١٩٢١	محمد حلمي حسن خليل مصطفى
٩٩-٩٠	٣٥٤	١٦٧٦٦٩٥	سمير محمود عبدالله حلقروض
٩٣-٨٦	٣٦٨	١١٦٤٧٨٣	رياض يوسف محمود علي
٩١-٨٥	٣٦٤	١٢٩٦٤٤٢	بشير ابراهيم محمود ابونعمة
٩٧-٧٠	٣٦٣	١٣٨١١٨	ايليا سليم عيسى الحن
٩٠-٨٠	٣٦٣	١٢٩٤١٤٨	ياسر ابراهيم مسلم احمر
٩٨-٩٤	٣٧٤	٨٨٣١٥	احمد اسعد عيسى الطيبة

٩٣-٨٥	٣٧٣	١٥٣٩٤٨٥	بشارة اميل بشارة صالح
٩٥-٨٠	٣٧٠	١٢٢٩٠٤٤	غسان سالم كردي العطيات
٩٨-٩٢	٣٦٩	١٥٨٦١٨١	محمد ذياب محمد قطمة
٨٣-٧٥	٣٦٩	٦٠٦٧٩٠	محمد يحيى رباح الشافعي
٨٩-٧٦	٣٦٨	١٢٣٥٦٦٤	محمد احمد ابراهيم عدي
٨٩-٨٥	٣٦٧	١٢٤٤٤٨٥	عنان عبدالرحمن حسين صبري
٨٩-٨٠	٣٦٧	١٢٧٤٠٤٠	جميل درويش يونس الرمحي
٩٢-٨٥	٣٦٥	١٥٣٦٦٥٦	نبيل عبدالله سليمان محمد
٩٩-٧٩	٣٦٢	١٣٠٣٠١٥	اسامة سعيد رزق ابو غريب
٨٧-٧٥	٣٦١	٣٠٤٥٢٢	محمود اسماعيل محمود ابو هدهود
٩٩-٧٠	٣٥٨	١٧٠٠١١	عبدالله حمدان عبدالهادي المحارمة

* * * * *

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ المادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

إياد القضاة

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

السنات	المبلغ المستحق	الرقم الضريبي	اسماء المكلفين التابعين لمديرية (جنوب عمان)
٢٠٠٥	٦٩٣٧	١٥٠٧٧٤٥	مرسوان فوزي سالم باطا
٢٠٠٥	٦٨٩٩	١٥٠٧٧٢٩	عمر فوزي سالم باطا
٢٠٠٤-١٩٩٤	١٢٣٥٥	١٢٨٢٧١٩	محي الدين حسن ادريس شكري
١٩٩١-١٩٧٤	٩٣٥٢	٢٣٥٣٨٥	محمد يوسف عبدالله السوطري
٢٠٠٥	٦٣١٠	١٦٤٧١٢	الممثل لورثة سلمان عبد المولى سليمان الدرديسي

مكذبة من الأصل

٢٠٠٥	٨٤٠٩	١٥٦١٧٩٠	حسن يوسف حسن حسنين
١٩٨٥	١٦٩	١٢٧١٨٢٢	عمران محمد عبدالله الصوص
١٩٩٢-١٩٨٢	١٦٩	١٥١٢٢٩٣	سمير عثمان سليم حسن
١٩٩٥-١٩٩٣	١٦٥	١٥٦٩٩٨٨	كامل شريف يوسف قشوع
١٩٩٢-١٩٨٢	١٦٣	١٥٦٧٩٩٣	محمود احمد صالح الصرغندي
١٩٩٢-١٩٩٠	١٦١	١٥٠٧٩٢٣	نبيل محمود كايد قنديل
١٩٩٥-١٩٩٠	١٦٠	١٥٧٠٦٩٢	علي احمد محمد حسين الدعس
١٩٩٢-١٩٨٦	١٥٨	١٥١٥٥٨٦	محمود عبدالكريم حسين الشرفاوي
١٩٩٢-١٩٨٥	١٥٨	١٥٠٨٢٧٠	عبدالرحمن حماد فالح المرعي
١٩٩٣-١٩٨٥	١٥٧	١٥٠٨٤٢٣	جابر احمد جابر حسن
١٩٩٥-١٩٩٣	١٥٥	١٣٠٢٠٧٨	محمود حسن علي قويدر
١٩٨٩-١٩٨٠	١٥٤	١٢٥٨٥٤٠	احمد بدوي مسلم خليل
١٩٨١-١٩٧٩	١٥٣	٤٣١٦١٣	فوزي سالم سليمان ابوماضي
			خالد كامل خليل حسين الجدع
١٩٩٢-١٩٩٢	١٥٣	١٣٢٣٦٢٨	خالد كامل خليل حسين الجدع
٢٠٠٤-١٩٩٦	١٠٠٧٣	١٧٩٥٦٣٥	مقبولة عبد مطلق الحويان
١٩٩٥-١٩٨٥	١٤٩	١٥٦٧١١٠	محمد حمدان مسلم خليل
١٩٩٣-١٩٩١	١٤٩	١٥٢٠٨١٤	محفوظة شهاب الدين سلمان العجوري
١٩٩٥-١٩٨٧	١٦٧	٩٠٠٩٥٩٠	احمد ابراهيم محمد شحادة
١٩٨٦-١٩٧٥	٣٥٨	٦٩٣٠٠٦	علي ذياب الاشقر
١٩٩٠-١٩٦٧	٣٥٨	١٨١٣٧٤	عوني السعودي محمود الفار
١٩٩٠-١٩٨٧	٣٥٧	٩٨٨٤٦٤	بديعة عيسى سليم الحن
١٩٩٥-١٩٩٠	٣٥٧	١٥٧٢٩٤٦	محمد اسماعيل احمد اسعد
١٩٩٠-١٩٨٥	٣٥٦	١٢٩٦٢٩٩	ماجد محمود سليم سلامة
١٩٩٣-١٩٨٠	٣٥٥	١٥٣١٨٧٥	احمد حلمي حسن خليل مصطفى
١٩٩٢-١٩٨٠	٣٥٤	١٢٧٤٢١٠	انور محمد جمعة الاحول
١٩٨٩-١٩٧٠	٣٨٥	١٣٩٦٢٩	امين محمد السمهوري

١٩٨٩-١٩٨٠	٣٥٣	٧١٦٩٣٦	خالد ابراهيم خليل الشمالي
١٩٨٢-١٩٦٧	٣٥٣	١٣٠٤٠٠	جمعة صادق درويش حبش
١٩٩٥-١٩٨٨	٣٥٤	١٥٧٠١٩٦	صلاح محمد علي ابو زيد
١٩٩٩-١٩٧٣	٣٥٥	١٣١٢١٠	يوسف محمد علي بونس
١٩٩٣-١٩٨٠	٣٧٥	٥٦٥٧٣٣	سمير موسى اسماعيل ابو هدهود
١٩٩٥-١٩٧٨	٣٧٧	٣٠٠٤١١	يوسف محمد عبد الرحمن جبريل
١٩٩٣-١٩٨٥	٣٨١	١٢٢٥٧٦٦	فاضل محمد فاضل العواملة
١٩٩٢-١٩٨٥	٣٨٢	١٥١٨١٠٠	خالد فتحي صبحي عبدالهادي
١٩٨١-١٩٧٤	٤٠٦	١٤٢٨٦٧	احمد محمد سعيد الاشقر
١٩٨١-١٩٦٨	٦٧٦	١٣٩٣٨٦	ذياب يعقوب ابو عطية

* * * * *

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبية دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الجزاءات المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ المادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

إياد القضاة

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

السنوات	إرصدة الضريبة المستحقة		الرقم الضريبي	اسماء المكلفين التابعين لمديرية (غرب عمان)
	دينار	فلس		
٢٠٠٥	١٦٠	-	٤٠٨٩٦٩٣	شركة سارية الأردن للمقاولات ذ.م.م
٢٠٠٣	٢١٨	٦٠٠	٣٠٠٥١٩٤	شركة راتب محمد مهيار
٢٠٠٤	٢١٧	١٢٢	١٢٨٤٨٠٦٩	م.م. نصري خليل ناصر
٢٠٠٤	٢٦٠	١٠٠	٣٠٦٢٣٤١	م.م. نصري خليل ناصر
٢٠٠٥-٢٠٠٤	٣٩١	٧٠٠	٣١٤٠٩٦٢	ابراهيم محمد مصطفى علقم

مكشوف من الاصل

٢٠٠٤	٥٣٥	٧٥٠	٣٨٥.٣٠٧	فارس نديم سليم زرو
٢٠٠١	٥٥٥	٥٠٠	٣.٥٥٧٩٥	سميحة هنبوي سليم ثابت
٢٠٠٠-٢٠٠١	٦٠٧	٠٢٠	٣.٥٦١٦٣	جيهاد عارف محمد الشهبان
٢٠٠٤	٤٠٣	-	٣.٥٤٢٧٩	سامر جاد الله رضا الجوابرة
٢٠٠٤	٦٠٨	٣٠٠	٣١١١٥٨٠	عائدة انطون عيسى دافش
٢٠٠٤	٧٢٠	-	٧٩٦٤٣٢٣	سند جاد الله رضا الجوابرة
٢٠٠٤	٧٣٢	٥٩١	١٢١٧٩٩٤٩	قيس مفلح سعد البطاينة
٢٠٠٦-٢٠٠٥	٧٤٨	-	٨٦٢٥٨	ممثل قانوني لورثة فاروق جميل فائق التوتنجي
٢٠٠٤	٨٢٣	٦٧١	٣.٨١٨٤٢	محمد داود محمد عثمان
٢٠٠١-١٩٩٧	٨٧٢	-	٥٠٧٩٣٢١	شركة عواد حداد وأولاده
٢٠٠٥-٢٠٠٢	٩٥٩	٩٢٠	٨٨٥٦٨١	عزمي مصلح ابراهيم مهيبار
١٩٩٨-١٩٩٦	١.١٩	-	٣٩١.٤٤٠	شركة خالد حدادين وشركاه
٢٠٠٣-٢٠٠٢	١٩٢٥	٨٨٠	٥.٧٦٤٣٥	الشركة الدولية لتسويق الماركات العالمية ذ.م.م
٢٠٠٦	٦٨٩	٥٢٦	١١٦٦٣.١	مينا مبارك الياس مينا هريش
١٩٩٩-١٩٩٨	٢٩٧٨	٣٣٦	٨٧٣٨٦١	سهيل توفيق سليم مراد
٢٠٠٤	١٤٢٠٠	٧٤٠	٧٨٩٢٢٤١	لؤثة يعقوب فؤدة طليل
٢٠٠١	٥٤٥٨	١٦٠	١٢٦٧.٣٥	سمير سعيد عودة الله ابو عريضة
٢٠٠١	١٢٤٠٠	-	٥.٦٣٧٥٩	الشركة الحديثة للإسكان والاستثمارات العقارية ذات م.م
٢٠٠٤-٢٠٠٢	٧٨٧٣٣	٦٨٠	٩١٦١٢٦٠	عبدالله اسماعيل عبدالله اسماعيل
٢٠٠٦	٣٩٨٨	٤٥٨	٥.٢٧٢٠٩	محمد جميل موسى النجار
٢٠٠٦-٢٠٠٥	٣٧٢٧	١٥٩	٣.٤٠٠٣٨	بديع محمد مرئضي يعيش
٢٠٠٦	٣٦٢٩	٥٣٩	٨٤١٣٧٤	كارمن فتحي عبدالرحيم الطاهر
٢٠٠٦-٢٠٠٥	٣١٩٨	٢٦٠	١٢.٩٠٣٥٢	مامون محمد احمد علاونة
١٩٩٧-١٩٩٦	٢٩١٤	٣٠٠	٤.٤٦٥٣٦	شركة الشرق الأوسط للطيران

٢٠٠٦-٢٠٠٤	٢١٣٥	-	٤٠.٨١٠٠٥	شركة روفائيل بجلي وشركاه ذ.م.م
٢٠٠٦	٢٠٠٠	-	١٢١٧.٧٠	م.م يوسف اسلام توجووظ
٢٠٠٣	١٩٧١	٦٠٠	٤٠.٢١١٧٤	شركة الأردنية الحديثة للصناعات الغذائية ذ.م.م
٢٠٠٤	١٤٩٢	٤١٣	٩٧٧١٦٠	حماد الدين خالد رفيق محمود
١٩٩٢-١٩٩١	٦٥٥	٦٠٠	١٩٤١.٧	جيد شكري علي الهمشري
٢٠٠٥	٥٥٠	-	٢٩٥٧٨٦٨	علاء عبدالفتاح محمد العبدالات
٢٠٠٥-٢٠٠٣	٨٥١	٦٢٢	٧٤٤٨٨٤٨	مروة ولد محمد صبح
٢٠٠٦-٢٠٠٥	٦٨٦	١٨٠	٣٨٨٢٣٥	فدوى عيسى عبد الوار
٢٠٠٦	٤٦٩	٢٩٧	٥.٥٩٢٧٣٤	م.م حسين محمد الروحاني
٢٠٠٦	٣٣٢	١٥٥	٢١٧٦.٠٩	خالد عبدالرحمن كامل المحتسب
٢٠٠٦-٢٠٠٥	٣٠٩	٧١٢	٣٨٧٥٢٢٩	ف.م.م حسين محمود بلص
٢٠٠٦-٢٠٠٣	٣٠٤	١٩١	٨١.٢٠٦٦	عبدالباق محمد يوسف الخطيب
٢٠٠٦	١٦١	٥٨٨	١٢٥٤٣٨.٢	محمد سليم صالح سليمان
٢٠٠٦	٤٣١	٢٧٠	٥٦٤٩٩٣٥	نديم محمد سعيد الحص ابيه
٢٠٠٤	٤٠٧	-	٧٩٥.١٥٢	مصور حسن باك الاسكر
٢٠٠٦-٢٠٠٢	٣٨٦	١٠٠	٣٨.٢٤٤٢	عمر اكرم عبدالفتاح النعمة
٢٠٠٥	٣٨٥	-	٢٩٦١١٩٩	عبدالرحمن محمد حسين عبداللطيف
٢٠٠٥	٣٨١	٨١١	٣.٣٨٢٨٩	حازم نيسر عبدالله ناصر الدين
٢٠٠٠	٣٥٢	٠١٥	٦٧٥٢٢٧٦	مروان الياس موسى اسكندر
٢٠٠٦-٢٠٠٥	٢٦٧	١٠٠	١١٨٨٨٥٢	أوز موسى نقوذا فزع

مكتبة من الاصل

شوقي ثابت محمود المورتاني	٥١٤٢٨٤	٦٠٠	١٩٣	٢٠٠١
محمد سلام داود محمود أهل	٣٠٧١١٥٤	٦٨٩	١٥٧	٢٠٠١-٢٠٠٣
كمال عبدالرحمن عامر النجار	١٠٠٢٣٢١٦	٧٠٠	١٢٨	٢٠٠١-٢٠٠١
أمير داود محمود أهل	٣٠٧١١٣٨	٧٨٥	١٢٦	٢٠٠١-٢٠٠٣
معتز اسماعيل طلب الخامسة	٣٠٦٩٣٢٠	٤٠٠	١٢٣	٢٠٠١
مصطفى جبر علي جبر	٤٠٨٧٣٥	٥٠١	١١١	٢٠٠٣
ابراهيم داود محمود أهل	٣٠٧١١٨٩	٦٠٠	١١٧	٢٠٠١-٢٠٠١
أهل حامد كريم سلامة	١٩٠٤٨٤٨٣	-	١١٠	٢٠٠١
علي محمود عبدالله خليل	٣٠٠٠٣٣٨	٧٨٤	١٠٩	٢٠٠١
أحمد ابراهيم أحمد التميمات	٣٠٦٢٧١٦	٦٠٠	١٢٧	٢٠٠١-٢٠٠٢
هاشم سليمان أحمد السيوف	١٣٠٠٣١٨	٨٢٧	١٠١	٢٠٠٢-١٩٩١
أحمد أنيس صالح حاج أحمد	٥٥٠٣٢٩	٧٨٧	١٠٠	٢٠٠١-٢٠٠٥

إعلانات

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان لإعلان حالات الخصم المخصوص عليها بموجب المادة (٢٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٤ المادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

إدارة القضاة

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

السنين	أرصدة الضريبة المستحقة	الرقم الضريبي	الاسماء المكلفين لمدينة مرسى مطري والضرائب التابعة
السنين	دينار	قلم	
٢٠٠٢-١٩٩٦	٤١٥٤	١٢٠٧١٢٣٤	طلب قاتل علي هواجنة
٢٠٠٤	٢٠٩٦	١٠٣٠٤٩٢٠	حامد حمدان حامد خليل
٢٠٠٤	٣٠٤	١١٧٥٨٣١	محمد حسين محمود أرشد
٢٠٠٣-٢٠٠١	٧٨٣٦٦	٧٧٦٠٠٩	فواز جعفر علي التالبي
٢٠٠٤	٧١٨	١٢١٠٨٤٣٠	أسعد توفيق أسعد الغوري
٢٠٠٥	٩٥٢	٢٢٠١٧٢٢٤	مريم محمد عجة الشبول
٢٠٠٢-١٩٩٩	١٧٤٠	٤٠٠٤٧٧٩	شركة البات للخليج الأردنية للمساهمة
٢٠٠٣-١٩٩٨	٢٢٦	٧٣٤١٧٢٥	عائف عبدالجواد سليمان لورشخ
٢٠٠٣	٣٠٥	١٠٠١٨٨٩١	عمر شكري عمر العوف

هكذا من الأصل

٢٠٠٤	٢٥٨	—	١٠٣٠١٠٢٠	وليد جبريل خليل زانوم
٢٠٠٥	٢٥٧	—	٢٢٠٢٥٩٦٠	يونس محمود عبدالله طائفة
٢٠٠٥-٢٠٠٤	٢٥٠	—	١٠٠٣٠٧٤٣	سليم عبداللطيف سليم ابو حجلة
٢٠٠٣-٢٠٠٠	٢٤٢	—	٢٢٠١٦٢١٠	هاني زهير راجح السيل
٢٠٠٣	٢٣٦	—	١٣١١٠٧٧	رائد محمود شاكر عودة
٢٠٠٣-٢٠٠١	٢٤٤	—	١٧٤٣٥٤٦	فرنسيس كامل فرنسيس السيل
٢٠٠٠-١٩٩١	٢٥٧	—	٢٢٠٠٨٠٩٨	محمد غازي احمد ابو الجرد
٢٠٠٥-٢٠٠١	٤٠٣	—	١٠٢١٠٠٩١	حمدان عبد الفتاح سليم سليمان عباين
٢٠٠٢-٢٠٠٠	٤١٦	—	١٢١١٢٨٦٠	عزيز محمد احمد ابويكر
٢٠٠٤	٢٢١	—	١٨١٦٠٠٤	رامي جميل سليمان القريبات
٢٠٠٢-٢٠٠١	٢٢٠	—	١٠٣١٥٤٨٩	قاضي لافي محمد العاصي
٢٠٠٣	٢١٩	—	١٢٨٧٠٨٥٤	علي نواف محمد ارشد
٢٠٠٤	٢١٤	—	١٤٥٧٣٩٠	احمد محمود قاسم المارديني
٢٠٠٣	٤٦١	—	٥٣٣٣٠٩١	صلاح صلاح مفتاح طعمنة
٢٠٠٤-٢٠٠٢	٢٠٣	—	١٠٣٠٧٩١٥	محمد حسين كمال زهران

٢٠٠٣-٢٠٠٢	٤١١	—	١٧٩٩٦٤٩	اربع خليل ابو ابراهيم حمور
٢٠٠٣	٣٨٥	—	٦٩٨٩٠٥٥	هشام هشام عزيز مبدل
٢٠٠٣-٢٠٠٢	٣٥٤	—	٢٢١٩١٥٨	هديل باسم عادل الطهي
٢٠٠٢	٣٤٨	—	١٧١١٨٠٦	صلاح فايز صلاح جلال
٢٠٠٤	٣٤٣	—	٧٢٢٣٩١	حسام محمد عبدالله شاهين
٢٠٠٤-٢٠٠٠	٤٤٥	—	١٢١٧٥٨٦٢	محمود حسين محمد عبدالهادي جبريل
٢٠٠٢-٢٠٠١	٤٢٥	—	١٢٤٤٨٩١	لبيب مفتح ابو ابراهيم المعايعة
٢٠٠٤-٢٠٠٢	٤٢٥	—	١٠٢٢١٥٩٨	احسان حنين احسان المشعوش
٢٠٠٤-٢٠٠٠	٨١١	—	١٣٦١٥٥٤	نضال فائق محمد موسى احمد
٢٠٠٤-٢٠٠١	١٦٥٨٨	—	١٠١٨١٨٩٠	خلال محمد امين محمد الصليحة
٢٠٠٠	٢٣٨	—	٢٠٢٨٨٣٦	طارق محمود شحادة عبدالله
٢٠٠٢	٢٢٥	—	١٢٢٤٥٤٦١	اسامة عيسى عبدالله حنوني
٢٠٠٣-٢٠٠٢	٢٣٠	—	١٤٢١٥٥٧	خلال محمد احمد حليم
٢٠٠٣	٢٣٣	—	١٠٤٠٥٢٥٩	خلال احمد محمود عبدالفتاح
٢٠٠٣	٢٤٧	—	١٣٨١١٦٤	ابراهيم مصطفى عبدالفتاح صليح
١٩٩٢	٢٥٠	—	٢٠٩٧١٧٦	خلدون محمد صلاح مصطفى
٢٠٠١-٢٠٠٠	٢٢٩	—	٨٨٩٤٧٤	وايد رافت نعم الخطيب
			٩٠٢٥٥٠٢	احمد عبدالله حسن صلوة

هكذا من الاصل

٢٠٠٣-٢٠٠١	٢٣٠	١٨٩٢٨٠٠	ملك احمد سويدي لانا
٢٠٠١	٢٠٨	٢٠٨٥٥٠	رولا محمد موسى ناصر
٢٠٠٥-٢٠٠٣	٢٣٣	٢٢١٨٣٨٠	بشير مصطفى احمد السعدي
٢٠٠١-٢٠٠٠	٢٨٢	٤٠١٤٧٥٥	شركة الهفوف للمعدات والتعبئة ذات م م
٢٠٠٢	٢٤٥	٤٠٣٥٣٤٨	شركة القربوس الوطنية للمواد الزراعية م م
٢٠٠٤	٢٣٩	٤٠٥٦٥٤٠	شركة الامسر للتجارية للكرات الصحية ذات م م
٢٠٠١	٢١٢	٢٩٣١٠٢٨	شركة زيد ناصر وشركاه
١٩٩٧-١٩٩٦	٢٥٦	٤١٣٠١٧٣	شركة اسعد ذيب خليل وشركاه
١٩٩٩	٢٩٤	٤٠٣٠٢٣٠	الشركة الموحدة للتبويق للخصول والوراكه م م
٢٠٠٤	٤٠٩	٤٠٧٨٠٨٠	الشركة المتحدة لمنتجات البحر للبيت ذات م م
١٩٩٧-١٩٩٦	٤٢١	٤٠٣٥١٥	شركة المستقل لصناعة المستحضرات الطبية
٢٠٠١	٢٣٩	٤٠١١٨٢٩	شركة الرمال لتجارة السيراميك ذات م م
٢٠٠٠	٢٣١	١٢٧١٥١٣	شركة عبدالله عقيل وولادة

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجر المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ المادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ ولقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

إياد القضاة

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

اسماء المكلّفين التابعين لمديرية (جنوب عمان)	الرقم الضريبي	المبلغ المستحق	السنوات
محمد اسماعيل ناصر البيتاوي	٣٢٥١٢٠	٧٩١	٢٠٠٤-١٩٧٣
ظاهر موسى طة زيتون	٨٦٤١١٠	٨٨٢	١٩٨٦-١٩٧٢
محمد سعيد محمود عنبر	١٢٧١٧٢٥	١٨٣	١٩٨٦-١٩٨٠
هدى تيسير مصطفى السليم	١٢٣٧٤٦٢	١٠٢	١٩٨٤-١٩٧٦
سمير عبد الهادي عمر ابو خشب	١٥٥١٧٥٢	١٨٦	١٩٩٢-١٩٨٧
صالح جمعة عبد الرزاق الفالوجي	٤٢٨٠٢٧	١٨٧	١٩٨١-١٩٧٣
نظمي عبد علي الجوهري	١٢٩٨٣٠٥	١٨٨	١٩٩٠-١٩٨٦
شطي ناصر ارحيل خطيمي	١٦٧٨٦٨٠	٢٤١	١٩٨٩-١٩٨١
ابراهيم محمود سليمان ابو صيام	١٥٢٥٦٠٣	٢٤٠	١٩٩٣-١٩٨٥
فيصل اسعد محمد حمزة	١٠٧٥٩٨٥	٢٤٠	١٩٨٤-١٩٧٢
عايش محمود محمد العبويني	٢٣٢٤٣٢	٢٢٦	١٩٩٠-١٩٨٨
وليد محمد محمد المفتة	١٥٢٠٨٨١	٢٣١	١٩٩٤-١٩٨٣
عمر محمود علي ابو سعدة	١٢٩٦١٣٢	٢٣١	١٩٩٠-١٩٨٤
لرويش عوض درويش شرف	١٣١٥٦٠٩	٢٣٢	١٩٩٤-١٩٩٢
عمار حسن محمد عبد العال	١٥٦٤٣٥٨	٢٣٤	١٩٩٥-١٩٩٢
حامد ناصر زحل الوحيدي	٨٠٠١٢٢٧	٢٣٦	١٩٩٠-١٩٨٥
جبر محمود حسونة الشريف	١٥٤١٣٣١	٢٢٥	١٩٩٣-١٩٨٨
سمير عبدالقادر محمود المجذوب	١١٥٩٨٤٤	٢٠٣	١٩٩٥-١٩٩٢
خميس ذيب ذياب عبد الحليم	١٢٨٥٣٦٠	٢٠٣	١٩٩٤-١٩٨٥

هكذا من الاصل

١٩٧٨-١٩٧٦	٢٠٣	٤٣٢٣١٨	فضل مصباح احمد غيث
١٩٨٧-١٩٨٥	٢٠٥	١٣٠٣٨٠٥	موسى محمد علي قنيص
١٩٩٥-١٩٨٦	٢٠٥	١٢٢٢٩٧٠	عبدالرحمن علي ابراهيم الشويكي
١٩٩٣-١٩٩١	٢٠٥	١٥٢٨٨٦٦	نعيم محمود احمد الطهر اوي
١٩٩٤-١٩٩٣	٢٠٦	١٥٥٧٩٧١	سميرة حسين محمد مصلح
١٩٩٢-١٩٩١	٢٠٨	١٥٢٢٠٨٦	خليل ابراهيم حسن شحادة
١٩٨٦-١٩٧١	٢١٠	١٤١٩٠٩	نبيل فوزي كامل حمدان
١٩٨٨-١٩٨٢	٢١١	٥٦٨٢٦٦٥	اسماعيل علي اسماعيل صالح
١٩٩٤-١٩٨٥	٢١٢	٤٣٣٠٧١	محمد فتحي عبدالفتاح ابو شكر ابوشكر
١٩٩٣-١٩٩٠	٢١٢	١٣٠١٥٤٣	فاروق يوسف محمد الرجوب
١٩٩٠-١٩٨١	٢١٢	١٢٨٥٠٩٢	طارق كاظم صالح حسين
١٩٩٥-١٩٩١	٢١٥	١٥٦٩٩٤٦	زياد محمد مصباح الجعافرة
١٩٩٣-١٩٩١	٢١٦	١٥٣١٠٧٧	عبد المنعم محمد صبحي خريظي
١٩٩٢-١٩٨٣	٢١٩	١٠١٥٦٧١٢	نبيل ذيب ثياب عبد الحليم
١٩٩٥-١٩٩٢	١٩٨	١٥٧١٢٥٧	خليل حسن محمد سلامة
١٩٩٢-١٩٨٨	٢٠١	١٥١٢٦٢٥	حسن سالم عبد الله ابو فلل
١٩٩٣-١٩٩٠	١٧٠	١٥٣١٧٠٠	منى ثياب مصطفى الكردي
١٩٨٩-١٩٨٢	١٧٠	١٢٧٨٢٢٣	جمال خميس محمود شلطف
١٩٩٢-١٩٨٦	١٧١	١٥٢٠٣٦٩	سمير خميس عثمان الربيعي

١٩٩٣-١٩٨٨	١٧٢	٥٥٦٨١٩٦	رشيد عبدالفتاح ابراهيم عياد
١٩٩٣-١٩٩١	١٧٣	١٥٣٧٤٥٨	عبدالفتاح عزت محمد شرف الدين
١٩٨٩-١٩٨٦	١٧٣	١٢٧٩٣٠٠	مروان عبدالرحيم محمد النعيرات
١٩٩٥-١٩٨٨	١٧٥	٩٠٠٩٥٤٠	علي ابراهيم محمد سلام
١٩٨٧-١٩٨٦	١٧٦	٩٩٦٨٢٣	مفلح عبد الحميد محمود مخيمر
١٩٩٠-١٩٨٩	١٧٦	٨٠٠١٥٥٣	مجدى سامي عيسى حداد
١٩٩٩-١٩٨٨	١٧٦	٦١٥٦٦٨	زياد كامل عبد القادر ابو الروس
١٩٨٤-١٩٨٠	١٧٧	٦٤٣٠٦٨	صبحي حربي حسين بطيط
١٩٩٢-١٩٨٦	١٧٨	١٥١٧٥٠٣	حسام يعقوب مصطفى عطية
١٩٩٠-١٩٧٢	١٧٩	٧٧٢٧٢٦٧	عبدالقادر حسين سالم ابو موجة
١٩٩٠-١٩٨٦	١٨٨	١٢٩٨٣٠٥	نظمي عبد علي الجوهري
١٩٩٥-١٩٨٨	١٨٨	١٨٧٥٦٠٤	خالد جميل حسن حسن
١٩٨١-١٩٧٩	١٨٨	٤٢٦٢٥٣	احمد مبارك سعيد الحسن
١٩٨٦-١٩٧٥	١٩٠	١٢٧٠٥٤٠	محمد احمد حسن درويش
١٩٨١-١٩٧٨	١٩١	٧٩٧٦٧٧	فوزي عبدالستار ذيب احمد
١٩٧٧-١٩٧٦	١٩١	٢٥٥٤٣٢	احمد يوسف عبدالقادر ابو خضرة
١٩٩٣-١٩٨٥	١٩٤	١٥٥١٩٨١	عصام عبدالعزيز عبدالله البيشاوي
١٩٩٠-١٩٨٦	١٩٤	١٣٠٨٠٠٩	خميس نمر سعيد ابو سيف
١٩٨٧-١٩٧٥	١٩٥	١٩٨٧-١٩٧٥	فتحي عيسى احمد محسن

إعلان

يطلب من السادة المذكورين أدناه أرضة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجر المنصوص عليها بموجب المادة (٦٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ المادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

إياد القضاة

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

رقم المكلف	اسم المكلف	الرقم الوطني	الرصيد	السنوات
٥٩٢٣٦٤٦	سامر منير ناصيف حبيب	٩٧٢١٠٠٢٧١٦	٧.١٤٨.٣٠	٢٠٠١-٢٠٠٢
١٣١٥١٤٤	زياد مصطفى محمود الجبوسي	٩٥٥١٠١٦٠٠٠	٢٠.٦٠٠	٢٠٠٤
٢٠٣١٦٠٤	تهاد خليل محمد يوسف	٩٦٧٢٠٣١٩٦٢	٢٠.٦٠٧	٢٠٠٤-٢٠٠٤
٧٧٨٢٤٩٧	حسن علي حسن العتال	٢٠.٧٠٠	٢٠.٧٠٠	٢٠٠٤
٢١٢٠٤٧٠	اسامة بسام محمد صبري	٩٦٩١٠٢٣٧٠١	٢٠.١٠٠	٢٠٠٤
٢٠١١٣٥٧	سهيل عبدالكريم سعد اسعد	٩٦٦٢٠٠٩٧٨٣	٢٠.٥٠٥	٢٠٠٤
٢٠٤٦٥٣٩	رائيا احمد رائف قبوي	٩٦٩٢٠٢٩٣٨٠	٢٠.٥٠٢	٢٠٠٤
١٧١٤١٠٢٠	تغريد ناجي فاسم عبدالقادر	٩٦٦٢٠٠٦٩١١	٢٠.٣٠٩	٢٠٠٤
٤٦٣٨٨	محمد غالب عيسى سليم دامر	٩٦٣١٠٠٦٨٨٥	٢٠.٣٠٣	١٩٨٠-٢٠٠٤
٨٨٦٨٨٢	نبيل فؤاد حنا اغاوي	٩٤٥١٠٠٥٢٩	٣١٢.١٤	١٩٨٠-٢٠٠٤
٧٥٦١٢	عبداللطيف صالح علي الجفل	٩٦٤١٠٠٤١٥١	٣١٥.٠٠	٢٠٠٤
٦٩١٠٦٩٦	موسى ذيب عمر ابولاوي	٩٧١١٠٤١٦٢٥	٣٣٦.٢٠	٢٠٠٢-٢٠٠٤
١٢٣٨٧.٥	عمر محمد مصطفى الحاج بونس	٩٤١١٠٠٢٨٤	٣٢٢.٠٠	١٩٩٤-٢٠٠٤
٢٠١٣٨٨٦	زكي سعد صالح عبدالنبي	٥٩٩٧١٠	٣٢٠.٥٠	٢٠٠٤
١٠١٢٢٩٢٢	محمد عبدالكريم عبود الصلدي	٩٣٦١٠٠٨٤٠٠	٤٩١.٢٥	٢٠٠٢-٢٠٠٤
١٠١٥٥٢٧٩	سمير فؤاد طاهر القاسم	٩٥٤١٠٠٤٢١٢	٣٠.٤٠٠	٢٠٠٤
١١٨٥٠٤٧	يعقوب محمود احمد الباز	٩٥٣١٠٠٣٦٤	٣٠.١٠٠	٢٠٠٤
٩٩٢٢٦٧	عزام كامل شريف جزار	٩٥١١٠٠٦٠٠٥	٤٩٧.٠٠	٢٠٠٤
٢٠٨٠٥٩١	تحسين علوان فريج	١١٨٨٩٩	٣٥٥.٠٠	٢٠٠٤
١١٠١٦١٧	شاهر موسى ملاوي السكر	٩٣٤١٠٠٣٩١١	٣٦.٠٠	٢٠٠٢-٢٠٠٤
٨١٠٦٦٥	عماد الياس بديع سلسع	٩٦١١٠١٨٧١٥	٣٠.٥٢٥	١٩٨٦-٢٠٠٤
٦٣٤٠٦٩	عودة نصر نقولا الفوري	٩٢٨١٠٠٥٢٩١	٣٢٩.٠٠	٢٠٠٤
٢١٩٠٦٢١	دلال نهاد خليل حجه	٩٥٢٢٠٠٨٠٢٥	٣٤٨.٠٠	٢٠٠٢-٢٠٠٤
٢٠١٩٨١٧	طوني خضر موسى هنديله	٩٧٠١٠٣٥٥١١	٣٤٨.٠٠	٢٠٠٤
١٢٩٠٨٦٠	اماني عازر يعقوب البواب	٩٦٦٢٠٢٧٩٣٩	٣٢٠.١٩	٢٠٠٤
٢٠٧٦٤٩٧	صلاح الدين حسن احمد الصالح	٩٦٩١٠٣١٥٣٧	٣١٨.٣٥	٢٠٠٤-٢٠٠٤
١٧٢٢٥٦٥	عائشة عبدالقادر حسن غنيم	٩٤٦٢٠٠٣٥٧٧	١٠٧.٣٥	٢٠٠٤
٢٠١١٠٥٠	رامي محمد صلاح عرفات	٢٩٨.٢٤	٢٩٨.٢٤	٢٠٠٤

٢٠٤٢١٥٧	نبيلة سليم الحاج حمد	٢٠٤	٢٩٩.٠٠	٢٠٠٤
١٣٠٤٢١٤	فوزي راتب ابراهيم الناظر	٩٢٥١٠٠١٥١	١٠٣.٨٨	٢٠٠٤
١٧٩٠٦٢	خليل يوسف محمد عقل	٩٥١١٠٠٧٩٧٣	١٠١.٦٣	٢٠٠٤
٤٠٠٠	عطالله علاوي الكباريتي	٩٥٧٢٠٢١٤٤٠	١٠٠.٦٠	٢٠٠٤
٢٠٣٩١٠٩	عايدة حمدي ابراهيم اليازوري	٩٤٧٢٠٢١٤٤٠	٩١.٠٤.٢٣	٢٠٠٤-٢٠٠٥
٢٠٠٠١٣١	هشام خليل محمد اسماعيل سمور	٩٤٧٢٠٢١٤٤٠	٢٢٧.٧٠	٢٠٠٤
١٧٤٣٥١٢	بدر الدجني صبيحي عبدالله الدجاني	٩٤٧٢٠٢١٤٤٠	٢٤٨.٠٥	٢٠٠٢-٢٠٠٤
٢٩٦٢٢٨	غالب محمد عبدالله الحمود	٩٤٧٢٠٢١٤٤٠	٢٨٢.٠٠	٢٠٠٤
٧٢.٣٧٨	اكرم فيصل هاشم الحسيني	٩٤٧١٠٠٦٩٧٢	٢١٧.٠٠	٢٠٠٤
٥٩١١٧٠	موسى عبدالعزيز عبدالحميد ابراهيم	٩٤٨١٠٠١٠٣٩٤	٢٢١.٥٥	٢٠٠٤
٤٨٥٠٢٠	احمد ذيب كامل العجم	٩٥١١٠٠١١١٠٥	٢٢٤.٥٠	٢٠٠٤
١٠١٢٣٠١١	لمياء عبدالقني عبدالرحمن الريماوي	٩٤٨٢٠٠١٠١٦٢	٢١٦.٨٥	٢٠٠٤
١٧١١٣٢١	مرام جميل محمد المسلماني	٩٧٤٢٠٠٤٠١٩١	١١٨.٥٨	١٩٩٨-٢٠٠٤
٩٩٣٥٢٠	رفيق حيدر رفيق الحسيني	٩٥٢١٠٠١٠٢٧٥	٢١٧.٠٠	٢٠٠٤
١٣٤١٤٣٠	سمير خليل ساهبا الشايب	٩٦١٢٠١٢٤٣٠	٢١٣.٨٦	١٩٩٢-٢٠٠٤
٤٠٧٩٤١	وداد خليل بطرس كفاية	٩٢٧٢٠٠١٢٤٣	٢١٤.٣١	١٩٨٥-٢٠٠٤
٧٤٥٦٩٢	داوود طه عيسى ابوقمل	٩٤٧١٠٠١٤٤٧٢	٢١٥.٥٠	١٩٨٠-٢٠٠٤
٥٩٠٨٨٥	بدر الدين محمود موسى جرادات	٩٤٧١٠٠١٤٤٧٢	٢١٤.٨٥	٢٠٠٤
٢٠١٤٥٥١	شهاب الدين علي البركو	٩٤١١٠٠١١٢٥١	٢١٦.٤٠	٢٠٠٤
٧٧١١١٢	محمد علي حمودة ابوسيف	٩٤١١٠٠١١٢٥١	٢١٣.٠٠	٢٠٠٤
٣١٩٢٥٢	كريم فيليس سلامة حدادين	٩٤١١٠٠١١٢٥١	٢١٣.٣٠	١٩٩٤-٢٠٠٤
٨٥١٤١٨	انيسة يوسف الحسن جعفر	٩٤١١٠٠١١٢٥١	٢١٣.٣٠	٢٠٠٤
٣٧١٦٢٩	خليل صبيحي عبد البيشاوي	٩٤١١٠٠١١٢٥١	٢٠٨.٩٠	٢٠٠٤
٥٩١٢٨١٥	محمود عبدالرحيم محمود صايمة	٩٤١١٠٠١١٢٥١	٢٠٩.٠٠	٢٠٠٤
٢٠٢١٨٥١	رفا رجب حمزة دكيدك	٩٦٧٢٠٢٧٦٩٧	٢١٠.٦٠	١٩٩٧-٢٠٠٤
١٠٩٦١٣٢	حمزة احمد محمود نزال	٩٥٥١٠٠١٠٠٠٠	٢١٢.٥٠	٢٠٠٤
٨٢٢٢٨٠	باسم ابراهيم علي سكجها	٩٥٧١٠١٢٥٧١	٢١٣.٠٠	٢٠٠٤
١٧٤٧٧٧١	محمد نايف محمد عطوان	٩٧٥١٠٢٠٦٠١	٣٥٢.٠٠	٢٠٠٢-٢٠٠٤
٤٠٢٥٩١	سميح فؤاد احمد البيطري	٩٢٧١٠٠٥٤٧٩	٣٢٩.٥٠	٢٠٠٤
٦٢٢١٢٥	محمود احمد ابراهيم يوسف	٩٥٦١٠٠٥٥٨٧	٣٣١.٢٤	١٩٩٦-٢٠٠٤
٩٨٠٥٥٢	عماد الدين محمد نظمي الغزاوي	٩٥٦١٠٠٥٥٨٧	٣٢٢.٥٠	٢٠٠٤
١١٨٨٨٠١	امينة فلاح سليم سحبيان	٩٥٨١٠٠٢٦٣٩٥	٣٣٧.٥٠	٢٠٠٤
٢٠٨١٣٥٢	جمال نعمان رشيد رمضان	٩٥٨١٠٠٢٦٣٩٥	٣٣١.٢٠	٢٠٠١-٢٠٠٤
٢٠٠٥٥٩٠	فاروق جميل علي ابوصالح	٩٥٦١٠٠١٨٤٧٤	٣٢٩.٦٨	٢٠٠٤
٢٠٩٠٨٤٨	يوسف عبدالكريم سليمان الهبارنه	٩٧٩١٠٠١٥٥٨٦	٣٢٨.٠٠	٢٠٠١-٢٠٠٤
١٠٤٤٥٣٢	عبدالمجيد محمد عبدالمجيد علي	٩٣٦١٠٠١٨٩٤٣	٣٢٢.٥٠	٢٠٠٤
١١٢٣٥٥٦	رمضان علي سعدالله دون	٩٢٢١٠٠١٨٠٣	٣٦٠.٥٥	١٩٩٧-٢٠٠٤
٨٢٧١١٦	نزيه ممدوح علي ابوخرالة	٩٤٤١٠٠١١٠٤١	٥٨٥.٢١	٢٠٠١-٢٠٠٢
٢١٢٤٣٨٦	سوريا حنا سلامة حداد	٩٤٤١٠٠١١٠٤١	٣٧٥.٠٠	٢٠٠٤
٢٠٨١٢٣٨	ميرفت الياس خالد المعاطيه	٩٦٨٢٠٠٢٠٣٢	٣٧٥.٠٠	٢٠٠٤
١٠٠٤٨٧٣٢	احمد محمد احمد ساره	٩٤٥١٠٠٣٩٧٤	٢٠٤.٨٨	٢٠٠٤
١٠٧٥٩٦٩	سعد الدين اسعد حمزة	٩٤٥١٠٠٣٩٧٤	٥٣٩.٨٤	١٩٧٨-١٩٨٩

هكذا من الاصل

إعلان

• يطلب من السادة المذكورين أدناه أرصدة ضريبة دخل وخدمات اجتماعية كما هو مبين إزاء كل منهم يرجى تسديدها خلال ستين يوما من نشر هذا الإعلان تلافيا لإجراءات الحجز المنصوص عليها بموجب المادة (١٤) من قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ المادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والمادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ وقانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

إياد القضاة

مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

رقم المكلف	اسم المكلف	الرقم الوطني	الرصيد	سنوات
2069946	عدنان عبدالفتاح ابراهيم قرص	9461008398	45.974.960	1999-2004
2055660	طاهر سمير طاهر الشايب	9671022055	12.556.820	1995-2004
331694	عبدالحى عطالله مصلح المجالي	0	3.365.010	2004
2037378	محمد محمود محمد ظرف	95610106979	1.460.220	2000-2004
255076	ماجد محمد حسن الكباريتي	9531013508	2.187.900	1994-2004
1183745	فؤاد عيسى نجيب قعوار	9521000683	42.789.050	1989-2004
3138658	اسامة عصام محمود ديدح	9721036590	8.188.400	2000-2004
2045095	ماجد سليم عبد النوايسة	0	50.277.800	1997-2004
15213595	محمود عرفات رشيد بركات	9511015178	257.000	1988-2004
3903745	شركة قندلفت وال سالم	0	366.257	1997
3114945	ناصر محمد ابراهيم بشناق	9651023351	4.974.413	1999-2004
1352482	نبيل الطوني حنا دباس	9531003815	2.967.123	1995-2002
746339	عبدالفتاح احمد عبدالفتاح طوقان	9631009463	762.500	2004
1310224	تميم مصطفى حسين مصطفى	9641011695	1.727.865	1992-2004
1225111	زياد عبد ابراهيم الشريف	9561013085	17.542.607	1989-2004
2188341	خولة درويش علي ابو عطية	9392006579	1.187.000	2004
1289446	عدنان طاهر احمد الحاج يوسف	9351005350	1.326.000	1995-2004
997684	محمدرؤيحي عبد حسين ابو محمد	0	1.916.800	2001-2004
2015005	سمير يعقوب سليم خوري	9661024625	297.000	2003-2004
2006022	امين ديب فايز ملحم	609465	1.197.220	1994-2004
2009501	طارق احمد سليمان العساف	9791001828	8.262.130	2004-2006
8698481	محمد سليمان عبد رحمه	1819349	2.201.440	2002-2005
651435	هنري جان جورج شلهوب	0	1.986.015	1993-2004
1712179	احمد محمد احمد سيد يوسف	0	495.030	2001
2020432	جورجيت انيس الياس ابوزيد	9342004886	3.305.000	2004
966908	شهادة سعد الدين محمد العباسي	0	2.296.500	2004

2004	1.500.000	9101002107	عزت حسن ناخو قندور	107417
2004-2005	75.951.816	9561002262	جمال عيسى جريس قهوة	7659016
1990-2004	2.421.437	9351003916	عطا عطية احمد داود	1103136
1996-2004	2.838.840	9411000625	سعيد عبد جمعة عبدالحى	1328271
2004	1.973.500	9702039107	حنان صالح كامل جبريل	2094924
1992-2004	2.158.240	9651002195	عصام عبدالرؤف سالم الروابدة	1342100
1995-2004	6.204.700	9591024022	صالح علي شكري الشيخ صالح	2006979
1995-1999	59.866.568	9531017733	جبر محمود جبر شحادة	990477
2004	4.124.675	9301004219	مفلح فالح علي اللوزي	897230
2004	450.000	9601026883	خيري احمد محمود يوسف	2065746
2004	17.282.030	9251004020	ازهير صالح عودة الخوري	659002
2001-2004	581.213	9781042447	امون حبيب فرحان موسى	2071126
2003-2004	440.418	1920217490	عبدالله نواف دخيل اسحق	2021749
2000-2004	2.422.400	9681012289	يوسف عبدالله القبلان الشواربه	2843250
2000-2004	865.000	9741002313	احمد محمد نواف احريبي	2219204
2004	3.335.000	9171002952	علي حسن محمود عودة	5871107
2002-2003	2.419.182	9702033080	غدير مصطفى سليمان بدران	2080613
2004	951.000	9672009810	خلود خليل عبدالله وشاح	2180812
2004	9.741.125	0	حيدر عزت رشيد عزت	6305857
2002-2004	991.713	9551001662	حسن محمد حسن ناصر	2195364
2003-2004	210.000	9721033933	معز عزام مسلم ببيرس	1333720
2004	125.000	9261004039	حسين عبدالحميد حسن الهندي	753840
2004	431.000	9341002728	محمد عبدالكريم سعيد شويكة	790141
1994-2004	432.060	9501011626	سعيد جمعة ابراهيم عقل	1287834
2000-2004	433.040	862599	جواد كاظم شاكر	2080583
2004-2006	610.950	9241005288	محمدرؤيحي عبدالقادر سعد الجعبري	6189148
2004	415.500	9321002912	جودت رزق عبدالرحمن السبول	653535
2000-2004	420.634	9702017673	هانيا منصور صدقي شموط	1360043
2004	478.500	9301003183	عواد رزق خليفة الخلايلة	666980
2004	826.000	0	فاطمه مختار هدام الجمالي	8104565
2000-2004	423.600	0	مراد مكارم ناثن جورج	2060094
2004	443.500	1329497394	احمد عقل سليم عويس	7893400
2004	457.328	9371004122	فوزي محمد يوسف العمري	7630239
2004	457.375	9542018719	مريانا ارست بوغهر حديد	970328
2004	463.500	9441010965	باسين احمد مسلم قاسم	6400027
2004	487.040	9611001017	محمد عبدالقادر مصطفى عيسى	11068337
1985-2004	624.040	0	سهيل صفوت محمود ابو الهدي الفاروقي	366994

محكمة العدل

2000-2004	560.504	9772033769	1747304	ارزان رضوان اسعد المعاني
1995-2004	516.750	126570	2045290	سناء محمد اكرم عيسى عرفة
2004	511.000	9721024788	3101452	قصي عدنان محمود الشلبي
2004	527.500	0	2137372	ادهم محمد احمد خزندار
1999-2004	475.698	0	1371371	صالح يعقوب محمد حسين التاية
2004	487.000	9301004223	2126346	افيض حمدان حمد هديب
2004	531.375	9521010266	1227238	ابراهيم عبدالله ابراهيم وهبة
2004	524.000	9821024468	2096200	محمد احسان رزق نزال
2004	806.500	9661016818	2130939	وليد محمد فياض قبلان
2005	503.000	9631037471	1755501	عمر عصام نظمي طاهر
2004	838.500	9471012428	2040573	منذر رفيق يحيى الشامي
2004	840.500	0	242810	منصور حمد حمدان دعسان
2004	849.500	9641001914	2015293	جورج فائق نقولا جندو
2004	1.507.822	9651018811	2114763	محمد صلاح حسن العمري
2004	1.533.530	0	880515	غسان احمد فوزاد المحاسني
2004	732.000	0	7941064	علي عطية حسين محمد
2004	740.570	9722027826	2083817	فاطمة انور خليل ابو حجر
2003-2004	753.100	9722048158	2194805	هديل يعقوب سليم ابو طالب
2004	757.000	9431000030	7533160	جمال فرح عبدالله زغموت
1995-2004	846.400	9681041475	2091224	زكريا ابراهيم احمد صالح
2004	1.081.500	0	1339745	روؤف انتون منعم منعم
2004	1.142.000	1969077920	6907792	عبدالحليم محمد عبدالهادي عربيات
2004	851.900	0	8033781	جميل علي صبحي اورقلي
2003-2004	1.345.136	9671021700	5947987	مسعود اسماعيل مسعود سقف الحيط
2000-2004	967.680	3568594	2080192	سمير محمد جعك
1994-2004	21.808.145	2000680875	2013800	محمد عبدالمجيد عبدالعزيز المحاريق
2004	574.000	9181001962	2086549	سلمان السليم الجمعة الدراعين

إعلان

عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ وتبديلاته. يرجى من السادة المذكورين المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب مؤسسة تنمية أموال الأيتام والمبينة إزاء اسم كل منهم خلال فترة أقصاها (٦٠) ستين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية وفي حال تخلفهم عن الدفع ستخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة.

الدكتور فيصل الحباري
مدير عام مؤسسة تنمية أموال الأيتام

ن	رقم المراجعة	اسم المراجع	الرقم الوطني	المبلغ
١	١٤٢٠٩٩	ابراهيم محمد ابراهيم زمزم	٩٧٠١٠٠٥٨٣٣	٧٣٥
		فرج رزق حسن رضوان	٩٧٦١٠٠٦٤٧١	

* * * * *

مطالبات صادرة عن دائرة الجمارك الأردنية

يتحقق على:

محمد علي فتاح الايوبي

بلغ (١٥٩٤٠.٦٦٢) خمسة عشر ألفاً وتسعمائة وأربعين ديناراً و (٦٦٢) فلساً سنداً لقراري التحصيل والتفريم ملف تحصيل رقم ٢٠٠٧/٣٨٠.

على المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

يتحقق على:

ساطع احمد محمد الروسان

بلغ (١٤٢٦.٥٢) ألف وأربعمائة وستة وعشرين ديناراً (٥٢٠) فلساً سنداً لقرار تفريم.

على المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تالياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

هكذا من الأصل

٣. يتحقق على:

زهدي صبري أمين الخوارجا
مبلغ (٢٦٩٥٠) ستة وعشرين ألفاً وتسعمائة وخمسين ديناراً سنداً لقرار تغريم مكتسب الدرجة القطعية.

فعلى المذكور المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

٤. يتحقق على:

١. إياد إبراهيم أبو سلامة

٢. رابعة لطفي / زوجة إياد أبو سلامة

٣. حمد فاضل حمد القلاب

مبلغ (٧٧٥,٥٢) سبعمائة وخمسة وسبعين ديناراً و (٥٢٠) فلساً سنداً لقرار تغريم.

فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

٥. يتحقق على:

١. سعود محمد زويج شبكات الغياث

٢. محمد صبح مسلم

٣. رافع عناد هزاع الغياث

مبلغ (٩٩٨٨٧,١٤) تسعة وتسعين ألفاً وثمانمائة وسبعة وثمانين ديناراً و (١٤٠) فلساً سنداً لقرار محكمة الجمارك البدائية رقم ٩٧/٣٦٧.

فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

٦. يتحقق على:

١. محمد يونس عباس

٢. شاكر عبدالله محمد المطارنه

٣. شركة فراس البشايه وشركاه للتخليص (الفارس)

٤. محمد حمد عوده

مبلغ (٢٢٨٢,٤) ألفين ومائتين واثنين وثمانين ديناراً و (٤٠٠) فلساً سنداً لقرار تحصيل وتغريم.

فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

١. يتحقق على:

١. فؤاد ايوب كفتاجو

٢. حسام مشهور قطان

٣. سعيد عبدالعزيز مصطفى

٤. يوسف ايليا وهاب

مبلغ (٢٤١٧٠) اربعة وعشرين ألفاً ومائة وسبعين ديناراً سنداً لقرار تغريم مكتسب الدرجة القطعية.

فعلى المذكورين المبادرة لدفع المبلغ أعلاه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر المطالبة بعدد الجريدة الرسمية تلافياً لتحصيله بالطرق القانونية.

* * * * *

إعلان

عملاً بأحكام الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ ولتدليله. يرجى من السيد /السادة المذكورين تألياً المبادرة لدفع المبالغ المتحققة عليهم لحساب الإيرادات. لدى وزارة المالية - مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة والمبينة إزاء اسم كل منهم، خلال فترة أقصاها (٦٠) ستون يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية، وفي حال تخلفهم عن الدفع ستتخذ بحقهم الإجراءات القانونية اللازمة.

محمد عبيدات

مدير مديرية الشؤون القانونية والأموال العامة

سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
١٩٨٨	١٩٦	لنا سليمان محمود خريس	٣٨٨٨,٠٠٠	سليمان خريس

* * * * *

سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
١٩٩٢	٨٧٧	خلدون نادر علي مرعي	٦٠٠,٠٠٠	نادر علي محمود مرعي

* * * * *

سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
١٩٨٨	١٩٧	خالد قاسم مصطفى خويله	٣٧٥٣,٠٠٠	

* * * * *

سنة	رقم	اسم المكلف	المبلغ	اسم الكفيل
١٩٨٩	٥٧٢	صايل محمد عبدالفتاح ابو شعيره	٢٦٩٨,٦٦٥	

محكمة من الأصل

اعلان

للمدنيين والكفلاء صادر عن لجنة تصفية بنك البتراء

عملاً بالصلاحيات المعطاه للجنة تصفية بنك البتراء بموجب قرار معالي محافظ البنك المركزي الاردني بصفته ممثلاً للمصفي - للبنك المركزي الاردني - رقم ٩٠/٢٥٤ تاريخ ١٩٩٠/٧/١٩ واستناداً الى المادة رقم ٢٠ من قرار لجنة الامن الاقتصادي رقم ٩٠/٤ تاريخ ١٩٩٠/٧/١٥ والمعدل بموجب قرار لجنة الامن الاقتصادي رقم ٩٠/٧ تاريخ ١٩٩٠/٩/٢٠ فعلى جميع المدنيين المترتبة بزمتهن اية التزامات لصالح بنك البتراء والمبينة اسمائهم ادناهم وكفلائهم مراجعة بنك البتراء - تحت التصفية دائرة الاعتراضات والتسويات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في موقعه الكائن في جبل عمان للدوار الثاني - شارع ابو تمام - دخلة ازهار الاردن - لتسديد هذه الالتزامات وبخلاف ذلك فان أي مدني او كفيل لا يراجع البنك خلال مهلة الثلاثين يوماً والمحدده بقرار لجنة الامن الاقتصادي المشار اليه اعلاه ، فإنه يفقد حقه نهائياً في الاعتراض ويعتبر الدين المطلوب منه ديناً صحيحاً ويعتبر بمثابة قرار قضائي قطعي غير قابل للطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن ، وذلك عملاً بأحكام الفقرة ج من المادة رقم ١٢ من قرار لجنة الامن الاقتصادي رقم ٩٠/٤ المشار اليه اعلاه.

اولاً : مدينو بنك البتراء - فرع عمان كما هو الوضع بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٣٠

اسم العميل
رصيد الدين
فلس دينار

فارس جمال خضر احمد الكردي
٩٩١ / ٢٢٩٧ دينار

لجنة تصفية بنك البتراء

إعلان

الى السادة مؤسسة ميدكو للخدمات والصيانة
وعنوانها: - عمان - جبل عمان - الدوار الاول - قرب مستشفى ملحق
ص.ب ٣٠٩٦ الرمز البريدي ١١١٨١

استناداً لأحكام المادة (١٩/هـ) من قانون الاتصالات رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته؛ التي اعتبرت أموال الهيئة وحقوقها لدى الغير أموالاً أميرية؛ وعملاً بأحكام المادة (٦/ب) من قانون تحصيل الأموال الأميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٦ وتعديلاته؛ يطلب منكم مراجعة هيئة تنظيم قطاع الاتصالات خلال فترة أقصاها (٦٠) يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية؛ لدفع مبلغ (٨١٥٤١٤٠) ثمانية آلاف ومائة وأربعة وخمسون ديناراً ومائة وأربعون فلساً، التي استحققت عليكم بموجب قرار الاحالة رقم ٢٠٠٧/١ المؤرخ في ٢٠٠٧/١/١١، وفي حال التخلف عن التسديد فستتخذ بحكم الإجراءات القانونية اللازمة.

الدكتور أحمد حياصات
الرئيس التنفيذي

هكذا من الأصل

المحاكم

مذكرة تبليغ مشتكى عليه

صادرة عن محكمة صلح جزاء الطفيلة

رقم الدعوى (٢٠٠٧/٨١٤)

اسم المشتكى عليه: حسن ابراهيم احمد الربابعة.

العنوان: مجهول مكان الإقامة.

التهمة: شيك.

يقتضي حضورك يوم الخميس الموافق ٢٠٠٧/٨/٣٠ الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى رقم أعلاه التي أقامها عليك:-

١. الحق العام.

٢. عبد خليفه الطواهي.

فإذا لم تحضر في الموعد المحدد تنفذ بحقتك الأحكام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون أصول المحاكمات الجزائية.

* * * * *

مذكرة تبليغ مشتكى عليه

صادرة عن محكمة صلح جزاء الطفيلة

رقم الدعوى (٢٠٠٧/٧٧٩)

اسم المشتكى عليه: سالم بخيت محمد المنايع.

العنوان: مجهول مكان الإقامة.

التهمة: مخالفة حراج.

يقتضي حضورك يوم الخميس الموافق ٢٠٠٧/٨/٣٠ الساعة التاسعة صباحاً للنظر في الدعوى رقم أعلاه التي أقامها عليك الحق العام. فإذا لم تحضر في الموعد المحدد تنفذ بحقتك الأحكام المنصوص عليها في قانون محاكم الصلح وقانون أصول المحاكمات الجزائية.

* * * * *

هكذا من الأصل